جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

عنوان المذكرة

الهندسة المالية ودورها في تطوير التعاملات المالية الإسلامية

"دراسة صيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري بدالي براهيم"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين:

- بوشالي عبد الحكيم
- عوالي حميد

تحت إشراف:

- د / زعاف نصيرة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
	جامعة المدية	رئيسا
زعاف نصيرة	جامعة المدية	مشرفا ومقرارا
	جامعة المدية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية *2018/2019*

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العقل والعلم.

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الأمام

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد أعظم النعم.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين ساعدونا لإتمام هذا البحث بشكل عام ونخص بالذكر منهم كل من

الدكتورة "زعاف نصيرة "علي قبولها الإشراف علي هذه المذكرة

إلى اللجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول مناقشة هاته المذكرة

الدكتور غريبي عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير

كما نوجه أسمى آيات التقدير والعرفان إلى أساتذتنا الكرام على مجهوداتهم معنا طيلة السنوات التي قضيناها في رحاب الجامعة خاصة الدكتور أسامة بوشريط

والى كل من قدم لنا يد العون لاتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد نذكر الدكتور عبد الكريم احمد قندوز

كل الشكر لعمال وموظفي بنك السلام عل إرشاداتهم وتسهيلاتهم لنا طيلة فترة التربص و نخص بالذكر السيدة سامية وارث والسيد جنادي الهادي

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى ما أملك في الدنيا

أمي رمز المحبة والعطاء، قمة التضحية والوفاء، ماسحة الدمع والأحزان، منبع الرفق والحنان، ربيع الحياة وقارب النجاة، وخلود الذكريات.

أبي الذي بنوره مشيت طريقي فكان وصولي، وجعل لحياتي معنى وزرع في قلبي بسمة وبعث في فؤادي بهجة.

إلى من تربعوا في سويداء القلب وكانوا بلسمها، وإلى من شغلني حبهم وكان حلمي حلمهم

فساندني دعمهم أخي وأخواتي.

إلي رفيقة الدرب في المشوار الدراسي التي كانت نعم الاصدقاء و السند

إلى كل من علمني حرف ا فكنت له عبدا في كل مراحل دراستي.

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين قاسمتهم مراحل الحياة مرها وحلوها وقاسموني قلوبهم إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إن كنت قد أصبت فمن لله وان كنت قد أخطأت فمني ومن الشيطان وما توفيقي إلا بالله والحمد رب العالمين

عبد الحكيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

ها أنا اليوم ارفع قلمي وكلمات الحب والامتنان تتسابق في صدري لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها لأهدي هذا العمل إلى

شمعة دربي وبلسم جروحي وجنتي في الأرض من كانت تودعني بدعوة وتستقبلني بابتسامة أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم السراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا أبي الغالي

إلى من برفقتهن في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت من علمنني العطاء دون ابتغاء شكر ولا جزاء أخواتي حفظهن الله ورعاهن وأدامهن سندا وملجأ لي

إلى من معهم أكون أنا وبدونهم كنت سأكون لاشيء سندي وحزام ظهري و من اخذوا بيدي فكانوا سبب في طمأنينتي و سكينتي إخوتي محمد، كمال، حسان إلى من رأى النور وإتمامي هذا العمل الكتكوت ياسين

إلى من ضاقت الأحرف ولم تتسع لوصفهم من كان حبهم لي عظيما وكان حبي لهم أعظم إخوتي الذين لم تلدهم أمي إلياس،يونس ،محمد ،إبراهيم ،منير

والى اجمل هدية لي من مقاعد الجامعة هشام حسان ابوبكر محمد

إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من ذقت برفقتهم مرارة العيش وحلاوة العلم ونشوة النجاح زملائي وزميلاتي الكرام

إلى كل من عرفت فوسعهم قلبي و لم تسعهم صفحتي

حمبل

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح وبيان الإطار العام للهندسة المالية حيث فتحت المجال أمام المفكرين للتخلص من التعاملات الربوية من خلال خلق مجموعة من الصيغ الإسلامية وقمنا بتسليط الضوء علي صيغة المرابحة في البنوك الإسلامية من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها علي مستوي بنك السلام الجزائري حيث توصلنا الي مجموعة من النتائج اهمها :

- تحكم المعاملات المصرفية والمالية في الاسلام مبادئ وأحكام يجب مراعتها عند تطبيق هذة المعاملات للهندسة المالية الإسلامية منتجات مالية إسلامية خاصة بها والتي يمكن أن نقول عنها ابتكارات حديثة جاءت لمساعدة الاقتصاد.
- للهندسة المالية دور في تطوير الصناعات المالية الاسلامية من خلال تطوير حجم وإصدار الصكوك الإسلامية وتلعب دورا في ادارة المخاطر بإضافة مناهج تطوير الصناعات المالية الإسلامية.
- يعتبر بنك السلام من البنوك الحديثة في الجزائر ، فهو يمارس مختلف الأنشطة المصرفية، وفي مقدمتها النشاط التمويلي التي تقدم خدمات تتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر
- بيع المرابحة بالمعنى الفقهي القديم جائز عند جمهور الفقهاء، وربح البائع فيه يكون في مقابل خبرته وجهده ووقته ومخاطرته.
- المرابحة في البنوك الاسلامية تختلف صورها من بنك إلى آخر، باختلاف إدارته وهيئة الرقابة الشرعية فيه. فهي بيع جاد في بعض البنوك، وصوري في بنوك أخرى، وبينهما درجات.

الكلمات المفتاحية :الهندسة المالية ،الصناعات المالية الإسلامية ،الصكوك ،المرابحة .

Abstract

-The aim of this study is to attempt to clarify and explain the general framrud of financial engineering where it allowed the intellectuals to get rid of the dealings of interest therough the creation of a series of islamic formulas and we have highlighted the muralraha formula en islamic banks،Therough the fileld study that we have done at the level of the bank of peace Algeria ishere we have reached a set of results ،The most important :

-Banking and financial transactions in islam govern principles and provrsurus that must be olrserved when applyingb these transacturs to islamic financial engineering has fslamic financial product of its oun that cam be said alrout modern innovatious that came to help the economy.

-Islamic finance has a role in the development of islamic financial industries the development and issuance of islamic checks and it play a role in risk managemet by adding the development methods of the islamic financial industries.

-Salam bank is one of the moderm banks in Algeria، it eperates various banking activity that prqqides ،servces in line ivith the principles of islamic law in Algeria .

-The sale of muralraha in the old sence of jurisprudence is permissilrle omrng the majority of jurists and the profit of the seller is in exchange for his experience effort time and risks.

-muralraha in islamic banks is different from one bank to omother according to the managenent and supervsion of the ellegality .it is a sharp sale in some banks and my picture in other banks and between degrees.

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
المستخلص	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الاشكال	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ – د
الفصل الاول :الإطار النظري للهندسة المالية	
تمهيد	
المبحث الاول : ماهية الهندسة المالية	2
المطلب الاول :بيئة نشأة الهندسة المالية	2
المطلب الثاني: تعريف الهندسة المالية وأهدافها	5
المطلب الثالث:استراتجيات الهندسة المالية	9
المبحث الثاني : مقومات الهندسة المالية	11
المطلب الاول :أسس الهندسة المالية	11
المطلب الثاني :مجالات (حدود) الهندسة المالية	13
المطلب الثالث:مسؤوليات الهندسة المالية ومخاطر تطبيقها	14
المبحث الثالث: أدوات الهندسة المالية	17
المطلب الاول: أدوات الهندسة المالية في سوق النقد.	17
المطلب الثاني : أدوات الهندسة المالية في سوق رأس المال.	21
المطلب الثالث: المشتقات المالية	27
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني **الهندسة المالية الإسلامية وأثرها في تطوير التعاملات المالية الاسلامية**	
تمهيد	

المبحث الاول :الاطار المفاهمي للتعاملات المالية الإسلامية	40
المطلب الاول :ماهية التعاملات المالية الإسلامية	40
المطلب الثاني :عوامل نجاح التعاملات المالية الإسلامية	43
المطلب الثالث :التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية	48
المبحث الثاني :منتجات الهندسة المالية	65
المطلب الأول: الصكوك الإسلامية	52
المطلب الثاني:التصكيك الاسلامي (التوريق)	58
المطلب الثالث:المشتقات المالية الإسلامية	62
المبحث الثالث: اثرالهندسة المالية على حجم وطبيعة التعاملات المالية الإسلامية	66
المطلب الاول:دور الهندسة المالية في تطور حجم التعاملات المالية الإسلامية	66
المطلب الثاني:دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر ومناهج تطوير الصناعة المالية الإسلامية	68
المطلب الثالث:مناهج واستراتجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية	71
خلاصة الفصل	75
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لصيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري	
تمهيد	
المبحث الاول: نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري	77
المطلب الاول: بطاقة تعريفة لبنك السلام الجزائري	77
المطلب الثاني: خدمات بنك السلام الجزائري	81
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري وفروعه عبر الوطن.	84
المبحث الثاني :دراسة صيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري	89
المطلب الاول :صيغة المرابحة من وجهة نظر بنك السلام الجزائري	89

المطلب الثاني : مراحل سير عملية التمويل بصيغة المرابحة	93
المطلب الثالث: تنفيذ عقد المرابحة	97
خلاصة الفصل	107
خاتمة	107
قائمة المراجع	
ملاحق	

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح الادوات المالية المتداولة في سوق النقد	21
2-1	يوضح أنواع الأدوات المالية المتداولة في سوق المال	26
3-1	يوضح أنواع عقود الخيار	31
1-2	يوضح أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	46
1-3	يوضح بعض خدمات مصرف السلام الجزائري	84
2-3	يوضح الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري	85

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح حجم الاستثمار في العقود	15
1-2	يبين تطور إصدار الصكوك في ماليزيا والعالم	45
1-3	يوضح توزيع فروع بنك السلام علي التراب الوطني	78-77
2-3	يوضح تفاصيل التسهيلات الممنوحة (بالمليون دج).	99
3-3	يوضح البيانات الضمناتالمقدمة من طرف العميل	99
4-3	يوضح الحركة والاعمال الجانبية للحساب مع مصرف السلام الجزائري بالمليون	100
5-3	يوضح مركزية المخاطر كما هي في تاريخ ديسمبر 2018	100
6-3	يوضح نبذة عن المتعامل	101
7-3	يوضح الموردون والزبائن الذين يتعامل معهم المتعامل	102
8-3	يوضح اعداد البيانات والتحليل المالي بالنسة للمتعامل	103-102
9-3	يوضح تحليل نقاط القوة والضعف بالنسة للمتعامل	104

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	
الملحق 01	طلب مع وعد بالشراء ——	
الملحق 02	عقد بيع أجل (تجارة خارجية)	
الملحق 03	عقد بيع أجل (محلي)	
الملحق 04	عقد توكيل في الشراء	
الملحق 05	عقد مرابحة محلية	
الملحق 06	خطاب قبول	
الملحق07	خطاب إيجاب	
الملحق08	2016 BILA N	
الملحق09	2017 BILA N	
الملحق10	2018 BILA N	

مقدمة

أدى التغير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية إلى ضرورة البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة تتمتع بأقل تكلفة وأدنى مخاطر وأعلى عائد، وهو ما جاءت به الهندسة المالية التي ترتكز على عنصر الابتكار والتجديد لإدخال منتج أو خدمة جديدة في السوق أو تحسين الأشياء الموجودة، ولا تعد الأداة المالية الجديدة مبتكرة ما لم تشبع حاجات المستثمرين المتعددة والمتجددة.

وتجسد هذا من خلال الهندسة المالية التي تتضمن عملية تصميم عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول مبدعة للمشكلات الاقتصادية العالمية، ولهذا حظيت الهندسة المالية باهتمام بالغ من قبل المؤسسات المالية.

غير أن تعامل المصارف الإسلامية بهذه المنتجات التي تم ابتكارها وفق قواعد النظام الرأسمالي القائم على الفائدة أدى بالاقتصاد العالمي إلى الوقوع في أزمات مالية متتالية، تسببت في خلل كبير على مستوى الواقع الاقتصادي، الأمر الذي أدي إلي بروز منتجات بنكية توافق الشريعة الإسلامية هذه الأخيرة كفيلة بتحسين القطاع المالي والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات، إذا ما تم الالتزام بما تمثله من ضوابط شرعية تراعي الجانب الأخلاقي والاجتماعي وتحفظ التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والحقيقي، وذلك من خلال استنباط العقود والصيغ الموجودة في النصوص الشرعية في المرحلة الأولى وبعدها محاولة تحديد وتوسيع هذه العقود لاستعمال مداخل الهندسة المالية.

1- طرح الإشكالية:

انطلاقا مما سبق واستنادا إلى دور الهندسة المالية في تقديم الحلول المناسبة لتطوير صيغ التعاملات في البنوك الإسلامية، ووضع أدوات مالية إسلامية للتعامل بها وذلك بغرض تفادي الوقوع في عدة مشاكل والابتعاد عن التعامل الربوي وكذا تفادي خطر الأزمات المالية والبنكية، وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الهندسة المالية في تطوير التعاملات المالية الاسلامية ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

-ما هي صيغ التمويل الإسلامي؟ وفيما تكمن أهميتها؟

- لماذا ازدادت أهمية بيع المرابحة؟
- كيف يتم تطبيق صيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري؟

2- فرضيات البحث:

لتسهيل معالجة إشكالية البحث انطلقنا من الفرضيات التالية:

- للتمويل الإسلامي عدة صيغ تتمثل في المضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم والاستصناع، ولا يختلف عن التمويل التقليدي (الربوي).

- تعاظم دور بيع المرابحة وملاءمته علما وعملا لطبيعة العمليات التمويلية والعمليات الإرادية التي تجريها البنوك الاسلامية بعيدا عن القروض ونظام الفائدة الربوية.
- تعتبر المرابحة من أكثر صيغ التمويل تطبيقا في بنك السلام الجزائري، تساهم في تقليل المخاطر من خلال الاعتماد على مجموعة من التقنيات.

3- أسباب اختيار الموضوع

-حداثة الموضوع و قلة الدراسات التي تتناول هذا البحث من خلال الزاويتين معا" الفقهية و الاقتصادية"

- زيادة المعرفة والإطلاع على موضوعات الهندسة المالية وفروعها .

- قلة الأبحاث التي تتناول بصورة وافية الهندسة المالية الإسلامية

- ارتباط الموضوع بتخصص" الأسواق المالية و البورصات"

- لإزالة الالتباس حول هذا الموضوع وتشجيع الإقدام على مثل هذه المواضيع وخصها بالدراسة.

4- أهمية البحث

تبرز أهميته هذا البحث من خلال ما أثير من نقاشات حول مصداقية منتجات الهندسة المالية والحاجة الي إيجاد منتجات تحقق الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية خاصة بعد تبني الدول غير الإسلامية فكرة العمل وفق مبادئ النظام الإسلامي .بالإضافة إلي إقبال العديد من الباحثين لدراسته نظريا وعمليا في الآونة الأخيرة خاصة بعدما تأكد لدى العديد من الجهات أن النظام المالي الإسلامي هو البديل الأمثل للنظام التقليدي وبهذا نرى الفرصة مواتية لتسليط الضوء على البدائل الشرعية وهندستها.

5- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد الدور الهام الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية. ويمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيمايلي:

- التعرف على الهندسة المالية والأسس التي تقوم عليها، ومحاولة الإلمام بمختلف الجوانب المالية والاقتصادية المرتبطة بمنتجات الهندسة المالية.
- التعرف على مختلف المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية الإسلامية ومن ثم الوقوف على مدي وكيفية تطبيقها بالمؤسسات المالية الاسلامية
- توضيح أهمية ودور صناعة الهندسة المالية الاسلامية في تطوير منتجات المؤسسات الاسلامية
- التعرف على أهم المخاطر المحيطة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهندسة المالية الإسلامية في إدارتها.

6- منهج البحث:

إن طبيعة البحث التي نحن بصدد إعداده وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، إثبات صحة أو نفي الفرضيات، يتطلب استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على الوصف الدقيق للظاهرة، وتحليل المعلومات من أجل الوصول إلى نتائج علمية مفسرة بطريقة موضوعية.

7- حدود الدراسة وأدوات الدراسة

تحددت دراستنا للموضوع من الجوانب التالية :

الجانب الموضوعي :لقد تطرقنا في هذا الجانب إلي الإطار النظري للهندسة المالية والهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعات المالية الإسلامية .

الجانب الزمني: تحدد الجانب الزمني للموضوع وفق طبيعة الدراسة التطبيقية، وبما أن موضوع الدراسة لا يزال حديث في الجزائر اقتصرت دراستنا على صيغة المرابحة خلال سنة 2018

الجانب المكاني: ويتمثل في الدراسة التطبيقية على مستوى بنك السلام الجزائري بدالي إبراهيم.

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في أدوات أولية وأخرى ثانوية وهي كالآتي:

أدوات أولية: تمثلت في تنقلات وزيارات ميدانية تتعلق بالدراسة التطبيقية لصيغة المرابحة ببنك السلام الجزائري الكائن مقره بدالي إبراهيم الجزائر العاصمة

أدوات ثانوية: تتلخص في استخدام بعض المراجع والكتب والتي كتبت في هذا الموضوع، بالإضافة إلى المجلات والملتقيات الوطنية والدولية والمواقع الرسمية ،بالإضافة إلي ماقدم لنا من معلومات من بنك السلام الجزائري.

8- الدراسات السابقة :

تعددت الكتابات التي لها صلة بموضوع دراستنا ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة نذكر:

1- عبد الكريم قندوز " **صناعة الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية**، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، شلف، 2006،2007.

من خلال هاته الدراسة تم التعرف علي موضوع الهندسة المالية الاسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية لهذا اتجهت الخبراء الماليين إلي العمل بالأدوات المالية الاسلامية وذلك من اجل تحقيق الأهداف:

- الهندسة المالية الاسلامية لذا خصائص تميزها عن الهندسة المالية التقليدية.
- شهدت الصناعات المالية الاسلامية خلال السنوات القادمة تطورات كبيرة.

2- ساسية جدي، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، رسالة ماجيستر، علوم اقتصادية، تخصص، أسواق المال والبورصات، بسكرة، 2014،2015.

تناولت هذه الدراسة دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال التطرق لمجموعة من النتائج:

- سعي العلماء التمويل الإسلامي في التخلص من الأوراق المالية الربوية واستبدالها بأخرى توافق الشريعة الإسلامية.
- أن للصناعة المالية فرص الاستفادة من المزايا الهائلة التي توفرها الهندسة المالية.
- نجاح التجربة العلمية للصكوك الاسلامية في البلدان الاسلامية .

3- سامي بن إبراهيم السويلم " **التحوط في التمويل الإسلامي**" بحث منشور من طرف المعهد الإسلامي للبحوث

و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية 1428 هـ/ 2007 م.

من خلال هاته الدراسة تم التطرق الهندسة المالية وأساليب تطوير المنتجات من المنظور الإسلامي عن طريق النتائج التالية :

- تطوير الأدوات الاسلامية لإدارة المخاطر وفقا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي
- إن الشريعة الإسلامية غنية بالحلول العملية التي تمع بثُ الكفاءة و المصداقية الشرعية.
- توضح الدراسة كيف يمكن تطوير أدوات إدارة المخاطر ضمن إطار التبادلات الغير الصفرية التي تسمح بانتفاع الطرفين.

9- أهم مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والتي تعالج موضوع دراسات الهندسة المالية ودورها في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، يظهر أن الاختلاف بين هذه الدراسات وموضوع بحثنا هو تركيز دراستنا صيغة واحدة من بين جميع الصيغ التي تعمل بها البنوك الإسلامية ، حيث تطرقا لصيغة المرابحة وكيفية العمل بها والشروط الواجب توفرها في طالبي التمويل لهذه الصيغة في بنك السلام الجزائري .

10- صعوبات الدراسة

- تقصر مدة البحث حيث يجب الإلمام بالجانب الفقهي ثم الجانب الاقتصادي و التطبيقي.
- غياب الكتب التي تتناول موضوع الهندسة المالية الاسلامية و خاصة الكتب المتعلقة بالجانب الاقتصادي.
- بعد مكان إجراء الدراسة التطبيقية .

11- هيكل البحث

لدراسة ومعالجة هذا الموضوع قد اعتمدنا على خطة قمنا من خلالها بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول منها فصلان نظريان وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للهندسة المالية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلي ماهية الهندسة المالية وفي المبحث الثاني مقومات الهندسة المالية، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أدوات الهندسة المالية.

الفصل الثاني: حاولنا التعرض من خلاله إلى الصناعة المالية الإسلامية، وذلك ممن خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للتعاملات المالية الاسلامية ، وفي المبحث الثاني إلى منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وفي المبحث الثالث إلى دور الهندسة المالية في تطوير الصناعات المالية الاسلامية .

الفصل الثالث: خصصناه للدراسة التطبيقية عن مساهمة الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (حالة بنك السلام) من خلال مبحثين، فتطرقنا إلى المبحث الأول إلى نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري، المبحث الثاني دراسة تطبيقية حول صيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري الكائن مقره بالجزائر العاصمة.

المبحث الثاني : مقومات الهندسة المالية

الهندسة المالية كغيرها من العلوم تقوم على أسس واستراتجيات للوصول إلى الهدف المطلوب من خلال التشغيل الفعال لمصادر واستخدامات الأموال بالإضافة إلى التشغيل الديناميكي للمنتجات المالية الجديدة عن طريق الصفقات التي تعقد لأوامر تنفذ في المستقبل.

المطلب الأول:أسس الهندسة المالية

تقوم الهندسة المالية علي مجموعة من الأسس قمنا بتقسيمها إلي أساس عام ترتكز عليه الهندسة المالية، بل وتعتبر من أسباب وجودها، إضافة إلي مجموعة من الأسس الخاصة وهي التي تكفل تحقيق الهندسة المالية للأهداف التي وضعت لأجلها.

الفرع الأول : الأساس العام للهندسة المالية :تقوم الفكرة الأساسية للابتكارات المالية (التي هي موضوع الهندسة المالية) علي أنه باستثناء العقائد الدينية فلا يوجد شيء مقدس ، وهذا يعني أن الفكر الإنساني لا يجب أن تكون مقيدا بحدود معينة أو أفكار ثابتة ، ولكنه يتجه إلي مساعدة متخذي القرار وذلك من خلال الزيادة في عدد البدائل المتاحة أمامهم وما يوفره كل بديل من مزايا وتكاليف مختلفة ليختاروا ما يناسبهم ، ولذلك فمجال عمل الفكر الإنساني هو الإبداع فيما بين النقيضين وابتكار بدائل هجينة فيما بينها أو اشتقاق أدوات ووسائل جديدة منها.[1]

الفرع الثاني: الأسس الخاصة للهندسة المالية: الجدير بالذكر أن هناك مسلمات أساسية في الهندسة المالية يمكن إيجازها كالتالي:[2]

– يجب أن يكون الربح حقيقي بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية الوهمية أو الغير فعلية من مضاربات وتضخم في الأسعار و ممارسات مالية غير عادية.

– يعتبر التمويل في مشروعات الأعمال نشاط وسيط بغرض الإنتاج والتشغيل للتحقيق عوائد مناسبة تفوق

[1] -طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية،بدون طبعة، مصر، 2002 ، ص: 222،223

[2] هاشم فوزي دباس ألعبادي، **الهندسة الملية وأدواتها بالتركيز على استراتجيات الخيارات المالية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008 ، ص17،18:

تكلفة التمويل.

– المنشات المالية في النظام الاقتصادي أجهزة وسيطة لخدمة عجلة الإنتاج لا للتلاعب بمقدرات الحياة الاقتصادية.

– يجب أن تدار الوظيفة المالية بالتركيز على المتغيرات الداخلية بالشركة والأبعاد البيئية المحيطة بما يحقق التوازن والاستقرار والربحية والتحكم في المخاطر المالية وتخفيض تكلفة التمويل وتنمية مصادر بديلة للتمويل واستعمالاتها الاقتصادية.

– الوظيفة المالية هي المرّات الفعلية لدورة حياة المشروع وترشيد القرار المالي في كل مرحلة و بالشكل الذي يعكس النجاح المالي في المرحلة التالية.

– يجب قياس النتائج المترتبة على القرار المالي من حيث العائد والمخاطر والتكلفة في الأجلين القصير و الطويل (أي تغير النتائج مع عنصر الزمن) سواء كانت تلك النتائج مادية أ معنوية.

– تتطابق أهداف المنظمات مع أهداف الإدارة المالية فيها.

– يمكن تقسيم قرارات الإدارة المالية لعدد من المجالات مثل قرارات تحديد هيكل رأس المال من حيث الحجم و المصدر، تخصيص الأموال المتاحة على الاستخدامات من الأصول لضمان الربحية، أو حل المشكلات المالية و تحليل النشاط المالي.

المطلب الثاني:مجالات (حدود) الهندسة المالية

ترتكز الهندسة المالية على مجالات تميزها عن غيرها من الصناعات الأخرى، كما أن طبيعة عمل الهندسة المالية يتبع مجموعة من الحدود كي تكون رائدة في الأسواق المالية.

– مجالات الهندسة المالية: انطلاقا من المفاهيم السابقة للهندسة المالية فإن نطاق الهندسة المالية يتحدد بثلاث مجالات رئيسية:[1]

1 المجال الأول: يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، ومثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية، و عقود المبادلة التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال...

2 **– المجال الثاني:** يتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات ومثال ذلك التسجيل من على الرف والتداول الإلكتروني للأوراق المالية، وابتكار فكرة سمسار الخصم هذا فضلا عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية.

3– المجال الثالث: يتمثل في ابتكار حلول خلاقة مبدئية للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال، ومثال ذلك ابتكار الإستراتجيات الجديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على المشكلات قائمة، ومن الأمثلة على ذلك عملية تحويل الشركة من النمط المساهم إلى نمط الملكية الخاصة، وتنمية إستراتجيات دفاعية تستخدمها إدارة المنشآت في مواجهة محاولة السيطرة العدوانية من أطراف أخرى .

لقد توضح لنا من التحليل السابق أن الدوافع التي سرعت استثمار مفهوم الهندسة المالية، كانت المخاطر بالدرجة الأولى لدرجة أن الباحثين في العلوم المالية قد اختصر مفهوم الهندسة المالية بأنه فن إدارة المخاطر، إذن فالهندسة المالية يفترض أن تهتم بابتكار أدوات حديثة وأدوات إدارة المخاطر بالشكل الذي يضمن للشركات التخطيط لمستقبلها وخدمة أهدافها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان المردود الإيجابي للاقتصاد الوطني ككل.تعطي الهندسة المالية في المجالات التالية:

– الخدمات المالية بالبنوك ؛

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي** ،مرجع سابق،ص40،41

– تخطيط الخدمات المالية للأفراد وإعداد المخطط المالي القانوني ؛

– نشاط الاستثمارات ،مدير المحفظة والمحلل القانوني ؛

– تقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية وأمناء الاستثمار والتأمين؛

– إدارة الأعمال المالية لأي نوع من الأعمال المالية والتجارية الخاصة و العامة، المحلية والدولية، لعرض الربح وغير ذلك؛

المطلب الثالث :مسؤوليات الهندسة المالية ومخاطر تطبيقها:

يقصد بمسؤوليات الهندسة المالية المهام التي يمكن أن تطلع بها وظيفة الهندسة المالية بمؤسسات الأعمال ونذكر منها:

الفرع الأول:مسؤوليات الهندسة المالية :يمكن إيجاز أهم عمليات الهندسة المالية من خلال مايلي:

– التحليل المالي والتخطيط المالي (تنظيم وإعادة هيكلة المنظومة المالية وفق التغيرات البيئية وتقييم الاحتياجات الرأسمالية و الزيادة في رأس المال)؛

– إدارة هيكل الأصول (النقدية، محفظة الأوراق المالية، الأصول الثابتة الأخرى...)؛

– إدارة هيكل التمويل، قرارات تمويل الأصول عن طريق القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل ونسب رأس المال للإقراض...الخ ؛

– إدارة المنتجات المالية ومشتقاتها .

الفرع الثاني:مخاطر التطبيق الخاطئ للهندسة المالية: يؤدي التطبيق الخاطئ الأدوات الهندسية المالية إلى مخاطر جسيمة و إفلاس الشركات و تدهور أسواق المال عدم تدخل البنوك المركزية هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى خسائر كبيرة و مثال ذلك المضاربة على أسعار الفائدة دون تطبيق معايير مخاطر السوق و من أهم العمليات

الخطرة في تطبيقات الهندسة المالية (عمليات الاستثمار في المشتقات المالية و عدم وضع حدود للمضاربات في أسواق العقود الآجلة للشراء أو البيع) ما يلي: [1]

– الاستثمار في السندات الوهمية مثال ما قامت به بعض البنوك في أ ور ويا وترتب عليه الإفلاس "بنك الاعتماد و التجارة وبنك هيراشتار الألماني".

– المغامرة على حجم الرافعة المالية في أسواق إعادة الشراء والمنتجات المالية المركبة (فقد يعتمد المنتج المالي المركب على بعض الأدوات المالية الخطرة المثقلة بالديون).

– عدم توفر معلومات كافية عن البورصات العالمية للمدير المالي المحلي بخصوص المستحدثات المالية والمصرفية التي تعتمد على المشتقات المالية.

– ترجع أيضا مخاطر المشتقات المالية إلى أن قيمة الاستثمار فيها لا تدفع بالكامل مقدما ولكن تدفع هوامش فقط ،وعندما تتم المطالبة بها فهي تطلب بالكامل، وتظهر تلك المخاطر في أن حجم الاستثمار في العقود الآجلة و المشتقات المالية في العالم قد زاد بمعدل 184 % من عام 1990 إلى عام 1993 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1–1) يوضح حجم الاستثمار في العقود

السنوات	حجم العقود الآجلة والخيارات المالية	معدل الزيادة
1990	5.742بليون دولار	%184
1993	11.324 بليون دولار	

المصدر :عبد الكريم أحمد قندوز ،الهندسة المالية بين النظرية والتطبيق، **مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،**200 ،ص59

كما بلغ معدل الشراء في أسواق المشتقات المالية في العالم في عام 1994 إلى حوالي 11,135 مليون . عقد أجال بمعدل زيادة 45 % عام 1993

[1] عبد الكريم أحمد قندوز ،**الهندسة المالية بين النظرية والتطبيق،** مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 200 ،ص9

– ترجع المخاطر أيضا إلى المنافسة الشرسة في أسواق المشتقات المالية في العالم وتخفيض شروط الهوامش المطلوبة على العقود وإصدار أنواع من العقود التي لا يتم تداولها داخل مقصورات البورصة ولكن خارجها.

– تسرع الحكومات في استعمال المشتقات المالية كعنصر جذب للعملات الأجنبية بدون دراسات تحليلية مسبقة

– زيادة طلب البنوك على المشتقات المالية باعتبارها مصدر للأرباح لتعويض خسائر العمليات المصرفية التقليدية.

– المخاطر الناتجة عن استعمال الخيارات المالية، وهي تنتج عن الخطأ في التقديرات.

– التعديل المستمر في الهوامش مما شكل تفاوت بين الطلب والعرض على العقود الآجلة ومن ثم يودي إلي التقلبات السعرية في الأسعار التي تؤدي في النهاية إلى مخاطر كبيرة.

– يؤدي غياب الحيطة و الحذر في إدارة الخيارات المالية إلي خسائر فادحة.

– يؤدي استعمال الخيارات المالية بعقود قصيرة الأجل لتمويل عقود طويلة الأجل إلى مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات في الآجال المحدودة.

– يؤدي عدم استخدام أوامر إيقاف الخسارة أو ما يسمى في الوقت المناسب إلى أزمة في المراكز المالية ومن ثم تدهور البورصة وتخفيض مستواها حسب التدريج المستخدم عالميا.

المبحث الثالث:أدوات الهندسة المالية

يمكن تصنيف السوق المالي حسب الأدوات المالية المتداولة فيه، فنجد سوق للأدوات القصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل، وتسمى الإصدارات التي عمرها أقل من سنة أدوات سوق النقد، أما الأدوات التي تتجاوز سنة كاملة فتسمى أدوات سوق رأس المال، بالإضافة إلى أدوات الهندسة المالية المستحدثة والمتمثلة في المشتقات المالية .

المطلب الأول: أدوات الهندسة المالية في سوق النقد.

هناك العديد من الأدوات المتداولة في السوق النقدي والتي كان لظهورها الفضل الكبير في تسهيل التبادل بين المستثمرين من جهة، وفي توفير السيولة في المؤسسات المالية بشكل دائم من جهة، فضلا عن تنشيط التبادل التجاري وإعطاء الاقتصاد قفزة نوعية.

الفرع الأول: سوق النقد:

هو الشق الثاني لسوق المال، ويتم فيه تداول الأدوات المالية قصيرة الأجل وذلك من خلال السماسرة والبنوك التجارية وبعض الجهات الحكومية التي تتعامل في تلك الأوراق، وتعتبر الورقة المالية هنا صك مديونية تعطي لحاملها الحق في استرداد مبلغ من المال سبق أن أقرضه للطرف أخر، وعادة لا تزيد مدة الأوراق عن سنة غير أنه يمكن التخلص منها في أي وقت وبحد أدنى من الخسائر أو دون خسائر على الإطلاق، وذلك نظرا لضمان عملية السداد.[1]

1 **خصائص(سمات) سوق النقد:** يمكن تحديد هذه الخصائص كالتالي:[2]

– ليس للسوق هيكل مؤسسي وتنظيمي محدد، إذ إن مجموعة المؤسسات المالية، والمصرفية المنتشرة جغرافيا تشكل هيكل السوق، وتلعب البنوك التجارية الدور الرئيسي في السوق.

– الأموال التي يوفرها السوق قصير الأجل في الغالب الأعم، أي ذات استحقاق سنة فأقل ودوريا

[1] عبد الغفار حنفي ،رسمية قرياض،**أسواق رأس المال ،دار الجامعة الجديدة** ،مصر ، الطبعة الأولي ،2003،ص12

[2] أرشد فؤاد التميمي،**الأسواق المالية** ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية،مصر،الطبعة العربية 2010،ص61

– يوفر السوق أدوات بمخاطر منخفضة جد، وقد تكون خالية في بعض منها لاسيما أذونات الخزينة والأوراق الحكومية الأخرى.

– أغلب أدوات السوق ذات قابلية تسويقية عالية، أي بالإمكان تسليمها بسرعة وبمرونة عالية.

– أغلب أدواته تتمتع بدرجات ضمان عالية، فغالبا ما تستخدم كضمان للقروض.

– أدواته توفر عائد مناسب للمستثمر الذي يرغب بتحمل المخاطر.

الفرع الثاني:أدوات التعامل في سوق النقد

تتوفر فيه مجموعة من الأدوات نذكرها كالأتي:[1]

1 **شهادات الإيداع القابلة للتداول:** تعتبر من أهم أدوات الاستثمار في سوق النقد، يصدرها البنك التجاري ولا يعطي لحاملها الحق في استرداد قيمتها من البنك المصدر إلا في تاريخ الاستحقاق، أما قبل ذلك فإن السبيل الوحيد أمام حاملها هو عرضها للبيع في السوق الثانوي الذي يتضمن البنوك التجارية والمستثمرين الوسطاء الذين يتعاملون بمثل تلك الشهادات، وتصدر عن البنوك التجارية بقيم اسمية مختلفة وبمدد مختلفة حسب مدة الوديعة المودعة لدى البنك المصدر، ولكنها دائما أقل من سنة ويثبت عادة عليها سعر الفائدة وتوفر شهادة الإيداع الميزات التالية :

أ– تعتبر أداة قابلة للتداول في السوق النقدي.

ب– تحقق عائد للمستثمر أعلى من فائدة حساب التوفير.

ج– غالبا ما تكون مضمونة من البنك المركزي.

د– تجنب المستثمر مخاطر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية وتصدر بطريقتين هما:

– الإصدار الإعلاني: وفيه يعلن البنك للجمهور عن طريق شهادات للبيع.

– الإصدار للعملاء: وفيه يتفق البنك مع مجموعة من العملاء المودعين بإصدار تلك الشهادات لصالحهم.

[1] زياد رمضان ،مروان شموط،**الأسواق المالية ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد** ،القاهرة ،2008،ص 54،53

-يتم التعامل بها في السوق الثانوي، على أساس مردود أو الربح وليس على أساس الخصم.

2- الأوراق التجارية: تعتبر أداة مالية غالبا ما تتخذ شكل سندات أذنيه صادرة عن مؤسسات مالية ذات مراكز ائتمانية قوية كأدوات من أدوات التمويل قصير الأجل، تعتبر هذه الأداة ذات الدخل الثابت وتصدر لحامله ،كما أنها تباع لحاملها بنظام الخصم ،أي مبلغ الفائدة من أصل مبلغ الورقة ويسدد المشتري الفرق، ليحصل في أجلها على القيمة الاسمية كاملة، تصدر مثل هذه الأداة في معظم الأحيان غير مضمونة مما يجعل درجة المخاطر المصاحبة للاستثمار فيها عالية نسبيا، ومن ثم فانه من المفترض أن تجني عائد محقق يزيد عن عائد أذون الخزانة ويقترب من شهادات الإيداع المصرفية.[1]

3- أذونات الخزينة: تمثل أوراق حكومية قصيرة الأجل، لا يزيد تاريخ استحقاقها عن سنة، ولضمان استمرارية وجود تلك الأذونات في السوق، تحرص الحكومة الأمريكية على إصدارها دوريا وذلك بمعدل مرة كل أسبوع، وتتميز أذونات الخزينة بسهولة التصرف فيها، دون أن يتعرض حاملها لخسائر رأسمالية، فالأذن عادة ما يباع بخصم أي بسعر أقل من القيمة الاسمية المدونة على الأذن ويمثل الفرق مقدار العائد الذي يجنيه المستثمر، و إذا ما قرر حامل الأذن (المستثمر) التخلص منه قبل تاريخ الاستحقاق فإنه يضمن على الأقل استرداد القيمة التي سبق أن دفعها لشرائه.[2]

4 قبولات مصرفية: تعد من أقدم الأدوات المعتمدة لتسهيل التبادل التجاري والتي بدأ استخدامها في أوروبا منذ القرن الثاني عشر، ولم تصبح من الأدوات الرئيسية في الأسواق النقدية إلا في ستينات القرن الماضي، وعلى أية حال تصدر القبولات المصرفية عن البنوك التجارية عادة مقابل خصم معين وذلك كوثائق دفع آجلة،وبما أن القبولات المصرفية أداة نقدية قصيرة الأجل فإن فترات تسديدها تحددت غالبا ما بين 30 يوما و 270 يوم. [3]

5- كمبيالات قصيرة الأجل: تمثل الكمبيالة شكل أخر من شهادات الائتمان قصيرة الأجل وهي تعهد كتابي بإعادة مبلغ اقتراضه شخص ما من أحد البنوك التجارية و يمكن للبنك الإحتفاظ بالتعهد والذي يمثل عقد إقراض يتولد عنه فوائد حتى تاريخ الاستحقاق كما يمكنه بيعه لطرف آخر، ولذلك الطرف الثاني بيعه بدوره

[1] محب خلة توفيق، **الهندسة المالية**، دار الفكر الجامعي،مصر، الطبعة الأولي، 2011، ص97
[2] منير إبراهيم هندي ،**أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية** ،توزيع منشأة المعارف ، الإسكندرية ،مصر،1999،ص15
[3] محمد عوض عبد الجواد ،علي إبراهيم **المشتقات، الاستثمار في البورصة** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولي ،2006، ص73،74

لطرف ثالث إذا رغب بذلك و هكذا على حسب حاجة كل طرف للسيولة ، لكن ما نؤكده هو أنه في كل مرة يحصل الطرف المشتري على خصم وهذا ما يمثل له معدل الفائدة على الاستثمار في الكمبيالة وفي تاريخ الاستحقاق المحدد يحق لأي طرف (حامل التعهد) إسترداد قيمة الكمبيالة من محررها (المقترض الأصلي) وإذا ما فشل في ذلك حينئذ يمكنه الرجوع إلى البنك الذي قبل التعهد من البداية و تحصيل القيمة

6- سوق اليورو دولا: يحتل الدولار الأمريكي أهمية كبيرة بين العملات الأجنبية نظرا للأسباب التالية:[1]

أ- تمتعه بالاستقرار و الثبات النسبي و ذلك لضخامة الاقتصاد الأمريكي.

ب- وللسبب أعلاه يصبح الدولار أمانا للاستثمار.

- وسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية، وتنفيذ معظم الصفقات المالية ويعود مصطلح اليورو دولار إلي (EUROPE) وتعني أ وروبا وDollar وهي عملة الولايات المتحدة، ويعني ذلك الدولار الأمريكي المودع في أوروبا وتعود أسباب نشوء هذا السوق إلى:

-قيام الإتحاد السوفياتي بإيداع ما لديه من دولارات أمريكية في حساب له في بنك فرنسي إسمه (اليورو بنك EURO BANK) حيث كان يعتمد الإتحاد السوفياتي على الدولار الأمريكي في معاملاته التجارية مع الخارج.

- اتخاذ الولايات المتحدة قرارا بتحديد سعر الفائدة على حسابات التوفير في حدود 5,25 % وارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا مما شجع الشركات الأمريكية للخروج والاستثمار بأوربا.

- توجه فوائض الدول النفطية للاستثمار في المصارف الأوربية.

هذه العوامل ساعدت بدور واضح على ظهور سوق اليورو والدولار والذي يعني أي دولار أمريكي مودع خارج بلده.

ويعرف على أنه عبارة عن ودائع بنكية بعملات تختلف عن عملة البلد الذي يوجد فيه البنك وهنالك شرطان أساسيان لأن تكون الوديعة أوربية (دولية) فالشرط الأول أن المؤسسة التي تقبل الوديعة يجب أن تكون بنكا تجاريا

[1] رسمية أحمد أبو موسي، **الأسواق المالية والنقدية**، جامعة البلقاء التطبيقية ،الأردن ،الطبعة الأولي ،2005،ص57

و المودع يمكن أن يكون بنكا آخرا أو أي شخص أو مؤسسة أخرى غير بنكية والثاني أن يكون مكان البنك خارج البلد الذي تحمل الوديعة عملته ولسوق اليورو دولار متنوعة ومختلفة.

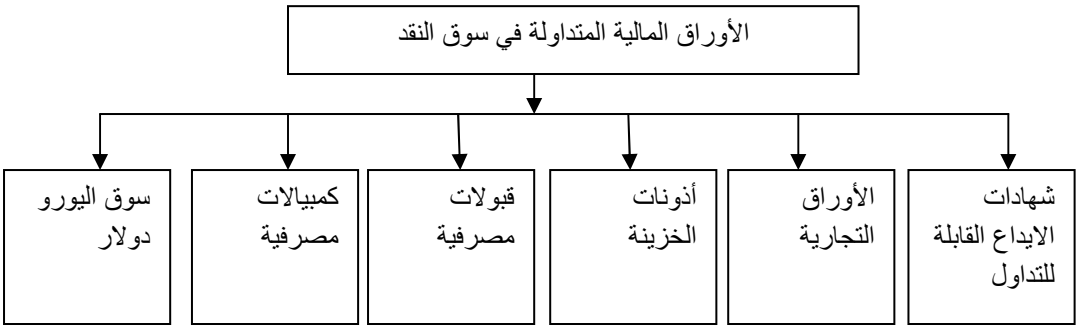
ومن فوائد هذا السوق نذكر:

– أدى إلى زيادة عرض الأموال بالعملات الأجنبية مما سهل عمليات التمويل فيه وبالتالي نقص تكلفها.

– انخفاض الفرو قات بين أسعار الفائدة على القروض الدولية في أسواق اليورو دولار.

بسبب حرية حركة الأموال في هذا السوق، انعكست آثار ذلك على أسعار العملات المحلية المقومة بالعملة الأجنبية، فصارت أسعار الصرف لهذه العملات تتقلب حسب زيادة أو انخفاض عرض العملات الأجنبية في سوق اليورو دولار

الشكل رقم (1–1): يوضح الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي المعلومات المقدمة سالفا

المطلب الثاني: أدوات الهندسة المالية في سوق رأس المال.

طور المهندسون الماليون الأوراق المالية التقليدية (الأسهم والسندات)إلي العديد من الأوراق المالية المستحدثة ومن أهم أنواع الأوراق المالية المبتكرة عن الشركات المدرجة في البورصات المنظمة وغير منظمة هي مستحدثات الأسهم العادية ،مستحدثات الأسهم الممتازة ومستحدثات السندات .

الفرع الأول:مستحدثات الأسهم العادية

بجانب الأسهم العادية التقليدية ظهرت بفضل الهندسة المالية أنواعا جديدة من الأسهم العادية وهي كالتالي:

1 – الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية الأصل في توزيعات الأسهم العادية المصدرة لأحد الشركات مربوطة بالأرباح التي تحققها الشركة ككل ولكن بعض الشركات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت أسهما إنتاجية يرتبط كل نوع منها بالأرباح التي يحققها قسم معين من الأقسام الإنتاجية وعلى الرغم من مزاياها غير أنها خلقت نوعا من تضارب المصالح بسبب الاختلاف في تحديد أسعار التحويل بين الأقسام الإنتاجية.[1]

2– الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصومة:الأصل أن التوزيعات التي يحصل عليها حملة الأسهم العادية لا تعتبر بمثابة أعباء يجب خصمها من الإيرادات قبل احتساب الضرائب ولكن في أمريكا صدر تشريع ضريبي يسمح للشركات التي تبيع حصة من الأسهم العادية إلي العاملين فيها في ظل خطة لمشاركتهم في ملكية المنشأة بخصم توزيعات الأسهم من الإيرادات قبل احتساب الضريبة .[2]

3– الأسهم العادية المضمونة: في سنة 1984 في أمريكا ظهر ولأول مرة أسهما تعطي لحاملها الحق في مطالبة المنشأة بالتعويض إذا ما انخفضت القيمة السوقية للسهم إلي حد معين من خلال فترة محددة عقب الإصدار بغرض تجنب بمخاطر انخفاض قيمة السهم أدنى من قيمة شرائه كالتعويض يكون إما في صورة أسهم عادية إضافية أو في صورة نقدية أو في صورة أسهما ممتازة .[3]

4 – أسهم المؤشرات: استجابة للدعوة للمزيد من الابتكارات والكفاءة لأدوات الإستثمار فتحت بورصة نازداك أبوابها لقيد ما يسمى بأسهم المؤشراتIndex shares كمحاولة لتخفيض مستوي المخاطر،فأسهم المؤشرات هي أوراق مالية تعطي لحاملها حق شائع على محفظة مماثلة لمكونات،أحد مؤشرات البورصة حيث قيد أول سهم للمؤشرات في بورصة نازداك في 10 مارس1999 وهو سهم(Nasadaq100) والذي ساعد بورصة نازداك على تحقيق نجاح في هذا الجانب،كما ارتفعت معدلات السيولة وعرف المستثمرون عن بورصة

[1] منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التو ريق والمشتقات**،الجزء 1،دار المعارف الإسكندرية ،مصر ،1999،ص388

[2]منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ،توزيع منشأة المعارف بالسكندرية ، مصر ،1998،ص12

[3]محمود محمد الداغر ،**الأسواق المالية ،مؤسسات،أسواق** ، بورصات،دار النشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،الطبعة الثانية ،2007،ص100

نيويورك لعدم وجود نظام تداول إلكتروني فيها كارتفاع التكاليف في المعاملات بها مما اضطرها في 31يوليو 2001 إلي إدراج ثلاثة أسهم مؤشرات الأكثر نشاطا في ذلك الوقت وهي :مؤشر (100 nasadaq) ومؤشر standard poo's depositoring reseipt(SPY) ومؤشر سهم الداوجونز (DIA) Dow joines Industriel average ونتج عند ذلك إبرام صفقات يومية بما يقارب 50دولار. [1]

الفرع الثاني:مستحدثات الأسهم الممتازة:ظهرت بالإضافة إلي الأسهم الممتازة التقليدية أسهما ممتازة حديثة كالتلي:

1- الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة

إن الأصل في الأسهم الممتازة أن لها توزيعات ثابتة لا تتغير وتتحدد بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسهم غير أنه في الولايات المتحدة الأمريكية في 1982 ظهر و لأول مرة نوع جديد من الاسهم الممتازة التي ترتبط فيها التوزيعات بمعدل العائد على سندات الخزينة ،على أن يتم التعديل على نصيب السهم من الأرباح مرة كل ثلاثة أشهر بناءا على التغيرات التي تطرأ على عائد تلك السندات بشرط أن نسبة التوزيعات لا تقل ولا تزيد عن الحدود العليا و الدنيا المشرعة.[2]

2- **الأسهم الممتازة التي لها حق التصويت(1981)**:هي أسهم ممتازة تعطى كتعويض لحملة الأسهم العادية عن انخفاض القيمة السوقية للسهم كتعويض لملاك الأسهم المضمونة حيث أن حامل الأسهم المضمونة له حق الأولوية في حالة الإفلاس وقيمة السهم الاسمية تعادل قيمة السهم العادي الاسمية ولها حق التوزيعات بنسبة تعادل ما يحصل عليه السهم العادي كما له حق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.[3]

3- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل:

هي أسهم ممتازة يمكن تحويلها إلي أسهم عادية إذا ما رغب حاملها بذلك وعادة ما تكون قابلة للاستدعاء وذلك بهدف إجبار حاملها على تحويلها في حالة ما إذا كانت قيمة التحويل أعلى من سعر الاستدعاء يحدد في نشرة الإصدار بطريقة تحويل الأسهم الممتازة ونسبتها وكذلك موعد تحويلها منذ بداية الإصدار.

[1] منير إبراهيم الهندي ،**الفكر الحديث في إدارة المخاطر** ، الهندسة المالية بالاستخدام التو ريق والمشتقات ،الجزء الأول ،مرجع سبق الذكر ،ص352 [1]

[2] منير إبراهيم الهندي ،**الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ،مرجع سبق الذكر ،ص55

[3] طارق عبد العال حماد**"دليل المستثمر لي بورصة الأوراق المالية** "كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ،2005،ص22

4- الأسهم الممتازة ذات صكوك الشراء:هي صكوك تصاحب أسهما ممتازة تسمى ب (Warrants) تمنح صاحبها أو حاملها خيار شراء عدد معين من الأسهم العادية الصادرة عن الشركة مستقبلا وبسعر معين متفق عليه خلال فترة زمنية محددة،ويمكن تداول هذه الصكوك بذاتها أو أن يتم تداولها مع السهم الممتاز المصاحب لها.

الفرع الثالث:مستحدثات السندات:

استحدثت سندات في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ولها سمات تختلف عن سمات السندات التقليدية العادية وتم هذا الابتكار بعد أن حضيت السندات باهتمام كبير من قبل المهندسين الماليين وهي:

1- السندات التي لا تحمل معدلا للكوبون: هي سندات تباع بخصم على القيمة الاسمية على أن يسترد المستثمر القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق ،كما يمكنه بيعها في البورصة بالسعر السائد وذلك قبل تاريخ استحقاقها،وقيمة هذه السندات تزداد بمرور الزمن نتيجة لتراكم الفوائد .[1]

2- السندات ذات معدل الفائدة المتحرك:

يهدف هذا النوع من السندات لمواجهة التضخم فهي تسمح برفع معدلات الفائدة أو خفضها حسب تغير معدلات العائد في السوق للسندات طويلة الأجل حيث يتم فيها تقييم أسعار الفائدة لمدة ستة شهور على أن يعاد النظر فيها دوريا كل نصف سنة بهدف تعديل سعر الفائدة لتدعيم قدرة المستثمرين على مواجهة التضخم [2].

3- السندات ذات الدخل:هي سندات مشروطة بتحقيق الشركة للأرباح فإذا حققت الشركة أرباحا فإن حامل السند سيحصل على فائدة أعلى من سعر الفائدة الثابت على السندات الأخرى. [3]

4- السندات الرديئة (متواضعة الجودة):تهدف لامتلاك محلين،إدارة الشركة كحصة كبيرة من رأس مال المنشأة التي يديرونها استجابة للتطورات التي شهدها سوق المال في مجال التمويل وعمليات الاندماج وشراء

[1] منير إبراهيم الهندي **"الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ، مرجع سابق ،ص56

[2] محمد صالح الحناوي وآخرون ،**الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،2004،ص352

[3] منير إبراهيم ،**الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ،مرجع سابق ،ص57

جزء من الأسهم المتداولة في البورصة ويكون فيها معدل الكوبون مرتفع من أجل تعويض مستمر عن المخاطر المتعلقة بها.[1]

5- سندات المشاركة: تمنح المستثمر حق الفوائد الدورية إضافة إلي جزء من الأرباح التي تقرر الشركة توزيعها.[2]

6- السندات القابلة للتحويل(Convertible) فهي عبارة عن سندات يمكن تحويلها لأسهم إذا ما رأي حاملها ذلك،ففي أغلب الأحيان تحتوي هذه السندات على فقرة تخول للشركة أو الجهة المصدرة حق استدعاء السند القابل للتحويل عند السعر الاسمي مع احتمال زيادة معينة. وهذه الورقة المالية تسمح لحاملها بالتحويل من سوق السندات لسوق الأسهم من دون الحاجة لإجراء معاملات خارجية جديدة ومن دون التعرض لمخاطر تقلب الأسعار.[3]

7- **السندات المضمونة بأصول التو ريق:** هي أدوات التي يتم تداولها البورصة و تكون مضمونة بأصل له عائدا أو إيراد تمتلكه الشركة المصدرة وهي أدوات تجلب المستثمرين لارتفاع عوائدها ومن الممكن تضيف السندات المضمونة بأصول إلي سندات رهن عقارية أو سندات غير عقارية مثل ديون المشروعات الصغيرة،والسيارات المؤجرة والأوراق التجارية المضمونة بأصول و بطاقات الائتمان وقروض شراء الأراضي والمنازل وغيرها ولقد زاد حجم التعامل بالسندات المضمونة في أصول لبورصات العالمية والناشئة بحيث في عا م1995 بلغ حجمها 316.3 مليار دولار أمريكي وفي 2002 بلغ حجمها ب 1489.9 مليار دولار أمريكي ومن بين البورصات الناشئة التي ازدهرت فيها تداول السندات المضمونة هي:ماليزيا،كوريا الجنوبية،باكستان،سنغافورة، البرازيل،جنوب إفريقيا،بولندا وحديثا مصر.

8- **سندات صكوك الشراء:** هي سندات معها صكوك Warrants تصدرها الشركة،تعطي المستثمر خيار شراء عدد معين من أسهم الشركة مستقبلا وبسعر متفق عليه خلال فترة زمنية محددة ،وهذه السندات تشبه الخيارات في كونها مرتبطا بالأوراق المالية التي تصدرها الشركة و تختلف عنها في جوانب أخرى منها:

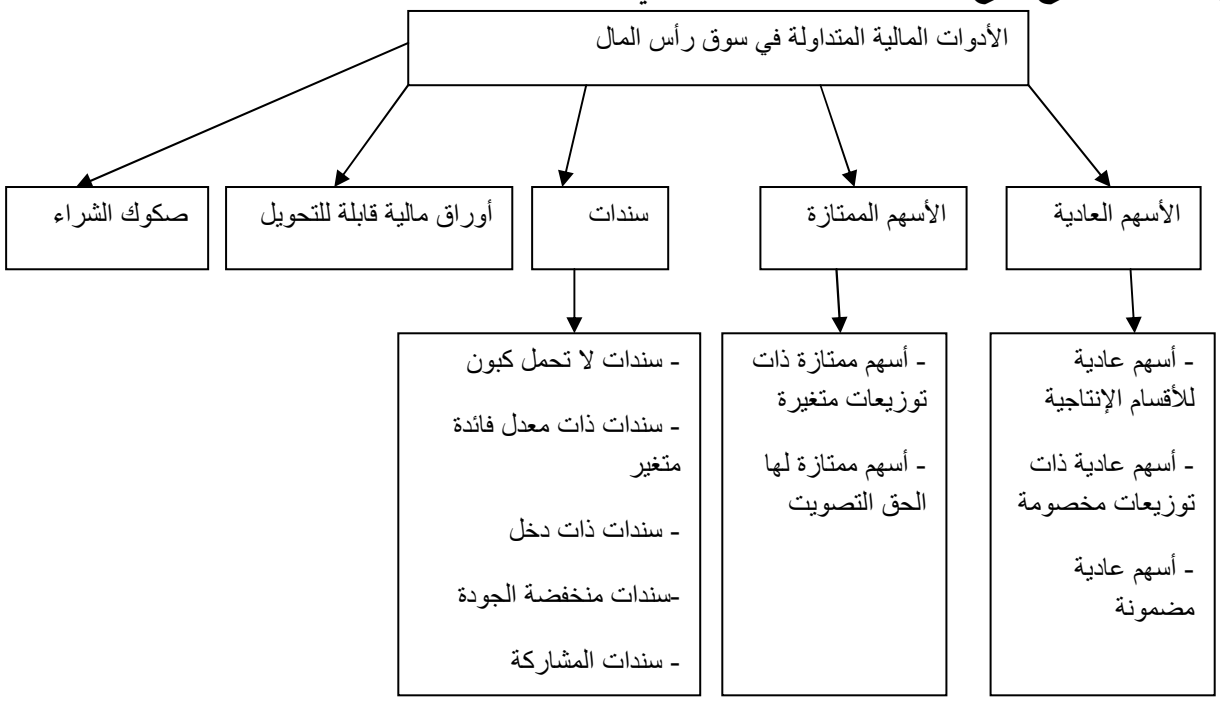
أ- السندات ذات صكوك الشراء تصدر عن الشركة نفسها بين الخيارات تصدر عن المستثمرين

[1] ساسية جدي ،**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية** "دراسة حالة ماليزيا والسودان،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيثر، بسطرة ،2014-2015، ص67،
[2] ساسية جدي ،مرجع سابق ،ص67
[3] نفس المكان سابق ص67

ب- في حالة تنفيذ الصكوك فإنه ستحدث زيادة في عدد أسهم الشركة بينما في حالة ممارسة خيار الشراء فلن يحثة زيادة في حجم أسهم الشركة.

ج-خيار الشراء لفترة زمنية قصيرة نسبيا بضعة أسابيع(بضعة أسابيع) بينما صكوك الشراء تمتد لفترات زمنية ما بين سنتين وعشر سنوات وتستطيع الشركة المصدرة للسندات ذات صكوك الشراء تغير شروط العقد في أي لحظة وإجبار حملتها على التنفيذ

الشكل (1-2) يوضح أنواع الأدوات المالية المتداولة في سوق المال



المصدر :من إعداد الطالبين اعتمادا علي المعلومات المقدمة سلفا

المطلب الثالث: المشتقات المالية

لقد تزايدت أهمية صناعة المشتقات المالية في العقود الأخيرة سواء من الناحية حجم التعامل بهذه الأدوات أو من ناحية تنوعها أو من ناحية اتساع عدد المشاركين في أسواق المشتقات و للتعرف عليها أكثر نتطرق إلى مايلي:

الفرع الأول:مفهوم المشتقات المالية:

نورد فيما يلي أهم التعريفات التي تناولتها المراجع الأجنبية و لمؤسسات الدولية فيما يتعلق بالمشتقات المالية كما يلي: [1]

-**المشتقات المالية** عبارة عن عقود مالية تتعلق ببنود خارج الميزانية (حسابات نظامية)وتتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الموجودات والأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها.

وهناك عدة تعاريف للمشتقات المالية كالآتي.[2]

تعرفها السلطات النقدية في هونغ كونغ فقد توسعت نسبيا في تحديد ماهية المشتقات المالية وذلك على الوجه التالي:

– المشتقات هي أدوات مالية تشتق قيمتها من الأوراق المالية محل التعاقد أو من السلع أو مؤشرات الأسعار، ويمكن استخدام هذه الأدوات للتحوط أو المضاربة، إلا إنها قد تؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية وأساليب الاحتيال فضلا عن المخاطر السوقية.

– أدوات تشتق عائداتها من أوراق مالية أخرى بمعنى أن أداءها يتوقف على أصول أخرى.

وقد خالف صاحب أصول الإدارة المالية التعريفات المتقدمة حيث عرفها بأنها:أية ورقة مالية تشتق قيمتها من ثمن أصل آخر يكون محلا للتعاقد.

[1] السيد متولي عبد القادر، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، مرجع سبق ذكره، ص 238

[2] سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دار الجامعات للنشر، مصر،2005 ،ص85.59

وقال آخرون بأن: مشتقات الأسهم هي حق مشروط على الأسهم العادية أو مؤشرات أسعار الأسهم، وان قيمتها تعتمد على قيمة الأسهم العادية أو مؤشر أسعار الأسهم.

ولا يكاد يختلفFrank Reilly عن غيره ممن تصدى لمفهوم المشتقات حيث:الأداة المشتقة هي تلك التي يعتمد ما يؤول إلى المستثمر في النهاية بمقتضى العقد المبرم على قيمة الورقة المالية أو السلعة.

أما التعريف الذي وقع عليه اختيار صندوق النقد الدولي فهو **تعريف بنك التسويات الدولية:** المشتقات المالية هي عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المال في هذه الأصول وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد،فان أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمر غير ضروري.

وتعد من المستحدثات في الأصول المالية، وانعكاسا للرغبة في تعظيم العائد فضلا عن تقليل المخاطرة، لاسيما وان مدخل العائد يمثل مرتكزا للمستثمرين في الأسواق المالية، وبالتالي فان ذلك يستدعي توسيع مكونات المحفظة الاستثمارية وإيجاد بدائل مالية للأصول التقليدية تساعد في تحقيق ذلك .[1]

وتعرف بأنها عبارة عن عقود فرعية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية كالأوراق المالية أو العملات الأجنبية وينشا عن العقود الفرعية أدوات استثمارية جديدة.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المشتقات المالية سلاح ذو حدين فهي تعتبر الحل للكثير من المشاكل المالية للتحوط ضد المخاطر لكن بسبب عدم استخدامها بشكل أخلاقي بالإضافة إلى عدم توفر الرقابة تصبح المشتقات المالية نقمة بعد آن كانت نعمة.

[1] محمود الذاعر ،**الأسواق المالية**،مرجع سابق ،ص124

[2] جعفري مفيدة ،**دور الهندسة المالية في زيادة جدة الأزمة المالية العالمية2008** سوق الدوحة للأوراق المالية وبنك ليمان براذرز نموذجا،مذكرة مقدمة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية وبنوك،جامعة أم البواقي،2013-2014،ص46

الفرع الثاني: أنواع المشتقات المالية

للمشتقات المالية أنواع متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- عقود الخيارات: وسيتم التعرض إليها كما يلي: [1]

تعريف عقود الخيارات:

تنامت أسواق الخيارات بشكل خاص بعد عام 1983 ، وأصبحت تؤلف جزء مهم من عمليات سوق المال في الوقت الحاضر، يرجع بدايات التعامل بها إلى عام 1970 في أسواق المال الأمريكية، ثم بدأت عملها كسوق ثانوية منظمة عام 1973 في سوق شيكاغو.

يقصد بالخيارات بأنها:

عقود تعطي الحق لحاملها شراء أو بيع عدد من الأدوات المالية)عادة تكون (100)بسعر محدد وبفترة محددة (عادة تتراوح ما بين 2 -9 أشهر) تحرر الخيارات من قبل طرف ثالث (متعهدي الإصدار)، في الغالب مصارف الاستثمار، والجهة المصدرة للسهم العادي ذي العلاقة بعقد الخيار،لا يترتب عليها أية التزامات، فأطراف العقد هما المستثمر والمتعهد. يتضح من مضمون عقد الخيار أن خاصية الرهان تمثل الطبيعة الأساسية للخيارات،لاحتوائها على عنصر المضاربة،لاسيما للطرق التي تحرر الخيار (البائع) و أن عملية تحرير الخيار لا تتضمن أي إصدار فعلي لأسهم عادية، فهي تنحصر بتداول الأسهم عند تنفيذ أو ممارسة الخيار. كما يمكن القول أنها عمليات بطبيعتها آجلة ومستقبلية مع اختلاف هام وهو أن مشتريها يملك حق الخيار لإتمام العملية أو الرجوع عنها، وبالتالي لا يكون بأي حال من الأحوال ملزما بإتمامها،ونتيجة لتمتع المشتري بهذا الحق فان عليه أن يدفع للبائع مقدما وعند التعاقد علاوة معلنة تسمىPremiun حيث تعتبر هذه العلاوة ثمن حق الخيار. [2]
وتتميز عقود الخيار عن غيرها من المشتقات المالية بالخصائص التالية: [3]

[1] أرشد فؤاد التميمي ،أسامة عزمي سلام،**الاستثمار بالأوراق المالية**،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2004،ص71.72

[2] جعفري مفيدة ،**دور الهندسة المالية في زيادة جدة الأزمة المالية العالمية2008** ، مرجع سابق ،ص47

[3] عبد الغفار حنفيي ،**استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية** ، الدار الجامعية ،مصر ،2007،440،441

– إن عقد الخيار غير ملزم لصاحبه وإنما يعطيه الحق في أن يختار بين تنفيذ الصفقة أو عدم تنفيذها ونظير هذا الحق فان الذي يشتري أو يبيع عقد الخيار يدفع نظير ممارسته لهذا الحق خلال مدة العقد ويسمى هذا الثمن بالعلاوة أو المكافأة أي ثمن الخيار.

– إن ثمن الخيار يدفع للجهة التي حررت عقد الخيار والتزمت بتنفيذه.

يلاحظ أن ثمن الخيار قابل للزيادة أو النقصان والذي يتوقف على:

–مدة العقد.

–نوع الأصل محل العقد.

– ظروف السوق المالي.

لذلك نجد:

–عند ممارسة الحق يتم دفع قيمة العقد بالكامل بصرف النظر عن ثمن الخيار.

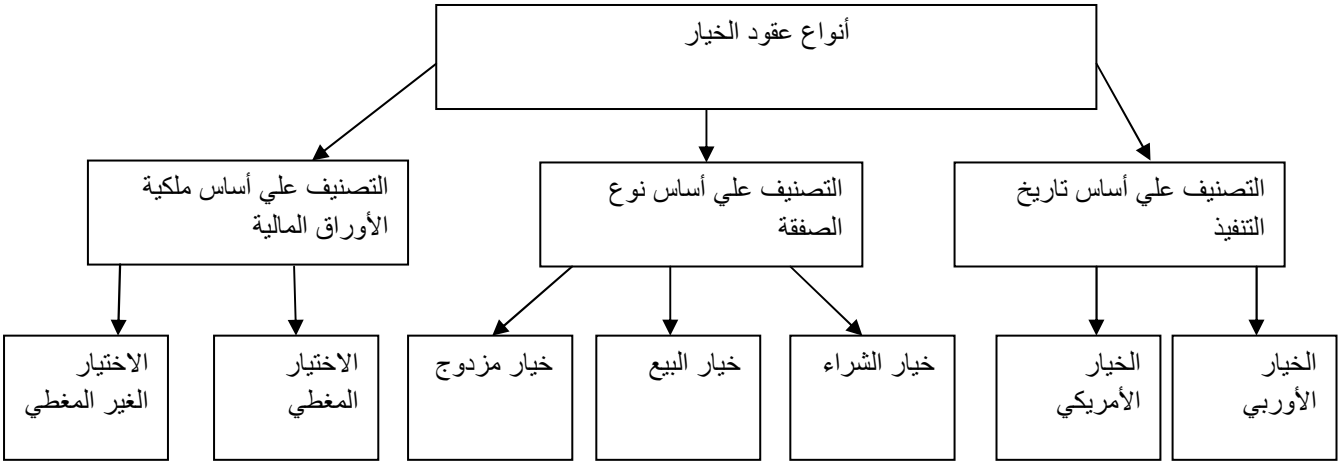
– في حالة عدم ممارسة الحق فان صاحب الحق يخسر ثمن الخيار فقط.

– عقود الخيار محددة بفترة زمنية (عادة 3اشهر).

– عقد الخيار قابل للتداول: لصاحب عقد الخيار حق بيعه بثمن يتوقف على العرض والطلب في الأسواق المالية.

– تمتاز عقود الخيار بأنها معروفة بالخسارة مسبقا فأقصى ما يخسره صاحب العقد هو الثمن الذي دفعه لممارسة حق الخيار، والشكل الموالي يوضح أهم أنواع عقودا لخيارات.

الشكل رقم (1–3):يوضح أنواع عقود الخيار



المصدر:محمد صالح الحناوي، تحليل وتقيم الأسهم والسندات ،الدار الجامعية ،مصر 2006ص331

أ- **التصنيف على أساس تاريخ التنفيذ:**وتصنف إلى:[1]

- **الاختيار الأوربي:**هو عقد يكون فيه المشتري الحق في طلب تنفيذ العقد فقط في تاريخ انتهاء صلاحية هذا الأخير.

- **الاختيار الأمريكي:**هو عقد يسمح فيه للمشتري بان يمارس حقه في الاختيار وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة العقد.ويعرف أيضا على انه يمكن شراء الأوراق المالية أو السلع المتفق عليها في أي لحظة يشاء المشتري حتى وان كانت قبل تاريخ الاستحقاق.

ب- التصنيف على أساس نوع الصفقة: حيث نجد: [2]

- خيار الشراء:عقد يمنح حامله حق شراء سهم(100 سهم للعقد الواحد) من محرر الخيار بسعر تنفيذ محدد وبتاريخ نفاذ محدد على أن يدفع مقابل ذلك علاوة (سعر الخيار) تدفع وقت إنشاء العقد، يقوم المستثمر بشراء هذه الخيارات بناء على توقعاته بارتفاع الأسعار السوقية.

[1] جعفري مفيدة، **دور الهندسة المالية في زيادة جدة الأزمة المالية العالمية2008** ،ص48

[2] أرشد فؤاد التميمي ، **الأوراق المالية** ،مرجع سابق،ص352

– خيار البيع: ويعرف على أنه: [1]

يكون العقد خيار بيع إذا ما أعطى للطرف الأول أي للمشتري الحق في أن يبيع (إذا ما رغب) للطرف الثاني أي محرر الخيار أصلا معينا بكمية معينة وسعر معين وتاريخ معين أو خلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق وذلك مقابل حصول المحرر من المشتري على علاوة معينة تحددها شروط العقد.

– عقد الاختيار المختلط: و هو بدوره نوعان:

– عقد الاختيار المزدوج المتغير الذي يتغير فيه سعر الشراء عن سعر البيع.

– عقد الاختيار المزدوج الذي لا يتغير فيه سعر الشراء عن سعر البيع.

{ وعقد الاختيار المختلط هو عقد يعطي لصاحبه حق بيع أوراق مالية معينة بسعر معين وخلال فترة محددة ، ويلتزم مشتري تلك الأوراق بالسعر المتفق عليه خلال تلك الفترة، مقابل استلام مبلغ معين من البائع}

ج– التصنيف على أساس ملكية الأوراق المالية:حيث نجد:

– **الاختيار المغطى**:هو حق اختيار شراء أو بيع أو هما معا يكون فيه محرر العقد مالكا بالفعل للأوراق المالية التي يتم التعاقد بشأنها.

ب– الاختيار الغير مغطى:هو حق اختيار شراء أو بيع أو هما معا يكون فيه للمستثمر مالكا بالفعل للأوراق

المالية التي يتم التعاقد بشأنها.

2– العقود المستقبلية: وتعرف كما يلي: [2]

العقد المستقبلي هو اتفاق بين طرفين (المشتري والبائع)على شراء أو بيع سلعة معينة أو أداة مالية معينة بسعر محدد يطلق عليه السعر المستقبلي، وبموجب هذا السعر يتم تسليم ودفع كامل الالتزامات المتعلقة بتاريخ الاستحقاق،فهو عقد يتم بموجبه تبادل أصل معين مقابل نقد في تاريخ لاحق.

[1] محمد مطر ،فايز تيم،**إدارة المحافظ الاستثمارية** ،دار اليازوري ، الأردن ،2005،258

[2] مؤيد عبد الرحمان **إدارة المحافظ الاستثمارية والمحافظ، إثراء** للنشر والتوزيع، الأردن،2010،ص339

أ- **شروط العقود المستقبلية**:ويمكن حصرها كما يلي: [1]

– الأداة الأصلية: موضوع العقد سواء كانت أداة مالية أو سلعة معينة، إذ يجب أن تتحدد بشكل واضح في الصفقات المالية التي تتضمن عقودا مستقبلية.

– حجم العقد المستقبلي: وبما إن العقود المستقبلية عقود نمطية، فإن حجم العقد المستقبلي ضمن تعاملات أسواق المستقبليات يكون محددا؛

– تاريخ استحقاق العقد المستقبلي :ويطلق عليه أيضاExpiration Date فتاريخ استحقاق العقد المستقبلي هو التاريخ الذي يلتزم به البائع بالتسليم والمشتري بالدفع.

– إجراءات التسليم أو التسوية:فمثلا بالنسبة للعقود المستقبلية المتعلقة بسلعة معينة،تتبع عملية التسليم إرسال إيصال أو فاتورة من المخازن بالكميات المتعلقة بالسلعة.

– أسعار المستقبليات: وهي الأسعار التي يتم الاتفاق عليها بين البائع والمشتري.

ب– وظائف أسواق المستقبليات : وتظهر كما يلي:[2]

- **اكتشاف السعر**: يعرف اكتشاف السعر بأنه عكس المعلومات الخاصة بأسعار السوق النقدية (الحاضرة) المستقبلية من خلال أسواق المستقبليات ويتحقق ذلك من خلال ثلاث عوامل هي:الحاجة الى المعلومات الخاصة بالسعر الصرف في المستقبل ودقة التنبؤ بالأسعار المستقبلية من قبل أسواق المستقبليات وأداء التنبؤ بالسواق المستقبلية بباقي أساليب التنبؤ الأخرى إذ أن العديد من المستثمرين سواء كانوا فرادى أو شركات أو مؤسسات حكومية يحتاجون إلى المعلومات الخاصة بالسعر المستقبلي للسلع المختلفة ومن خلال معرفة المعلومات يكون من السهل التخطيط للاستثمار أو الاستهلاك المستقبلي، و الطرق التي يمكن أن يعتمد عليها هي استخدام أسعار الأسواق المستقبلية.

---

[1] طارق عبد العال حماد،**المشتقات المالية (المفاهيم ،إدارة المخاطر المحاسبية)** الجزء الخامس ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2001،ص213

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، **المشتقات المالية** ، الوراق للنشر والتوزيع ،الاردن،2014 ،,ص228،229

– **التحوط**: يعرف التحوط في أسواق العقود المستقبلية بأنه اتخاذ مركز في السوق المستقبلي معاكس للمركز المتخذ في السوق النقدي(الحاضر) للحد من مخاطر تغير الأسعار وحماية المركز النقدي من التقلبات السعرية غير المتوقعة، ويعد المتحوطون من أهم عناصر أسواق المستقبليات وينظر إليهم على أنهم مالكون للسلعة أو بحاجة إليها و يحاولون عن طريق صفقات السوق المستقبلي تجنب مخاطر الأسعار المرتبطة بالسلعة الأساسية.

– **ا لمضاربة**: وتعرف على أنها:[1]

اتخاذ مركز طويل أو قصير في سوق المستقبليات من أجل تحقيق الأرباح وتحمل المخاطر التي يرغب المتحوطون تجنبها أي الدخول في مركز مالي معين من أجل المساهمة في فرصة استثمارية مربحة تتعلق بتحركات مواتية في الأسعار،إن من يستخدم هذه الوظيفة هم المضاربون الذين يعتمدون على توقعاتهم في تعاملاتهم في الأسواق المستقبلية فلو أن توقعاتهم تشير إلى أن أسعار العقود المستقبلية على سلعة ما بتاريخ تسليم ما ستكون أقل من السعر الذي ستكون عليه السلعة محل التعاقد في السوق الحاضر في تاريخ تنفيذ العقد المستقبلي نفسه فسوف يسعون إلى ش ا رء تلك العقود أي يتخذون مركزا طويلا عليها ويصح العكس.

– **المراجحة**: تنطوي المراجحة على:[2]

تحقيق أرباحا خيالية من المخاطرة من خلال الدخول في مبادلات و بوقت متزامن في سوقين مختلفين أو أكثر، وذلك بشراء السلعة بسعر منخفض وبيعها بسعر مرتفع فعندما تكون أسعار العقود المستقبلية في أسواق المستقبليات أعلى من أسعار السلعة الأساسية في السوق الحاضر ويتخذ مركزا قصيرا (بيع) في السوق المستقبلي ومن ثم تحقيق أرباح خيالية من المخاطرة، إن نشاط المراجحة جزء أساسي لعمل الأسواق المستقبلية إذ أن تسعير العقود المستقبلية يفرض علاقة ما بين السعر النقدي في السوق الحاضر والسعر المستقبلي في أسواق المستقبليات، وهذه العلاقة تفرض أن سعر العقد المستقبلي يساوي السعر الفوري المتوقع في تاريخ التنفيذ، لذلك فان أية مخالفة لهذه العلاقة تولد فرصة للمرجحة وحينها ستكون الأسعار بعيدة عن السعر النظري العادل.

[1] منير إبراهيم الهندي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية** ، مرجع سابق ،ص801
[2] عبد الكريم أحمد قندوز،**المشتقات المالية** ،مرجع سابق،ص230

3 – العقود الآجلة

ويمكن تعريف المعاملات الآجلة بشكل مبسط على أنها :العمليات التي يتفق فيها الطرفان على تأجيل التسليم ودفع الثمن إلى يوم محدد مستقبلا يسمى يوم التصفية،وتسمى الباتة تمييزا لها عن عقود الخيارات،وذلك لان العاقدين ليس لهما حق الرجوع أو الخيار في تنفيذ العملية، ولكن لهم الحق في تأجيل موعد التصفية النهائية إلى موعد أخر.[1]

وتعرف بأنها:

العمليات التي تجري بين طرفين يتحدد فيها مقدار ونوعية الصفقة المتعامل بها وسعرها، وذلك ليسلم كل من الصفقة وثمنها في يوم محدد في المستقبل يسمى بيوم التسوية وفي مكان معين وتتميز ب:

أ- عمليات يكون التعامل فيها بالنقد،ولكن تنفيذها يؤخر إلى أجل متفق عليه؛

ب- يتحدد في يوم التعاقد)سعر الصفقة، مقدار ونوعية الصفقة، مكان وتاريخ الاستلام.

ج- عقود هذه العمليات غير منضبطة حيث تعتمد على التفاوض بين الطرفين على مقدار الصفقة وسعرها يوم التعاقد؛

د- يلزم فيها كل من البائع والمشتري تنفيذ الصفقة في الأجل المتفق عليه.

5- :عقود المبادلات(السواب، المقايضة):وتعرف كمايلي:

هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلية،فعلى سبيل لمثال:الطرف (أ) يوافق على دفع معدل فائدة ثابت على مبلغ معين (فرضا مليون دولار)كل سنة لمدة 5 سنوات وذلك لطرف آخر وليكن (ب) وهذا الأخير سيدفع معدل فائدة عائم (أي سوقي ويعتمد على تفاعل قوى العرض والطلب) على نفس المبلغ المحدد وهو مليون دولار وذلك كل سنة لمدة 3 سنوات، والأطراف التي توافق على الدخول في المبادلة، وترتبط التدفقات النقدية التي يدخل فيها أطراف العقد عادة بأداة دين أو بقيمة عملات أجنبية،وبذلك يوجد نوعان أساسيان للمبادلات هما مبادلات أسعار الفائدة ومبادلات العملة.[2]

[1] محمود محمد الداغر،**الأسواق المالية** ،مرجع سابق ،ص124
[2] طارق محمد عبد العال ،**المشتقات المالية** ،مجرع سابق ،ص213

- ويعرفها Joost بقوله:أنها في الحقيقة عقد أجل، ولكنها أصبحت ذو أهمية خاصة في الأسواق المالية، وقد توصف بأنها اتفاقية بين طرفين على تبادل نوع من الأصول في مقابل آخر في تاريخ مستقبلي لاحق.[1]

أ- **أنواع عقود المبادلات:**

لعقود المبادلات أنواع كثيرة نذكر منها:[2]

– مبادلات أسعار الفائدة:

عقود مقايضة أسعار الفائدة هي اتفاق بين طرفين أو أكثر لمبادلة التزامات أداة دين أو أكثر،أو تبادل بين طرفين يوافقان بموجبه على تبادل مدفوعات فائدة مرتبطة بسعر معوم بأخرى مرتبطة بسعر ثابت،وتحسب الفائدة على مبلغ محدد متفق عليه بينهما .

– عقود مبادلة العملات:وسنوضحها كما يلي: [3]

تهدف عقود مبادلة العملات إلى تغطية المخاطر المحتملة في أسعار الصرف وفي ظل هذه العقود عادة ما يتم شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في السوق الحاضر وفي نفس الوقت تجري عملية متزامنة في السوق الأجل وذلك ببيع العملة التي سبق شراؤها أو شراء العملة التي سبق بيعها.

– عقود مبادلات البضائع:

هي مبادلة بموجبها يقوم احد الأطراف بالشراء من طرف آخر لكمية معينة من السلع محل التعاقد وبالسعر السائد، ويتم سداد الثمن فورا، وفي ذات الوقت يتم بيعها له بيعا آجلا بسعر متفق عليه مسبقا، بحيث يتم السداد على فترات متفق عليها بين الطرفين، البائع و المشتري.

[1] سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص238
[2] محمد صالح الحناوي ،**تحليل و تقييم الأسهم والسندات** ، مرجع سبق ذكره ص 335
[3] سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره ، ص 342

– حقوق اختيار المبادلات:

هي حقوق اختيار على المبادلة، وقد تكون هذه الحقوق حقوق اختيار بيع أو حقوق اختيار شراء.

خلاصة الفصل

بالرغم من اختلاف تعار يف الهندسة المالية حسب اختلاف الكتاب إلا أنها تصب في هدف واحد ألا وهو تحقيق الابتكار والسعي إلي استحداث أدوات مالية جديدة نظرا للاحتياجات المتجددة والمتنوعة للمستثمرين ، غير أنها تخلو من الآثار ، ولتفادي هذه الآثار وضع مجموعة من الاستراتيجيات علي المدى الطويل والقصير .

وللهندسة المالية أهداف محددة فهي تقدم العون لمنشآت الأعمال من أجل تخفيض القيود المفروضة عليها وتهدف إلي المنافسة المالية.

ساهمت الهندسة المالية في تحسين أداء المؤسسات المالية وذلك من خلال تخفيض التكاليف وسرعة تنفيذ العمليات من جهة ، كما أنها تتضمن عدة أدوات منها ما هو تقليدي ومنها ما هو مشتق ، والتي توضع تحت تصرف المستثمرين لتسهيل عمليات التبادل وضمان حقوق كل الأطراف .

الفصل الثاني:الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير التعاملات المالية الإسلامية

تمهيد

يعتبر إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها من أصعب المشكلات التي تواجهها في أي بلد كان ،وان الكيفية أو الطريقة بها المؤسسات على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير، وصولا إلى مختلف الصيغ المستخدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن هنا برزت الهندسة المالية الإسلامية بتقديمها لحلول إبداعية لمشاكل التمويل، وحل المشكلات التي عجز غيرها عن تقديم حلول لها، وكل ذلك في ظل الأحكام الشرعية واعتبارات الكفاءة الاقتصادية، فنجاح أنشطة الصناعة المالية الإسلامية وخلال فترة زمنية لم تتجاوز العقد الرابع بعد، شهدت الصناعة المالية الإسلامية التي تقوم على ضوابط القواعد المالية المستمدة من الشريعة الاسلامية مجموعة من التطورات المتسارعة ،ولكن بالرغم من تلك التطورات فإنها تواجه جملة من التحديات والتي على رأسها ابتكار منتجات مالية تتماشى والقيم الاسلامية ،بحيث تكون قادرة على مجابهة المنتجات المالية التقليدية ،والتخلي عن شرط الفائدة الربوية ،وتلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع .

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل :

المبحث الاول :الإطار المفاهمي للتعاملات المالية الإسلامية

المبحث الثاني :منتجات الهندسة المالية

المبحث الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتعاملات المالية الاسلامية

تتميز التعاملات الاسلامية بطابع الخصوصية عن التعاملات التقليدية الأخرى ،فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالشريعة الاسلامية مايحتم بقاءها ضمن أطرها ومجالاتها الشرعية ،هذا ما يعطي لمنتجاتها نوع من الثقة والقبول لدى المتعاملين ما يجعلها أكثر قدرة على التطور والمنافسة .

المطلب الأول:ماهية التعاملات المالية الاسلامية:

لقد تطورت الصيرفة الإسلامية مع ازدهار الحضارة الإسلامية، وذلك كان أمرا ضروريا لكي يتمتع قطاع الصيرفة من تلبية الحاجات المتزايدة للنقود لسد التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي وقطاع التجارة الداخلية والخارجية

الفرع الأول : مفهوم التعاملات المالية الاسلامية .

يقصد بها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف[1]. ويلاحظ أن هذا التعريف مطابق لتعريف الهندسة المالية التقليدية غير أنه أضاف عنصرا جديدا وهو انه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة ان يكون متوافقا مع مبادئ الشريعة الاسلامية ،في الأسس التي يقوم عليها،وهكذا يمكن القول أنه يتضمن العناصر التالية :ابتكار أدوات مالية جديدة، وآليات تمويلية جديدة، وحلول جديدة للإدارة التمويلية كإدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة للمشروع نولكن يجب أن تكون الابتكارات الاسلامية في الأدوات والعمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الخلافات الفقهية ،أي تتميز بالمصداقية والشرعية .

[1] بوخدوني، وهيبة.**منتجات الهندسة المالية الاسلامية واع وأفاق،ملتقى صفاقص الدولي الرابع للمالية الاسلامية** ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ،جامعة البليدة 2، بدون سنة النشر، ص4

الفرع الثاني : مبادئ التعاملات المالية الاسلامية :

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على مبدأين مهمين هما :[1]

1- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية عامة وأحكام المعاملات الاقتصادية والمالية خاصة.

2- عدم التعامل بالربا(الفائدة) بكل صوره وأشكاله لا أخذا ولا عطاءا وذلك استجابة لقول الله تعالى ﴿ و أَحلَ اَللهُ الْبيعَ وَحرَمَ الربَا﴾[2] وقوله تعالى ﴿ يَا أَيهُا الَذِينَ آمَنوا اِتقُوا اَللهَ وذَرُوا ما بَقِيَ منْ الرِبَا إِنْ كُنتُم مُؤمِنِينْ . فَإِنْ لمَ تفْعَلُوا فَأْذنوا بِحرْبٍ مِنَ اَللهَ ورَسُولِهِ... ﴾ .[3]

كما لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء.

إن تحريم التعامل الربوي (الفائدة) يعد أهم خاصية يختص بها النظام المصرفي الإسلامي ،في الوقت الذي تعد الفائدة القطب الذي تدور حوله اغلب آليات عمل الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية المعاصرة.

الفرع الثالث: خصائص الصناعة المالية الإسلامية

إن الصناعة المالية الاسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، لضمان السلامة الشرعية المطلوبة أصلا في المنتجات المالية الإسلامية، والقدرة على منافسة المنتجات المالية التقليدية التي تتميز بكفاءة عالية، ولذلك فإن مقتضى العصر يوجب إضافة مجموعة من الخصائص هي:[4]

1- المصداقية الشرعية:ويقصد بها ان تكون المنتجات المالية الاسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن ، وهذا يتضمن الخروج عن الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الأساس من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على الآخر وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان، وعليه ينبغي أن نفرق بين ما هو جائز شرعا، وبين ما تطمح إليه الصناعة الإسلامية فالصناعة المالية الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية، بينما دائرة الشرع تشمل ما قد يكون نموذجيا بمقياس العصر الحاضر، وما ليس كذلك، والحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجا للاقتصاد الإسلامي في العصر الذي تنتج فيه.

---

[1] سعيد علي ألعبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011 ، ص294

[2] القران الكريم سورة البقرة، الآية 275

[3] القران الكريم ، **سورة البقرة** ،الآية 277-281

[4] جمال لعمارة، **المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة التقليدية والصناعة المالية الاسلامية،جامعة فرحات ،سطيف،الجزائر،يومي5-6ماي 2014،ص6-7

2- الكفاءة الاقتصادية:ويقصد بها تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية، وهذا يستلزم أن يكون المنتج المالي سهل التنفيذ، بعيد عن التعقيد، محققا الحاجة للمتعاملين بأقل قدر ممكن من التكلفة.

3- الابتكار الحقيقي بدل التقليدي :يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما هو الحال في أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

4- الشرع الإسلامي بدل التشريعات الوضعية :تختص الهندسة المالية الإسلامية بالشرع الإسلامي فمن خلاله تستمد مختلف المبادئ والأسس في تصميم المنتجات المالية، بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الخلافات الفقهية المتواجدة، كما أن أساسها هو مبدأ المشاركة في المخاطر،

أي تقاسم الأعباء بين مختلف الأطراف وليس مبدأ درء المخاطر وتحويلها لأطراف أخرى، وهو ما يعتبر أساس الهندسة المالية. الهدف الأساسي للهندسة المالية الإسلامية هو إدارة السيولة من خلال استخدام الأموال في عملية التمويل، بينما هدف الهندسة المالية التقليدية هو إدارة المخاطر من خلال إيجاد أدوات مالية تؤدي إلى الربح السريع وأقل مخاطرة .[1]

الفرع الرابع: محدادت الصناعة المالية الإسلامية

إن المنتجات المبتكرة من خلال الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي لا تعتبر ذات طبيعة إسلامية إلا إذا كانت تخضع للمحددات التالية:[2]

1- **المحدد الأول** :الالتزام بشرط المشاركة في الربح والخسارة في نص واضح وكامل ولا يقبل التأويل، وذلك على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المشاركات والمضاربات.

2- **المحدد الثاني** :أن لا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأوراق والأدوات المالية التي أصدرت على أساس التخلي عن شرط الفائدة الربوية إلى مؤسسات وشركات تتعامل بنظام الفائدة في كل تعاملاتها ، أنه لا يجوز

[1] يوسفاوي سعاد، مخلوفي عبد السلام، **دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية**، مجلة البشائر الاقتصادية العدد1 ، جامعة طاهري محمد، الجزائر، مارس 2017 ، ص1

[2] نفس المرجع، ص1

استثمار الموارد النقدية للأوراق والأدوات المالية الإسلامية في مشروعات تدر عوائد متفق عليها مقدما على سبيل التأكيد.

3- **المحدد الثالث** :ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأوراق في مشروعات لها أولويات واضحة في مجال المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.

الفرع الخامس: مزايا تطبيق الصناعة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية:[1]

تهدف الصناعة المالية الاسلامية من خلال ابتكار منتجات مالية إسلامية إلى تحقيق مايلي :

-تحسين جودة المنتجات المالية الإسلامية، وتنميطها وتسجيلها وإيجاد البيئة المناسبة لتحفيز البحوث والإبداع والتطوير للمؤسسات المالية الإسلامية والأفراد العاملين بها

-إيجاد جو تنافسي بين الباحثين في هذا المجال وتوجيههم للبحوث التي تهتم بابتكار وتطوير المنتجات المالية و تبتعد عن التقليد والإفراط في البحوث النظرية المالية وتبتعد عن التقليد والإفراط في البحوث النظرية.

-نشر ثقافة التطوير داخل قطاع هذه الصناعة، تحسين القدرات الإبتكارية وتسهيل تبادل الخبرات ودعم الجهود الفردية في هذا المجال ، بالإضافة إلى المبادرة باكتشاف فرص التطوير و تصميم منتجات جديدة

-دراسة المنتجات القائمة، وتقويم نتائج وآثار تطبيقها واستخدامها على المستوى الفردي والكلي، ووضع معايير واليات محددة لتصنيف هذه المنتجات وتسجيلها.

-تنميط عقود المنتجات المالية وتقنينها بما يحقق المعيارية والشفافية والقبول العام لها إقليميا ودوليا.

المطلب الثاني :عوامل نجاح التعاملات المالية الإسلامية.

حققت الصناعة المالية الاسلامية نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية والتي مست الجوانب الإشرافية والرقابية من خلال تطوير مجالين أساسين، فيتعلق الأول بالإطار القانوني اللازم لنجاح المصارف الإسلامية، فصدرت القوانين والتعليمات المنظمة لعملها التي تتميز في مجملها باستقلاليتها عن قوانين المصارف التقليدية، في حين يتعلق الأمر الثاني في إنشاء البنية التحتية للمصرفية الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى توسع نطاق للصيرفة الإسلامية وانتشارها.

الفرع الأول : رواج التعاملات المالية الإسلامية محليا وعالميا :هناك تطور ملحوظ للمعاملات المالية الإسلامية على الصعيدين العالمي والمحلي، أما عالميا فيرجح الأمر إلى الاهتمام الكبير من قبل أغلب الدول

[1] هاجر سعدي، لامية لعلام، **دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، العقود المالية المركبة نموذجا**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول :منتجات وتطبيقات الابتكار الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف .6ماي 2014 ، ص - 3 الجزائر، يومي5-6،ص3

الرأسمالية خاصة بعد الأزمة المالية لسنة2008 أما محليا فالأمر مرتبط بالشريعة الإسلامية التي تسود هذه البلدان وكذلك الجزء الهام من المدخرات في إطار الحسابات الإسلامية لدى البنوك في هذه الدول.

1- **تطور إصدار الصكوك في العالم** :تطور إصدار الصكوك في العالم في الفترة 2001 **–2013** حيث نلاحظ الارتفاع المستمر لإصدار هذه الصكوك الإسلامية على مدار هذه الفترة، إلا سنة،2008 بسبب الصدمة التي خلقتها الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى أزمت سيولة أثرت على إصدار هذه الصكوك، وبعد التعافي من الأزمة لاحظنا الارتفاع الكبير جدا في إصدار هذه الصكوك خاصة عامي2012و 2013 ، حيث صنفت السنوات الأخيرة ضمن أفضل سنوات إصدار الصكوك الإسلامية:

ويرجح ذلك إلى ارتفاع الإصدارات في كل من ماليزيا، المملكة العربية السعودية، قطر، تركيا، إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، فهذه المنطقة تشهد تحولات كبيرة تتطلب المزيد من الإنفاق على البنية التحتية ومشاريع البناء والأعمار فكانت الصكوك الإسلامية الأنسب لذلك[1]

2–تطور الرسملة الإسلامية في السوق المالي الماليزي :من الملاحظ سيطرة السوق المالي الإسلامي في تمويل القطاع العام والخاص في ماليزيا من خلال جميع الأدوات المالية خاصة الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي فاقت 71 %، ويعزز هذا الطرح مساهمة السوق المالي الإسلامي بأكثر من50%من رسملة السوق ككل، وذلك من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها في استثمارات ثابتة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية،أي أن هناك أهمية اقتصادية كبيرة للسوق المالي الإسلامي في ماليزيا، كل هذا أدى إلى تدعيمه، وجعله سوقا ماليا إسلاميا دوليا مؤهل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة في الدول الإسلامية.[2]

الشكل الموالي يبين إصدار الصكوك في دولة ماليزيا والعالم

[1] رديف مصطفى، مراد إسماعيل، **الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2016 ، ص 143-146

[2] بروبة أحمد ،شيماء عائشة ،**الهندسة المالية ودورها في تطوير الصناعات المالية الإسلامية** مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر تخصص إدارة مالية ،جامعة تيارت ، 2018/2017 ،ص71-72

الجدول (2-1) يبين تطور إصدار الصكوك في ماليزيا والعالم

السنوات	الإصدار العالمي للصكوك	الإصدار الماليزي للصكوك
2010	45.1	32.8
2011	85.1	60.9
2012	131.1	91.7
2013	119.7	82.2
2014	118.8	77.9
2015	63.2	30.9
2016	72.3	29.2

المصدر:المركز الديمقراطي العربي 4يونيو 2018 ،الوحدة مليار دولار

3- أداء المصارف الإسلامية :تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية الديناميكية والأسرع نموا في النظام المالي العالمي وخلال العقد الأخير تطورت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير، وحققت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية.[1]

4- تطور عملية تحول البنوك التقليدية نحو البنوك الإسلامية :الطريقة التي يتيحها المصرف التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفي مايلي. أهم أساليب التحول:[2]

أ- التحول الجزئي :ويعني قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد **ة** للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكون المصرف التقليدي نموذجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، وتطور خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع المصرف وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصير المصرف بأكمله يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.**ب- التحول دفعة واحدة :** ويتمثل هذا الأسلوب بقيام المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج **شامل** لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى

[1] لشهب الصادق، بريش أحمد، **تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية، والمالية، الجزائر، العدد1، 2015،ص89

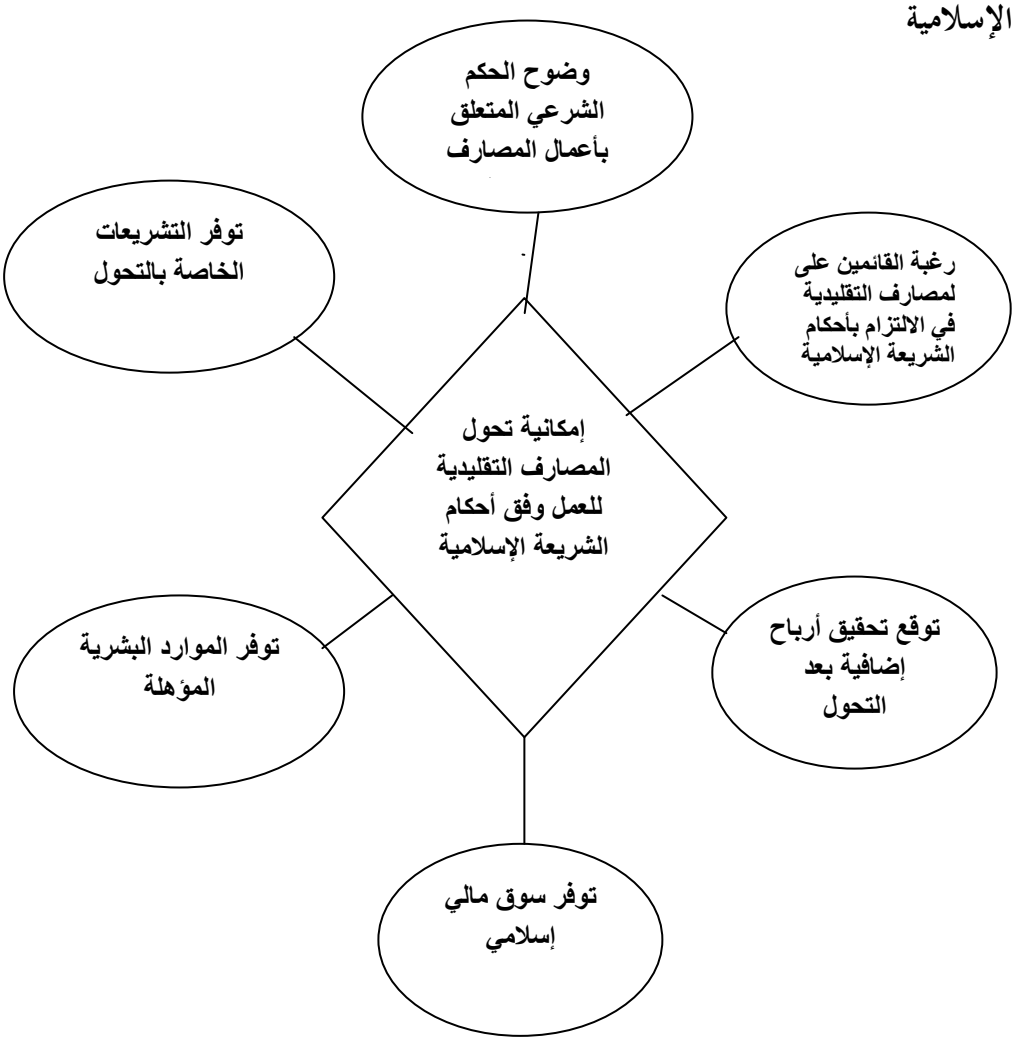
[2] يزن خلف سالم المعطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الطبعة لأولى،2009 ،ص79-83

نظام إسلامي، على أساس تحديد موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة، وإحلال النظام المصرفي الإسلامي محله.

ج- التحول المرحلي(التدرج):وهو عبارة عن قيام المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملةوشاملة لكل أقسام وفروع المصرف بهدف تحول النظام المصرفي المعمول به الى نظام حالي من كل محظور شرعي طبقا لبرنامج مرحلي، وعلى أساس جدولة مراحل التحول زمنيا ووفقا لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية.

وأهم العوامل التي تأثر في إمكانية التحول يوضحها الشكل الموالي :[1]

:الشكل(2-1) : يوضح أهم العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية



المصدر:يزن خلف سالم ،تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولي ،ص183

[1] يزن خلف الله العطيات، مرجع سابق، ص1

الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى التوسع في الصناعة المصرفية الإسلامية:

هناك الكثير من العوامل التي أنزلت الصناعة المالية على أرض الواقع وأعطتها مكانة هامة لدى معظم الدول ومن أهم هذه العوامل نذكر:[1]

1– ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية، وقد أبتت الأزمة الأسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثرا بالصدمات.

2– لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة.

3– أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لكون المصرف الإسلامي يعتمد على قدرته على دراسة المستهدف للتمويل.

4– ارتفاع عدد المسلمين في العالم إذ بلغ 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم وتزايد حجم الذين لا يرغبون سوى في التعامل المصرفي وفقا للشريعة الإسلامية.

5– وجود جالية إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب شرق آسيا وأوروبا الذي تجاوز عدد المسلمين فيها 20 مليون مسلم وأصبح يمثل سوقا مربحا وعددا للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

6– الضغوط التي واجهتها المصارف الإسلامية في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية أدى إلى تطوير قوانين خاصة بالمنتجات الإسلامية في دول جنوب شرق آسيا) ماليزيا واندونيسيا وفي دول لا تملك مصارف إسلامية أصلا مثل سنغافورة وتايلاند.(

7– تأكيدها على العمولة باعتبارها) أجرة عمل (واهتمامها بتوسيع نطاق دخلها القائم على أساس العمولات.

8– رفضها لفائدة القرض بوصفها أجرة رأس المال.

9– و يجب أيضا مراعاة شؤون العباد وذلك بتيسير ما أحله الله وتحريم ما حرمه ومن أبرز مظاهر التحريم هي الربا والفائدة واعتماد مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة من خلال مفهوم الخراج بالضمان والغنم بالغرم

[1] صادق راشد الشمري، **أسياسيات الصناعات المصرفية الإسلامية -أنشطتها -التطلعات المستقبلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2008 ، ص-226.227

المطلب الثالث :التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية.

فرضت التغيرات الجذرية والسريعة التي شهدها العالم الاقتصادي في الفترة الأخيرة ضغوطا تنافسية حادة ،غير متكافئة ،خاصة على المؤسسات المالية الاسلامية التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن بها البقاء والاستمرار إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة وحجما، وقد انتهت إلى أنه لا يمكن ذلك دون تقديم منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية من جهة وعلى تلبية احتياجات البيئة التي تعمل فيها سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية من جهة أخرى، لذا فبالرغم من التطور الذي عرفته المالية الاسلامية ،إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب ،ويرجع هذا إلى مجموعة من التحديات والعقبات التي تعيقها ومنها :[1]

الفرع الأول: التحديات الداخلية :هي التحديات والمعوقات التي تنتج من داخل الصناعة المالية الإسلامية أي تكون من هذه الأخيرة نفسها وهي :[2]

1-الناحية التشريعية :وذلك من حيث تناقص الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، ومابين الهيئات الرقابية والخارجية وبين فتاوى الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية،ومابين الواقع والتمسك بالأصل الشرعي، يلاحظ أن بعض المصارف الإسلامية تعمل على تطوير المسائل

الفقهية، بما يتناسب وأعمالها، وقد تصل أحيانا إلى التساهل والتفريط بدافع الحرص على ديمومة المصرف الإسلامي.

2- الناحية القانونية :وتأتي هذه التحديات من خلال عدم اعتراف البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، وذلك لأن معظم قوانين التجارة قد وضعت وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي أحكاما لا تناسب أنشطة العمل المصرفي الإسلامي.

3-الناحية الاقتصادية :وهي منع المؤسسات المالية الإسلامية من ممارسة الأعمال التجارية وامتلاك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال هي من صميم أنشطتها، وندرة الاستثمارات طويلة الآجل، وصغر المصارف الإسلامية نسبيان، كما أن فرض الضرائب المرتفعة على أرباحها يؤثر سلبا على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه فوائد المصارف التقليدية.

---

[1] ساسية جدي ،مرجع سبق ذكره ،ص130

[2] خلوف زهرة، مرقاش سميرة، **مشاكل عمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في ظل بيئات غير إسلامية،** الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي5 -6ماي،ص15

4-الناحية التشغيلية :وهي إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو مالا يتفق مع منهجها الإسلامي، إضافة إلى ضرورة توفير الكادر الشرعي الكفء وذو خبرة لمواكبة الزيادة والتنوع في أدوات الاستثمار وتوسع أفاق المصارف الإسلامية، بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

5-الناحية الإدارية :افتقارها إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس، وقواعد المراقب والتفتيش وسقوف الائتمان، ومشاكل نسب الاحتياطات والسيولة، والتنسيق فيما بين الإدارات وفيما بين المصارف الإسلامية الأخرى.إضافة إلى ما سبق هناك العديد من التحديات الداخلية هي:[1]

أ- التطور المستمر في الخدمات المصرفية التقليدية الأمر الذي يتطلب تواجد منتجات وخدمات تنافسية إسلامية لإشباع حاجة العملاء.

ب- معاناة أسواق المال الإسلامية من غياب المنافسة والتنسيق فيما بينها والصغر النسبي لرأس المال السوقي للعديد من الشركات المقيدة بها مما لا يمكنها من استيعاب الفوائض المالية الكبيرة في الدول الاسلامية الغنية بالإضافة إلى غياب الآليات الخاصة لقياس مخاطر الاستثمار.

ج-ضعف الوعي بالعديد من الخدمات المالية الاسلامية نتيجة لضعف الرعاية التسويقية التي تقوم بها الجهات المقدمة لهذه الخدمات.

د- نقص الخبرات والكوادر البشرية المؤهلة في العديد من مجالات الخدمات المالية الإسلامية فضلا عن الفجوة التكنولوجية الواسعة بينها وبين الصناعة المالية التقليدية.

هـ- تعدد هيئات الرقابة الشرعية وعدم وجود جهة تعمل على توحيد مصادر الفتوى الشرعية، مما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف في الفتوى بالنسبة للموضوع الواحد الأمر الذي يتطلب إنشاء هيئة مركزية للإفتاء في المعاملات المالية الإسلامية.

و- النقص في فرص التوظيف ونمو السيولة لدى المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية حيث تشير التقديرات إلى وجود فائض سيولة يصل إلى 40% من أصولها مقابل 20% لدى البنوك التقليدية.

[1] مصطفى كمال السيد طايل، **الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2014،ص ص285-286.

ي– ضآلة وصغر حجم وقدرة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية نظرا لوجودها في جماعات مستقلة ذات أحجام صغيرة حيث نجد إلى ما نسبته80% من هذه المؤسسات لا تتجاوز قاعدتها الرأسمالية 25مليون دولار الأمر الذي يتطلب إحداث اندماج وتكامل فيما بينها لتقوى على المنافسة في سوق الخدمات المصرفية.

:الفرع الثاني : التحديات الخارجية :وهي تحديات مفروضة على الصناعة المصرفية الإسلامية من أهمها :[1]

1– عدم الأخذ في الحسبان الطبيعة الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المصرفية عند وضع القوانين والقواعد المنظمة للصناعة المالية باستثناء بعض الدول الأمر الذي يخضعها لنفس القوانين والقواعد التي تخضع لها الصناعة المالية التقليدية.

2– المنافسة غير المتكافئة التي تواجهها البنوك الإسلامية من قبل التكتلات المالية الدولية العملاقة نظرا لتحرير تجارة الخدمات المالية فضلا عن قيام البنوك التقليدية بما تملكه من انتشار جغرافي وإمكانيات تكنولوجية من فتح منافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية

3–مواجهة الشعور الغربي المعادي للإسلام خاصة بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الأمر الذي يتطلب حملات إعلانية لمواجهة التحامل الغربي ضد كل ما هو إسلامي

4– تطبيق مقررات لجنة بازل 3والتي تعد من اهم التحديات التي تواجه عمل البنوك الاسلامية بسبب ما يلي :[2]

أ– تقع الغالبية العظمى للبنوك الإسلامية داخل الدول النامية ،والمصنفة ذات المخاطر المرتفعة ،مما يحد من حركة انسياب رؤوس الأموال الدولية ،كما تؤثر بشكل مباشر على نوع وحجم التسهيلات التي يمكن إن تقدمها المؤسسات الدولية للبنوك الإسلامية ،مقارنة بما يمكن أن تقدمه للمؤسسات المصرفية في الدول الكبرى الأقل خطر

.

ب– المقررات المذكورة بازل 2 لم تراعي تقرير الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال، الطبيعة الخاصة لعمليات البنوك الإسلامية باعتبارها قائمة على أساس المشركة في الأرباح والخسائر، سواء في جانبي الموارد والالتزامات أو من جانب الأصول والاستخدامات.

---

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قريا قص، **المنشآت المالية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، بدون طبعة، 2014 ، ص55

[2] محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازلI II III**،دار الفكر والقانون، مصر،بدون طبعة، 2011،ص189-190

5– توجه البنوك الإسلامية جزء كبير من مواردها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي من المتوقع عدم حصولها على تصنيف ائتماني، ومن ثم يصبح لزاما على البنوك الإسلامية احتساب وزن نسبي للمخاطر نسبته 100% من قيمة مديونيتها، مما يزيد من تكلفة التمويل الممنوحة لتلك المشروعات.

6– توجه البنوك الإسلامية والتقليدية إلى الاعتماد على مؤسسات التقييم الدولية في المؤسسات النامية لاحتساب التصنيفات المقررة لعدم توافر التقنيات الحديثة لدى بنوك تلك الدول دون النظر لاختلاف الظروف الاقتصادية والإجتماعية.

7– الانعكاسات السلبية على أرباح البنوك الإسلامية والتقليدية نظرا لاحتجاز جزء كبير من الأرباح لزيادة رأس المال وتحسين معدل كفاءة رأس المال.

المبحث الثاني :منتجات الهندسة المالية الإسلامية

لكل صناعة مالية أدوات ومنتجات مالية تساعدها في تحقيق أهدافها وكذلك الأمر بالنسبة للهندسة المالية الإسلامية لها منتجات خاصة بها والتي يمكن أن نقول عنها ابتكارات حديثة جاءت لمساعدة الاقتصاد.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أدوات الهندسة المالية التي تتمثل في أوراق مالية قابلة للتداول بين الأفراد وهي بذلك تساعد في تحقيق المشاريع

1- تعريف الصكوك الإسلامية

يقصد بالصكوك الإسلامية تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائل إلي صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول.أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عرفتها بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من اجله"وانطلاقا مما سبق يمكن اعتبار الصكوك الاسلامية علي أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباحا شرعيا ،تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.[1]

2-خصائص الصكوك الاسلامية

هناك خصائص تميز الصكوك الاسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى ،ساهمت في انتشارها انتشارا واسعا تتمثل فيمايلي :

أ- تقوم علي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة :

إن مقتضي المشاركات التي تقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها ،حيث تعطي لمالكها حصة من الربح ،وليس

[1] بن عمارة نوال ،**الصكوك الاسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الاسلامية تجربة السوق المالية الاسلامية الدولية** –البحرين -،مجلة الباحث ،العدد 09،الجزائر ،سنة 2011،ص2

نسبة محددة مسبقا من قيمتها الاسمية ،وحصص حملة الأسهم من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التقاعد ،فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم وفقا للقاعدة الغنم بالغرم.[1]

ب- وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة :

تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص ، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك ، وذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة ،كما أنه يلقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية .[2]

ج – تصدر وتتداول وفقا للشروط والضوابط الشرعية

تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية ،كم أنها تقوم علي أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل السلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها ، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها .[3]

3- أنواع الصكوك السلامية

أ- **صكوك قابلة للتداول (استثمار)**: فالنوع الأول أساسه السلع والخدمات ويمكن بيعها وتداولها في السوق المالية (البورصة) .[4]

[1] نفس المرجع ،ص3

[2] نفس المكان السابق ،ص3

[3] عماري صليحة و سعدان آسيا**"الصكوك الإسلامية :تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها**،جامعة قالمة ،الملتقى الثاني للصناعة المالية الإسلامية "آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية يومي 8-9 ديسمبر 2013،بالتعاون بين المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،ص5

[4] بن عزة هشام ،**دور الهندسة المالية الاسلامية في علاج الأزمة المالية الراهنة** ،الملتقي العلمي الدولي الثاني ،جامعة تبسة ،ص 13

– صكوك الاجارة :

تعرف علي أنها أوراق مالية ذات قيمة متساوية ، تمثل خصصا شائعة في ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات ذات عائد ، قابلة للتداول بعد قفل باب الاكتتاب وبدء عمليات الاستثمار علي أساس عقد الإجارة حتى تاريخ تصفية المشروع وهي ثلاثة أنواع صكوك حسب ملكية الموجودات وملكية المنافع وملكية الخدمات ،

وتتمتع صكوك الإجارة بأنها قابلة للتداول ،قليلة المخاطر ، لاتمثل مديونية علي الخزينة ،فلا حاجة لإطفائها ، تستخدم في تمويل المشروعات الكبرى متوسطة وطويلة الأجل ،يمكن استخدامها من قبل البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة مثلها مثل سندات الدين وتوفر للدولة ميزة تملك المشروع في نهاية تعاقد.[1]

– صكوك المضاربة

تعني اتفاقية بين طرفين بموجبها يقدم احد الأطراف رأس المال ويسمى رب العمل بينما يقدم العمل علي ان يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن المشروع ، وهي في ذلك تختلف علي الربا في كونه أن العائد غير محدد سلفا كنسبة من رأس المال وإنما نسبة من الأرباح وبالتالي متغيرة وقد لا تتحقق. وتقسم صكوك المضاربة إلى:[2]

- **صكوك المضاربة المطلقة:** وهي صكوك لا تكون حصيلتها مخصصة لمشروع معين بل يخول للمضارب (المصدر) الحق في استثمارها في أي مشروع.
- **صكوك المضاربة المقيدة:** وهي صكوك تقيد بمشروع معين (عقارات، مصانع).
- **صكوك المضاربة المحدودة** (مستردة بالتدرج): حيث تحدد الجهة المصدرة لها تواريخ يمكن عندها لأصحاب هذه الصكوك أخذ أرباحهم إن وجدت واسترجاع قيمة صكوكهم.

[1] هناء محمد هلال الحنيطي ، **دور الصكوك الاسلامية في التمويل في ضل الوضع الاقتصادي الراهن آليات ومتطلبات إصدار الصكوك الاسلامية** ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،الأردن ،المجلد 21 ،العدد1،يناير 2013،ص50

[2] معطي الله خير الدين، شرقاي رفيق، **الصكوك الإسلامية كأداة لتميل التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي ، تحت عنوان "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة قالمة، الجزائر، المنظم يومي03 و 04 ديسمبر 2012،ص238

– صكوك المشاركة

وهي متشابهة كثيرا بصكوك المضاربة ، ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في ان صكوك المضاربة ان المال كله من طرف أو مجموعة أطراف بينما في المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجوعة حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة متشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة ، مثل شهادات المشاركة الحكومية والمتمثلة في مشاركة الجمهور للحكومة في مؤسساتها الرابحة عبر حملهم لهذ الشهادات وأيضا شهادات مشاركة البنك المركزي والتي تعتبر احد أدوات إدارة السيولة عبر سياسات السوق المفتوح .[1]

وتتخذ هذه الصكوك عدة أشكال نذكر منها :[2]

1. **صكوك المشاركة الدائمة:** وهي تشبه إلى حد بعيد الأسهم الدائمة مع إمكانية دخول المصدر بنسبة معينة في رأس مال المشروع، وطرح الباقي في صورة صكوك للاكتتاب سواء كانت الإدارة للمصدر أو لحملة الصكوك أو لطرف ثالث معين، وتعتبر هذه الصكوك بديلا عن الأسهم.

2. **صكوك المشاركة المحدودة:** وتكون مقيدة بفترة زمنية محدودة عادة ما تكون فترة متوسطة تنتهي بانتهاء المشروع أو الموسم أو انتهاء الدورة الصناعية، وتكون نهايتها بإحدى الصورتين:

– **صكوك المشاركة المستردة بالتدرج:** حيث تسترد قيمة هذه الصكوك بصورة تدريجية وفقا لأقساط دورية، ويحصل حاملها على جزء من الأرباح إن وجدت حسب ما بقي له من رصيد لم يدفع بعد.

– **صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة (المنتهية بالتمليك للمصدر)** : فعند نهاية مدة المشروع يقوم المصدر عادة بإعادة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالسعر الحقيقي، ويكون ذلك في حالة التغطية الإجبارية)مثل القيام بحفر منجم وفي نهاية الحفر يقوم المصدر بإعادة تقييم أصول المشروع)آلات، تجهيزات(وإعطاء قيمتها لأصحاب الصكوك في حين يمتلك هو تلك الأصول.

[1] بن غزة هشام ،نفس المرجع ،ص 14

[2] معطي الله خير الدين، **شرقاي رفيق**، مرجع سابق، ص 552

ب – صكوك غير قابلة للتداول (تمويل): فالنوع الثاني أساسه الديون ،فلا يجوز تداوها في السوق (إلا وفق ضوابط محدده) ،لعدم جواز بيع الدين في الاقتصاد الإسلامي

– صكوك المرابحة

المرابحة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش الربح يتفق عليه بين البائع والمشتري ،وان إمكانية استصدار هذه الصكوك (المرابحة) ممكن في حالة السوق الأولي وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المرابحة ،بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة لان بيع المرابحة قد يكون مؤجلا وبالتالي فإنه يعتبر دينا .

ولهذه الصكوك مجموعة من الخصائص نذكر منها :[1]

– إشباع حاجات الأفراد من السلع وغيرها من الحاجيات؛

– فتح أبواب ملائمة للإستثمار وتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين؛

– تنشيط التجارة الداخلية على أساس شرعي؛

– دعم الصناعية الوطنية وجميع القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وخدمات؛

– صكوك السلم

تسمح هذه الصيغة بأن يشتري لبنك من العميل بثمن حالة سلعة موصوفة وصفا كافيا مؤجلة التسليم إلي موعد محدد ، وله استخدامات مختلفة في التمويل اهمها يتعلق بتمويل النشاط الزراعي والصناعي والإنتاجي ،وتكون صكوك السلم عبارة عن سندات قصيرة الأجل تعبر عن عملية استثمارية أطرافها (بائع السلعة) والمشتري بصيغة السلم (شركة وسطاء أو بنك) وذلك بصفته مديرا لمحفظة صكوك السلم الاسلامية ، ومشتري أو حاملي الصكوك حيث تقوم المحفظة باستيفاء قيمة الصكوك من المستثمرين ودفع ثمن السلعة الآن للحكومة واستلام السلعة أو قيمتها لاحقا. ولصكوك السلم مجموعة من الخصائص أهمها:

[1] محمد غزال، **دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية**)دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية ،رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 2013/2012 ،ص96 .

- تشغيل أموال المستثمرين برح جيد؛

- توفير التمويل الآزم للمنتجين ورجال الأعمال حسب الأحكام الشرعية ؛

-ضمان الحصول على السلعة وقت احتياجها بسعر مناسب؛

- صكوك الإستصناع : هو عقد يلتزم من خلاله والبنك بإنجاز منشآت لصالح عميله مقابل علاوة تدخل فيها تكلفة المنشأة مضافا إليها هامش الربح ويكلف البنك مقاولا لتنفيذ الأشغال .ويمكن تحويل عقود استصناع إلي سندات ذات استحقاقات متتالية .[1]

وتتميز صكوك الإصتصناع بعدة خصائص أهما :[2]

- توفير تمويل متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة؛

- تمويل المشروعات الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية؛

- تساعد في الاستغلال الأمثل للمواهب والقدرات التكنولوجية؛

- عمليات تصكيك الأصول (التو ريق) :يقصد بالتصكيك عملية تعبئة أصول غير سائلة تتمثل في موجودات قابلة للتداول وموظفة فعلا في نشاط يدر دخلا خلالا، وتحويلها إلي أصول سائلة في شكل صكوك قابلة للبيع للمستثمرين والتداول في السوق كما توجد أنواع أخري من الصكوك مثل صكوك المزارعة ،المساقات، المغارسة.[3]

[1] بن عزة هشام ،نفس المرجع ، ص14

[2] هناء محمد هلال التحنيطي، مرجع سابق، ص 551

[3] بن عزة هشام ،نفس المرجع ،ص14

4- الية إصدار الصكوك الاسلامية

تشمل عملية إصدار الصكوك علي الخطوات أولية يطلق عليها تنظيم الإصدار وتتلخص فيما يلي : [1]

- إعداد التصور والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية والإجراءات التنظيمية ودراسة الجدوى ،وتضمين ذلك كله في نشرة الإصدار (SVP)
- تمثيل حملة الأسهم (المستثمرين) وذلك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص
- طرح الصكوك للاكتتاب بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك
- تسويق الصكوك
- التعهد بتغطية الاكتتاب :قد لايتم الاكتتاب بكامل الإصدار من الصكوك مما يستدعي وجود جهة تلتزم بتغطية الاكتتاب بهذا الجزء غير المكتتب به، ومن ثم بيعه للمستثمرين الآخرين . تأتي بعد ذلك هذه الخطوات التحضيرية لإصدار الصكوك مرحلة الاكتتاب التي تشكل مرحلة التعاقد الفعلي بين مالك المشروع والمستثمرين (حملة الصكوك) ثم تأتي ترتيبات ما بعد الاكتتاب هذا وتشمل الأطراف في هيكل التصكيك كل من : المنشئ ،المصدر والمستثمرين ،ويمكن أن يشمل أيضا بالإضافة إلي ذلك مايلي :وحداة أو أكثر من وكالات التصنيف الائتماني لتصنيف الأوراق المالية (الصكوك) ومصرف استثماري للتصرف بصفته مستشارا أو طرح الصكوك للمستثمرين.

المطلب الثاني :التصكيك الإسلامي (التو ريق)

عرف التصكيك الإسلامي قبولا معتبرا عند معظم الدول، وهذا ا رجع للميزات التي يقدمها للأسواق المالية وللاقتصاد ككل، أهمها الابتعاد عن التعامل بالفوائد الربوية التي أثبت الواقع الاقتصادي مدى خطورة التعامل بها، فهي المسبب الرئيسي للأزمات المالية الحاصلة في الاقتصاد الوضعي، ونظرا لأهمية موضوع التصكيك الإسلامي سيتم التطرق إلى جميع المفاهيم المتعلقة بالتصكيك الإسلامي من مفهوم وأهمية وأنواع... الخ، مع ذكر حكمه في الفقه الإسلامي

[1] زيتوني عبد القادر ،**التصكيك الاسلامي وركب المصرفية الاسلامية في ضل الأزمة العمالية** ، المؤتمر العلمي الدولي ، عمان –الاردن،1-2 ديسمبر 2010،ص3

الفرع الأول :تعريف التصكيك الإسلامي

هو عملية إصدار سندات (صكوك) ذات قيمة مالية متساوية ،تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خليط من الأعيان والنافع وفق عقد شرعي استنادا لصيغ التمويل والديون في الذمة والتي تصدر الإسلامية ويطلق على هذه العملية أيضا "التصكيك " لتدل على نفس المعنى .[1]

"التصكيك عبارة عن عملية تحويل الأصول المقبولة شرعا إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالبه أعيانا ،وذات أجال محددة بعائد محدد أو غير محدد ولكن ليس خاليا من المخاطر ".[2]

أما التعريف الذي قدمته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية حيث عرفت الصكوك الإسلامية على أنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك . وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله.[3]

الفرع الثاني: أهمية التصكيك الإسلامي:

هناك أهمية كبيرة للتصكيك الإسلامي يمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية :[4]

– تعمل على تنشيط الاقتصاد من خلال الاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي يتم تمويلها ربويا

[1] محسن فؤاد محمد ، **الصكوك الاسلامية ومجالات التطبيق** ،6-7 شعبان 1431ه،ص6

[2] فتح الله علي محمد صالح، **دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية** ،منتدي الصيرفة الاسلامية ،بيروت ،يوليو 2008،ص6

[3] برودي نعيمة، ورقة بحثية**: التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق للأو ا رق المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آلية ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الج ا زئر، 8 و 9 ديسمبر 2013 ، ص2

[4] محمد سعيد محمد الرملاوي، **الأزمة الاقتصادية المالية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011 ،ص237-239

– تعمل على جمع الأموال من أصحابها واستخدامها في الاستثمار، والمقصود بالاستثمار في حالة الصكوك هو اقتناء الموجودات المدرة للدخل بسبب كونها موظفة في نوع من النشاط الاقتصادي هذا الاقتناء يهيئ لقطاع الأعمال الحصول على الموجودات المطلوبة للنشاط بأقل تكلفة تمويل ممكنة

– إن انتشار فكرة الصكوك الإسلامية على المستوى الدولي دليل واضح على مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي.

– إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم و إتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها .

– تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنى التحتية بدلا من الاعتماد على الدين العام.

– تعمل على تطوير الأسواق المحلية والعالمية من خلال إيجاد أو ا رق مالية إسلامية بديلة للأوراق التقليدية.

– تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق،لأن ذلك يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق.

– تعمل على إثراء الأسواق المالية الإسلامية، لأنها الطرف المكمل للأسهم والجناح الثاني

الفرع الثالث: أطراف عملية التصكيك الإسلامي:

تدخل في عملية التصكيك الإسلامي أطراف عديدة يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

1– المنشئ (Originator) : هو الجهة التي تملك المشروع ا لم ا رد إنشاؤه أو توسعته، إذ يمكن أن يكون

[1]نزار سناء، **دور آلية التو ريق المصرفي والتصكيك الإسلامي في سوق رأس المال** ،دراسة حالة سوق رأس المال الماليزي خلال الفترة 2001-2015 ،رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتورا طور ثالث ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ،جامعة بسكرة،2016،ص76-78

شركة أو فردا أو حكومة أو مؤسسة مالية ، وقد تنوب عن مصدر الصكوك أو المنشئ مؤسسة مالية وتكون وسيطا مقابل أجر كما يمكنه أن يدير المشروع بنفسه ، أو يكلف مدير استثمار من أجل القيام بذلك.

2- وكيل الإصدار (Issuer): عبارة عن مؤسسة متخصصة SPV (منشأة ذات الغرض الخاص) تقوم بتنظيم الإصدار والإدارة وتقديم الصكوك للمستثمرين، حيث تكون العلاقة بين المنشئ ووكيل الإصدار مبنية على أساس عقد الوكالة بأجر .

3- مدير الاستثمار (Investment manager) : هو الجهة التي تحول لها إدارة الاستثمار وتوجيهه تبعا للشروط الموضحة في نشرة الإصدار، كما تتولى هذه الجهة إعداد الدراسات الاقتصادية الأساسية واختيار الصيغة والطريقة التي ستدار بها أموال الاستثمار .

4- حاملوا الصكوك أو المستثمرون (Investors) : هم الذين يشترون الصكوك المطروحة للاكتتاب العام في الأصول التي تم تصكيكها مقابل أن يستردوا أصل قيمة الصك والعائد عليه الناتج عن نشاط الأصول التي تم تصكيكها في تاريخ الاستحقاق .

5- شركة التصنيف الائتماني Credit Rating Agency : وتمثل وكالات متخصصة مثل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA* ومقرها البحرين والوكالة الماليزية للتصنيف الائتمانية (RAM) Rating Agency Malaysi ودور هذه الشركات تصنيف الإصدارات المالية المطروحة في سوق أ رأس المال من حيث تحديد السعر العادل للأوراق المالية المصدرة وتحديد المخاطر التي تنطوي عليها، إضافة إلى تقويم كفاءة العميل .

6- أمين الإصدار: هو الطرف الذي توكل إليه مهمة حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الإصدار وذلك على أساس عقد وكالة تحدده نشرة الإصدار .

7- متعهد الدفع: هو الجهة التي تتعهد باكتتاب باقي الصكوك التي لم يتم الاكتتاب بها ومن الممكن أن تتعهد بدفع حقوق حملة الصكوك بعد تحصيلها، بشرط أن يتم هذا الالتزام دون أجر ممن قدمه ويعلن عنه في نشرة الإصدار.

8- جهة الرقابة الشرعية: هي التي تقوم بدراسة هيكل الإصدار من الجانب الشرعي ووضع المعايير الشرعية التي تضبط عملية التصكيك، وفي بعض الحالات تلزم وجود جهة تراقب مدى التزام جهة الإصدار ومدير الاستثمار بالمعايير الشرعية .

9- مدير الإصدار: هو المؤسسة الوسيطة التي تنوب عن المكتتبين (حملة الصكوك) في تنفيذ عقد الإصدار مقابل أجر .

10- المستشار القانوني والضريبي: يقدم آراء أساسية بشأن الهيكل والعقود الأساسية من ناحية نتائجها القانونية والضريب.

المطلب الثالث :المشتقات المالية الاسلامية

قام الباحثون الإسلاميون في مجال الاقتصادي بتطوير المشتقات المالية لتتوافق مع الشريعة الاسلامية .

الفرع الأول: ضرورة إنشاء وتطوير مشتقات مالية إسلامية :

المشتقات المالية التقليدية هي منتج من منجات الهندسة المالية التقليدية ويمكن تعريفها على أنها:"أدوات وعقود مالية اشتقت قيمتها من قيمة ما؛قد تكون أصل(أسهم، سندات، رهون عقارية....) أو مؤشر مثلا(معدل فائدة، سعر صرف....)أو مشتقات الديون، حيث تشتق قيمتها من الدين."[1]

لقد اخترعت المشتقات المالية في الأصل لغرض الحيطة والحماية من الأخطار، مثل: تقلبات أسعار الفائدة وأسعار العملات وغيرها من المخاطر في عالم الاستثمار والمال،ذلك لأنها تسمح بتحويل قيمة الاصل أو الدين من طرف إلى أخر. غير أنها يمكن أن تكون سلاح ذو حدين، فهي كما تستعمل لتجنب الخطر، يمكن أن تؤدي لزيادة الخطر،وهذا يحدث من خلال المضاربة بين الأفراد والمؤسسات حول قيمة الأصل وليس لحماية هذه القيمة من الخطر، وخصوصا بعدما توسع استخدام المشتقات المالية بشكل مخيف واختراع ما يعرف بالمشتقات الغريبة، ونقص الضوابط المحددة لعمل هذه الأدوات.[2]

[1] كريم سالم حسين، نفس المكان السابق،ص17

[2] كريم سالم حسين، نفس المكان، ،ص17

يجب أن نعرف أن استعمال المشتقات المالية تحت تقنين إسلامي يمكن أن يجعلنا نستفيد من المزايا العديدة لهذه الأدوات، ومنها قدرة المشتقات على تحويل الخطر وبالتالي تحقيق الاستقرار،كما يمكن لها أن تحسن إدارة السيولة وزيادتها بتكلفة منخفضة والاستفادة من فرص استثمار الأموال الإسلامية ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي. إذن فتطوير مشتقات مالية إسلامية، أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للتمويل الإسلامي ولكن تطويرها يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:[1]

-يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الاسلامية.

- يجب أن تحقق الفوائد والمنافع للمشتقات المالية التقليدية

- يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية .

وسوف لن نبحث كل هذه التكييفات الفقهية بل نكتفي بالتناول التكييف الأبعد عن الخلاف الفقهي وهو :عقد الشراء هو بيع عربون،وعقد خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفاية.

الفرع الثاني: عقد خيار الشراء هو بيع العربون:

خيار الشراء هو أشبه ما يكون ببيع العربون وبيع العربون جائز عند الحنابلة علي خلاف الجمهور ،ومثاله أن يشتري الرجل السلعة بألف دينار فيدفع من ثمنها جزء (عشرة دنانير مثلا) ويقول للبائع إذا لم أشتر منك غدا فالدنانير العشرة لك ، ويعد هذا العقد ملزما في حق البائع أي أنه لا يستطيع أن يمتنع عن تنفيذه ،أما المشتري فهو بالخيار خلال المدة المتفق عليها .ودون الخوض في الخلاف الفقهي في بيع العربون ،فإننا نري بأخذ رأي المجيزين خاصة وأن أدلتهم هي الأقوى ، بالإضافة إلي أن هذا الرأي هو الذي ينسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية المتمثلة في دفع الضرر والحرج والمشقة ففي تحريم العربون تضيق علي الناس ومصالحهم والسماح بإيقاع الضرر ،والمتمثلة تفويت الفرص علي البائع أو المؤجر أو الأعيان والخدمات لتقلبات الأسعار وتدهورها . وقياسا علي حكم بيع العربون يمكن القول بجواز عقود الخيار للشراء إذ سلمت من المخالفات الشرعية الأخرى. [2]

[1]: عبد الكريم قندوز ، **الأزمة المالية و استراتجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية** ، مداخلة مقدمة من الملتقى الدولي الثاني حول : الأزمة- المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية ، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا : يوم 6 -5ماي 2009 ، خميس مليانة

[2]كريم سالم حسين، نفس المرجع ،ص18

الفرع الثالث: عقد خيار البيع هو التزام أو الضمان أو الكفالة

الأرجح من أراء الفقهاء جواز أخذ الأجر علي الالتزام أو الضمان أو الكفالة لقوة الأدلة خاصة مع وجود معاملات مالية تبتعد بالكفالة عن عقود التبرعات، ويتحقق من خلالها مصالح ومكاسب لطرفي المعاملة أو بما لا يخالف المقاصد الشرعية. وقياسا علي هذا الحكم يمكن القول بجواز خيار البيع إذ خلا من المخالفات الشرعية الأخرى فمالك الأوراق المالية الذي يدفع العمولة مقابل أن يكون له الحق في البيع في الفترة المتفق عليها ،يقوم بحماية ممتلكاته (من الأوراق المالية) بشراء الالتزام من الطرف الأخر بضمان هذه الأوراق بشرائها إذا رغب الطرف الأول . وكنتيجة لما سبق نصل إلي التكييف التالي : إمكانية قياس حكم عقود الخيار الشراء علي حكم العربون وحكم خيار الالتزام أو الكفالة أو الضمان ، وهذا ينسجم مع تحقيق المقاصد الشرعية المتمثلة في دفع الضرر والحرج والمشقة . من أوجه التكييف الشرعي للعقود الآجلة هي عقود السلم ، فإذا ما كانت السلعة طيبة مباحة وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة فإن العقود الآجلة والمستقبليات في هذه الحالة هي أشبه ما بعقود السلم الجائزة تكون شرعا. [1]

هناك تشابه كبير بين عقد السلم والعقود الآجلة حيث يوجد عقد بيع يتفق فيه الطرفان علي التعاقد علي بيع بثمن معلوم بتأجيل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلي أجل معلوم ومع ذلك فإنها تختلف عن عقد السلم في عدة أمور :[2]

* أن السلم فيه (السلعة) يباع قبل قبضه

* رأس المال في العقود الآجلة والمستقبليات لا يدفع معجلا بل يقتصر علي دفع نسبة .

* منه فكأن البديلين فيه مؤجلان .

[1] نفس المكان السابق ،ص19

[2] كمال توفيق الحطاب ، **نحو سوق مالية إسلامية ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي** ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية ، ص 23

.

* أنه لا غرض للبائع والمشتري بالسلعة وإنما غرضها تحقيق الربح.

من أوجه التكييف لعقود المستقبليات اعتبارها في إطار عقد الاستصناع ، حيث يعرف هذا الأخير بأنه عقد من صانع علي عمل شيء معين في الذمة ، كالاتفاق مع نجار علي صناعة مكتب وهو العمل ،فإذا كانت العين أو المادة الأولية كالأخشاب والجلود من المستصنع لابد من الصانع فإن العقد يكون إيجاره لا إستصناعا .[1] وهذا العقد ي سد حاجة من حاجات المجتمع ، لم يكن مسموحا بها من خلال عقد السلم وهي السماح بتأخير تسليم الثمن نقدا ، خاصة عندما تكون العين المطلوب صنعها باهظة القيمة ،يقول الشيخ المصطفي الزرقا " ستبقي دوما في كل عصر بعض السلع لا يتيسر أبدا أن تصنع أو تنتج قبل وجود مشتري معين ملتزم بشرائها ،ففي مثل هذه السلع يمكن للمشتري شرعا أن يتولي هو تمويل البائع ".وقد قرر مجتمع الفقه الإسلامي في دورته السبعة عام 1412 هـ عدم اشتراط تعجيل الثمن في الاستصناع ،ونظرا للخلاف الفقهي حو السلم والاستصناع فقد اقترح البعض بدائل شرعية متمثلة في صكوك المقترضة والتي تناولناها سابقا.[2]

[1] عبد الكريم قندوز ، **الأزمة المالية و استراتجيات تطوير النتجات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره ، ص 12

[2] كريم سالم حسين، نفس المرجع ،ص19

المبحث الثالث:دور الهندسة المالية في تطوير التعاملات المالية الإسلامية

للهندسة المالية دور في تطوير الصناعات المالية الاسلامية من خلال تطوير حجم وإصدار الصكوك وتلعب دورا في إدارة المخاطر بإضافة مناهج تطوير الصناعات المالية الاسلامية

المطلب الأول:دور الهندسة المالية في تطور حجم الصناعة المالية الإسلامية

سنحاول بداية في الفرع الأول إلى التطرق لواقع وحجم إصدار الصكوك سواء كانت الإصدارات لقطاعات حكومية أو خاصة وذلك بهدف التعرف على دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال تطور حجم وإصدار الصكوك وفي الفرع الثاني نقدم حجم إصدارات سوق الصكوك الإسلامية حسب الدول خلال الفترّة (2005 إلى سبتمبر 2012)أما في الفرع الثالث قدمنا دور الهندسة المالية في تفعيل وظيفة سوق المال الإسلامية.

الفرع الأول:حجم الصكوك الإسلامية:

طرحت الهندسة المالية منتجات إسلامية؛نالت حصة كبيرة من رؤوس الأموال وذلك بعد اكتشاف عدم مقدرة المنتجات التقليدية على الصمود أمام أزمة 2008 م،حيث كانت بعض المنتجات التقليدية مثل المشتقات من مسببات الأزمة وقد كانت الصكوك الإسلامية أحسن الأدوات بديلا إذ أثبتت الدراسات نموها بشكل كبير ومتسارع،خاصة بعدما تبنت دول غربية غير إسلامية هذه الأدوات. [1]

الفرع الثاني:دور الهندسة المالية في تفعيل وظيفة سوق المال الإسلامية

إن زيادة حجم ونشاط وكفاءة أي بورصة للأوراق المالية يتطلب ضخ المزيد من الأوراق المالية والمعلومات ودخول عدد كبير من المتعاملين؛ فهي تلعب دورا مهما ومركزيا في كل الدول،حيث تتمثل المدخرات المورد الرئيسي اللازم لتحقيق التنمية،وهنا يظهر دور المؤسسات المالية في تكامل نشاطها مع نشاط البورصة في تجميع مصادر التمويل بالاعتماد على الهندسة المالية في إيجاد منتجات مالية تلبي حاجات الأعوان وتؤدي دوارا مهما في تفعيل سوق الأوراق المالية كالتالي:

[1] سليمان ناصر وربيعة بن زيد ،**الصكوك الاسلامية الواقع والتحديات** ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،العدد الأول ،ص55

1 :إدارة مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية :

عن طريق الصكوك الإسلامية يمكن ابتكار طرق جديدة لإدارة المخاطر،وإدارة كل نوع من هذه المخاطر عن طريق عملية التحوط. [1]

2 :زيادة حجم الاستثمار

تقدم لنا الصكوك فرص تحقيق الإرادات وزيادة الأرباح من خلال زيادة الفرص الاستثمارية وتنويع المحافظ الاستثمارية للمؤسسات المالية،ودخول المتعاملين في عمليات صناعة السوق،فضلا عن تنويع الخدمات المالية التي تقدم للمتعاملين،الأمر الذي من شأنه أن يزيد عدد المتعاملين مع الجهات التي تقدم هذه الخدمات .[2]

3 :زيادة سيولة سوق الأوراق المالية

يعد التصكيك وسيلة لتحسين السيولة وذلك من خلال قدرته على تحويل الأصول غير القابلة للتسييل أو قليلة السيولة إلى أوراق مالية قابلة للتسييل،الأمر الذي ينجم عنه تحسين السيولة في المحفظة الاستثمارية .[3]

4 :سرعة تنفيذ الإستراتيجيات الاستثمارية

نظرا لمرونة الصكوك وسيولتها الجيدة فهذا يجعلها أكثر جاذبية في تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية [4]

5 :دعم كفاءة سوق الأوراق المالية

تعرف الكفاءة بأنها"السوق التي لا يوجد فيها فاصل زمتٍ بين وصول المعلومات إلى السوق وتحليلها وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية"؛ ومن أجل الوصول إلى التخصيص الكفء للموارد المالية فيجب توافر:[5]

---

[1] هاشم فوزي دباس العبادي ، **الهندسة لمالية و أدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية**، مرجع سابق، ص 110

[2] نورين بومدين،**منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية**،بحث مستل من أطروحة دكتوراه ، منشور ، مجلة دورية نصف سنوية، م 5،العدد10 ، تصدر عن كلية الإدارة و الاقتصاد ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف / الجزائر ،ص134

[3] أكرم علاء الدين و سعيد بوبراوة ،**إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** ، مرجع سابق ، ص 18

[4] منتَ إبراهيم، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر:الهندسة المالية باستخدام التو ريق و المشتقات** الجزء 2" مرجع سابق، ص 23

[5] احمد طرطار، **دور الصكوك الاسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية** بحث مقدم إلي المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الهندسة المالية التقليدية والصناعات المالية الاسلامية،يومي 5-6 ماي 2014،بالتعاون مع جامعة سطيف ، الجزائر و isra،ص 15

أ- كفاءة التسعير(الكفاءة الخارجية)ويقصد بها أن تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة،حيث أن المعلومات تصل إلى المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير،مما يجعل الأسعار مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة.

ب- كفاءة التشغيل(الكفاءة الداخلية)ويقصد بها قدرة السوق على إحداث التوازن بين الطلب والعرض، وذلك فيظل وجود تكاليف منخفضة، ومع سرعة التداول وكبر حجمها.

و نخلص إلى أن الصناعة المالية الإسلامية يكنها رفع مستوى كفاءة الأسواق المالية،ذلك لأنها تبتعد على الغش والغرر والغبن والمجازفات الهدامة التي تلعب دورا سلبيا في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة الحقيقية،وتقليل حدة المضاربات وتلقي دائرة من الاهتمام المتوازنة والمتكافئة بين السوقين الأولى والثانية،كما أن ازدياد كميتها ونوعيتها سيكون له بالغ الأثر في زيادة درجة عمق السوق واتساعها،هو ما يصب في بوتقة تغطية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية وتغطية عجز السيولة.

المطلب الثاني:دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر ومناهج تطوير الصناعة المالية الإسلامية

يبرز التوجه العالمي نحو الصكوك الإسلامية مدى أهمية الدور المقى على عاتق الهندسة المالية الإسلامية للتعامل مع

إشكالية مخاطر تلك الصكوك سواء من خلال تجنبها أو توزيعها أو قبولها باعتبار أن المحافظة على المال وتنميته مقصد أساسي من مقاصد الاستثمار في الشريعة الإسلامية.زيمكننا عموما تقسيم استخدامات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر إلى قسمين،الأول منها يستخدم عقود تقليدية إسلامية)عقود مسماة في الفقه الإسلامي(والثاني يستخدم العقود المستحدثة(مثل المشتقات الإسلامية والتو ريق)وهي التي ما يزال الجدل قائما حول مدى مشروعيتها.

الفرع الأول:استخدام عقود تقليدية إسلامية: تحتوي عقود التمويل الإسلامية أساليب لإدارة المخاطر يمكن أن تمثل صناعة مالية إسلامية إذا تم استخدامها بطريقة تتوافق والتطورات التي تعرفها المتعاملين المالية، ونذكر منها:

1. **البيع الحال:** وذلك بشراء جميع الاحتياجات المستقبلية حالا ودفع قيمتها نقدا واستلامها وتخزينها،إن هذه الطريقة قد لا تكون ممكنة أو تكون ممكنة بتكلفة مرتفعة وذلك لأنه قد لا تتوفر جميع الاحتياجات حالا أو خاصة المنتجات الموسمية كما قد لا تتوفر السيولة لشراء الاحتياجات حالاً وهذا يؤدي إلى تكاليف إضافية

يتحمّلها المشتري مثل تكلفة التخزين للسلع. وتكلفة الفرصة البديلة لثمن السلعة المخزنة التي سوف لن يحتاجها إلا في المستقبل .[1]

2. **بيع السلم:** وهنا يتم شراء احتياجاته المستقبلية ولكن بثمن حال،وبالتالي يحقق بيع السلم التحوط المطلوب بتثبيت ثمن الشراء المستقبلي ،ولكن فقط لمن يستطيع أن يقوم بسد حاجة البائع للتمويل ويعتبر عقد السلم صيغة لمتابعة مخاطر الأسعار، فعند بيع سلعة موصوفة في الذمة فإن البائع ينقل المخاطرة إلى من هو أقدر على التعامل معه.

3. **البيع مع استثناء المنفعة:** وهي من أبسط أدوات الحماية من المخاطرة المتعلقة بالأعيان،سواء مخاطرة تلفها أو تغير قيمتها،فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد من عقار مثلا،و قليل المخاطر السوقية،فيمكنه بيع عقار بثمن مؤجل مع استثناء منافع العقار مدة العقد .[2]

الفرع الثاني:استخدام المنتجات المستحدثة للهندسة المالية الإسلامية

لا يوجد منهج واضح لإدارة المخاطر بهذه المؤسسات،لكن هناك بعض الاستخدامات التي يطورها الباحثون والعاملون في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي لإدارة المخاطر،نذكر من بينها :[3]

1- المشتقات المالية الإسلامية ودورها في إدارة المخاطر: يمكن استخدام عقود المشتقات المالية في إدارة المخاطر(شرط أن تكون السوق المالية التي تتداول ضمنها هذه العقود سوقا مالية إسلامية) والتحوط باستخدام المشتقات الإسلامية (عقد السلم،الخيار الشرعي) يعتبر عقد السلم من أنسب العقود لتحقيق وظيفة التحوط ،حيث يمكن للمؤسسة الإسلامية من تمويل النشاطات الزراعية والتجارية على النطاق الفردي و نطاق المشاريع الكبيرة،وتكون مصلحة المؤسسة الحصول على موارد آجلة بسعر عاجل رخيص نسبيا ثم يقوم بعد قبضها بتسويقها بثمن الحاضر أو المؤجل أما الخيار الشرعي يمكن أن يستخدم للتحوط ضد مخاطر عدم الوفاء بالوعد من قبل مشتري السلعة بالمرابحة من خلال الاتفاق مع البائع على مدة خيار معلومة للسلعة عند شرائها،وهو ما يعرف بخيار الشرط طالت تلك المدة أم قصرت.

1 عبد الكريم أحمد قندوز ،**إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية** ، مدخل الهندسة المالية " مرجع سابق ذكره ، ص18[1]

[2] بدر الدين قريشي مصطفى ، **التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية إسلامية** ، مرجع سابق ، ص 14

[3] عبد الكريم أحمد قندوز،**إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية**، مدخل الهندسة المالية" مرجع سابق ذكره ، ص19

أ - التحوط ضد مخاطر سعر الصرف:كما يمكن التحوط ضد مخاطر سعر الصرف من خلال العمل على توحيد عملة التوظيف مع عملة إصدار الصكوك قدر الإمكان،واختيار العملات المستقرة للتعامل ،وكذلك إجراء قروض متبادلة بدون أخذ فائدة أو إعطائها

ب- بيع دين السلم(أو التو ريق الإسلامي)،ودوره في إدارة المخاطر:

من الممكن تسييل الديون السلعية بصورة يوافق عليها جميع الأئمة(بالهندسة المالية الإسلامية كما رأينا من قبل تهدف إلى الابتعاد قدر الإمكان عن الخلاف الفقهي دون فارق كبير بالنسبة للمنتج،فيمكن للدائن(حامل سند دين السلم) أن يبيع سلما مواز للأول،بنفس المواصفات والشروط ويمكن أن يضاف إلى ذلك اعتبار الدين رهنا للسلم الموازي فإذا صح اعتبار السلم الأول رهنا للسلم الثاني صار الدينان متقاربين في درجة المخاطرة ومتماثلين في الخصائص الأخرى. فالعقود المتوازية:كأن يشتري المصرف مرابحة و يبيع المرابحة؛و ينطبق ذلك السلم الموازي و الإستصناع الموازي

ج- إدارة مخاطر عدم السداد أو المماطلة في الدفع في عقود المرابحة للآمر بالشراء : يقترح بهذا الخصوص أ.د أحمد بن علي السالوس الحل التالي :[1]

-عند عجز المدين(المشتري)عن الدفع،وعلم المصرف بهذا،يمكنه أن يدخل مع هذا المدين في شركة بقيمة الدين.

-اللجوء إلى إعادة الاتفاق على نسبة الربح،بحيث تزيد هذه النسبة لصالح المصرف تبعا للزمن الذي يتأجل إليه الدفع تمكنت الهندسة المالية التقليدية من إيجاد مناهج وأدوات ووسائل مختلفة للحد من المخاطر المحيطة بها ذلك لأن المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي ؛غير أن المخاطر التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية أكثر من أية مخاطر تواجهها النشاطات الاقتصادية الأخرى ؛فمن جهة يتطلب أن تكون أدوات إدارة المخاطر متوافقة مع موجهات الشرع الإسلامي الحنيف،ومحققة للكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى وهذا يعني أنه يستوجب على المناهج الإسلامية لإدارة المخاطر أن تحقق على الأقل نفس المزايا الاقتصادية التي تحققها الأدوات التقليدية لهذا تناولنا المدخل الحديث لإدارة المخاطر وهو مدخل الهندسة المالية

[1] أسامة يوسف الجزار،**العقود الآجلة في الاقتصاد الإسلامي البديل**، رسالة ماجستير،كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن،غزة، فلسطين، 1430 ه- 2009 ؛ص 42

المطلب الثالث:مناهج واستراتجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية:

اكتفت الهندسة المالية الإسلامية بإدخال تعديلات على المنتجات المالية التقليدية،لتصبح أكثر إيفاء بالمقاصد و الضوابط الشرعية،ولعل السبب الرئيسي في ذلك،هو أن تطبيق الهندسة المالية الإسلامية و عملية تنميتها ألقيت على عاتق البنوك،الأمر الذي أنجر عنه تجاهل كلي لحقيقة مفادها،فعمل البنوك لا يتم إلا بتوفر إطار متكامل تتفاعل ضمنه كل من البنوك،المؤسسات المالية ،السوق المالي،البنك المركزي،المتعاملين الاقتصاديين وعليه فان عملية إخراج المنتجات المالية الإسلامية من نطاق التقليد إلى نطاق الابتكار،مرهون بتكاثف جهود كل الأطراف المتدخلة في المنظومة السابقة،و خاصة بعدما توضح أن تقييد المنتجات المالية الإسلامية بالرابط الديني لا يعتبر عائقا في حد ذاته،بل على العكس يمكن استخدام كميزة لجلب رؤوس الأموال من العملاء المسلمين وغير المسلمين،لاسيما بعد فقدانهم الثقة بالنظام المالي التقليدي ومنتجاته في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية

الفرع الأول:مناهج تطوير الهندسة المالية الإسلامية: يمكن أن يكون للهندسة المالية الإسلامية عدة مداخل، وهي تتعدد تبعا للطرق الممكن استخدامها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في إقامة هذه الهندسة،لكنها في الغالب لا تخرج عن المناهج الثلاثة التالية:

1- منهج المحاكاة :يعتمد هذا الأسلوب على تقليد المنتجات المالية التقليدية مع توسيط السلع،وإدراج بعض الضوابط الشرعية عليه،حيث تكون نتائجه محددة مسبقا ويؤدي إلى الآثار نفسها التي يؤدي إليها ذاك المنتج،وما يميز هذا الأسلوب أنه سهل في تطبيقه ويوفر الكثير من الجهد والوقت في عملية البحث والتطوير ،وهو الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية ورغم المزايا التي يتمتع بها هذا الأسلوب إلا أن لو من السلبيات التي نوردها في النقاط التالية: [1]

- تبعية الصناعة المالية الإسلامية لنظيرتَها التقليدية يفقدها شخصيتها وخصوصيتها وفلسفة عملها

-تقليد جميع المنتجات الرائدة في السوق لن يكون بأي شكل من الأشكال في صافٌ الصناعة المالية الإسلامية،لذا عليها أن نقتبس تلك التي تتلاءم وفلسفة العمل المالي الإسلامي ومبادئه.

[1] عبد العليم غربي، **الابتكار المالي في البنوك الإسلامية**، واقع وآفاق"مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس الجزائر ،العدد 9،2009 ،ص234

2- منهج التحوير:تعتمد هذه الإستَّراتيجية بشكل كبير على منتجات مالية شرعية للوصول إلى منتجات جديدة، فيمكن الانطلاق من منتج واحد للحصول على منتج جديد،أو البدء بمنتجين أو أكثر للوصول إلى منتج واحد، تؤدي هذه الطريقة إلى اشتقاق العديد من المنتجات المقبولة والتي يبقى فقط إعادة النظر في جوانبها الشرعية لأنه ليس بالضرورة أن نصل إلى منتج يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية حتى ولو كل الأصل حلالا.[1]

3- منهج الأصالة والابتكار:هذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء، والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، و ذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية ووضع أسس واضحة لهندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية. لا ريب أن هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة،لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية و يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية،كما يسمح بها بالاستفادة من منتجات الهندسة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصداقية الشرعية،ويساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية ، فمن المهم على المؤسسة الإسلامية أن تفرق بين الحاجة و الوسيلة،هذه الأخير التي تعتبر سببا للوصول إلى الحاجة،فالسلع والخدمات تعتبر حاجة فيما تتمثل النقود وسيلة لتلبيتها .[2]

الفرع الثاني:إستراتيجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية:إن الصناعة المالية الإسلامية مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بوضع إستراتيجية فعالة وواضحة تقوم على منهج علمي وعملي رصين مستمد من ثوابتها ويتلاءم مع طبيعتها الاستثمارية القائمة على تحمل المخاطر ،وهذا يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات السوق ،وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية،كما تتطلب وضع أسس واضحة مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية ،مما يساعد استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية بالتعاون مع المؤسسات التي تمثل البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية وتفعيل دورها في الصناعة المالية مثل مجلس الخدمات المالية والمجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار وكل هذا يتطلب عنصر بشري مؤهل .[3]

---

[1] سامي بن إبراهيم السويلم ، **التحوط في التمويل الإسلامي** ، مرجع سابق ص : 130-131

[2] خنيوة محمد الأمين وحنان علي موسى،**منتجات الهندسة المالية الإسلامية :الواقع و التحديات و مناهج التطوير**،مرجع سابق ذكره ، ص 25

[3] حنان العمراوي،**فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، بحث علمي مقدم إلى الملتقى الدولي:مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة 04/03 ديسمبر 2012 من 289 إلى 314 ، ص 305

وبالتالي المساهمة في تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة وتمثل أهم هذه الاستراتيجيات فيما يلي:[1]

1- **إستراتيجية الخروج من الجدل الفقهي**: هناك أسباب موضوعية علمية أوجدت هذا الخلاف مثل اختلاف الزمان والمكان والظروف للوقائع محل البحث الفقهي،لكن وجد في التاريخ الإسلامي وللأسف الكثير من الحالات من التعصب والتشدد وتسفيه الآخر بسبب الخلاف الفقهي مما جعل جهود الفقهاء تنصب في الرد على المذهب الآخر وليس التوفيق مع المذهب الآخر أو إيجاد حلول للخروج من الخلاف الفقهي,وعلى الرغم من أن الخلاف الفقهي يعتبر من بين الظواهر الإيجابية في الفقه الإسلامي،لأنه وجد سبب اختلاف الزمان والمكان والظروف،إلا أنو كذلك يعتبر من بين نقاط الضعف. التي يحول دون و جود معايير موحدة للعمل المالي الإسلامي.تفعيل دور الرقابة الشرعية في عملية تطوير المنتجات والمتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ والعمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية 4 وهذا منِ شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.

2- **إستراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية**:المبتكرات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية لا يكفيها اليوم أن يكون لها تكييف فقهي معين،وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بابتكارات المالية التقليدية لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات التقليدية بشكل عام تجعل الطلب على هذه المنتجات مرنا جدا،أي أن هذه المنتجات النمطية تتسم بمخاطر السوق العالية لحساسيتها لأي تغير في السوق

3- إستراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية :عمل المؤسسات المالية الإسلامية في بيئة بتحكمها القوانين والتشريعات والسياسات الحكومية وحتى لا تكون عائقا لها يجب عليها السعي إلى تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في شتى مجالات الحياة وجعل مصلحة المجتمع متطابقة مع مصلحة الفرد وهذا يتطلب من الهندسة المالية استحداث منتجات مالية تفي بالاحتياجات التمويلية والاستثمارية،مع الحرص على مراعاة تحقيق الهدفين السابقين،وعدم الخروج عنهما،و العمل بقاعدة الفقهية"لا ضرر ولا ضرار"

-العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها،وتأمين السيولة اللازمة لها حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق

[1] أحمد محمد نصار ،**استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الاسلامية** ،متوفر علي الموقع يوم 2019/06/04علي الساعة 11:00
http://islamfin.go-forum.net/t61-topic

منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية وتفعيل دور مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار

– تأسيس مراكز مختلفة داخل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن هذه المراكز:مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي (مع العملاء والجمهور)،ومركز اعتماد التدريب المالي الإسلامي،ومركز المنتجات المالية الإسلامية،ومركز المعلومات والدراسات المالية،بالإضافة إلى تأسيس الهيئة الشرعية لتكون الجمعية العليا وسيساهم ذلك في نمو هذه الصناعة المالية الإسلامية من خلال تشجيع خدمات البحوث والتطوير وتسجيل المنتجات وضمان جودتها الفنية والشرعية وحمايتها والحفاظ على سلامة منهجها ومسيرتها على الصعيدين النظري والتطبيقي،إلى جانب التعريف بخدمات هذه الصناعة،ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام والمعلومات المتعلقة بها.

4– إستراتيجية التميز في خدمة المجتمع:يعتبر القطاع الخيري جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي فهو خاصية تميز المؤسسات المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية،لذا وجب عليها مراعاة خدمة المجتمع في هذا لجانب وذلك من خلال تقديم منتجات مالية تلبي هذه الحاجة،والاستفادة من الأفكار الواردة في مباحث الزكاة والوقف والصدقات في المدونات الفقهية،وكيفية تطبيقها على أرض الواقع،مثل إدارة صناديق الزكاة.

–تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات.

–الوصول في تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوياتها لتحقيق ميزة تنافسية على مثيلاتها التقليدية.

وهكذا نكون قد وضحنا دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية و ذلك بطرح منتجاتها والتي قسمناها إلى منتجات مستمدة من واقع الشريعة الإسلامية وللمعاملات الإسلامية القديمة وأخرى تقوم على محاكاة المنتجات التقليدية مع تكييفها الفقهي وفق الشريعة الإسلامية غير أن هذه المنتجات تعاني من عدة معيقات منها إدارة المخاطر و عدم وجود سوق ثانوية وبهذا حددنا متطلباتها وسبل تفعيلها كما تناولنا معايير التميز بتُ المنتجات الإسلامية ونظيرتها التقليدية ثم قدمنا إستراتيجيات تطويرها بالاعتماد على البحوث السابقة في هذا المجال.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا عرض مختلف أساليب التمويل في ظل ما تقرره الشريعة الإسلامية،بوهذه الأساليب تعتبر بمثابة وسيلة تساعد على جذب مختلف المستثمرين الراغبين في الاستثمار الحلال، في مختلف الصيغ فهي تشكل محور أساسي في الصناعة المالية الإسلامية التي أثبتت نجاعتها بمرور الزمن نظرا لما تقدمه من حلول إبداعية في كافة بقاع العالم الإسلامي وحتى الغربي. يمكن أن يكون لصناعة الهندسة المالية الإسلامية عدة عوامل، وهي تتعدد تبعا للطرق الممكن استخدامها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في إقامة هذه الصناعة ...لكنها في الغالب الأعم لا تخرج عن إحدى المقارنتين (المحاكاة ،الأصالة والابتكار) التي تمثل صناعة الهندسة المالية الإسلامية، ووجود هذه الصناعة يعتمد على مدى نجاح ما تقدمه من منتجات لا تتعارض ومبادئ الشريعة الإسلامية لأنها أصبحت أكثر شيوعا واستخداما في الحياة العملية والتطبيقية.

الفصل الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة صيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري

بعد أن تطرقنا إلى صيغ التمويل الإسلامية وكيفية تطبيقها وذلك كدراسة نظرية، سوف نركز في هذا الفصل دراستنا على واحدة من الصيغ الأكثر استعمالا في بنك السلام وذلك من خلال دراسة تطبيقية، لنرى مدى تركيز أو تنوع أنشطة هذا البنك في استخدام هذه الصيغة، وقد اخترنا لهذه الدراسة كنموذج بنك السلام الجزائري وستكون دراستنا في هذا الفصل وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقة حول صيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام من البنوك التي تقدم خدمات تتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر ، حيث إن هذا البنك ليس مصرفا شبيها بالمصارف الاخري من خلال جلب الودائع من أصحاب الفوائض ويوفر السيولة لأصحاب العجز المالي بصيغ التمويل المستمدة من ضوابط الشريعة الإسلامية .

المطلب الأول :بطاقة تعريفية لبنك السلام الجزائري

كون البنك إسلاميا فهو يلتزم في جميع تعاملاته ونشاطاته بأحكام الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق باجتناب الربا في الأخذ والعطاء وتكون الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة خلافا لموجبات هذا الالتزام غير نافذة في حق البنك له أو عليه.

الفرع الأول : نشأة بنك السلام الجزائري

تم تأسيس المصرف بتاريخ 2008/06/08 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 7.2 مليار دينار جزائري في بداية النشاط سنة 2008 وفي نهاية 2009 ارتفع إلى 10 مليار دينار جزائري ،تم اعتماده بتاريخ 2008/09/10 وبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تواكب مسيرة التعاون في الجزائر ،ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدا علي أحسن وأرفع معايير الجودة والأداء ،يحتوي هذا المصرف 269موظفا في نهاية 2016 و11 مديرية ويرأسه السيد محمد عمير بن يوسف المهيري (من جنسية امراتية)[1].

الجدول رقم (3-1) يوضح توزيع فروع بنك السلام علي التراب الوطني

الفرع	العنوان	رئيس الفرع
فرع دالي براهيم	شارع 233 أحمد واكد الجزائر	شوقي بن عياش
فرع القبة	شارع 24 جنان بن عمر القبة الجزائر	طارق لزعر
فرع باب الزوار	تجزئة بوسحاقي ،ف-رقم 186 باب الزوار الجزائر	ابراهيم بن عزي

[1] الاثنين 2019/05/20 الساعة 10.00 http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.

فرع سطيف	حي المناورات لعرارسة تجزئة 143 قطعة رقم -11 سطيف	خالد بونازو
فرع البليدة	نهج محمد بوضياف ،ملكية مجموعة رقم 88 تجزئة -102 البليدة	كريم درويش
فرع وهران	تعاونية عدنان مصطفي ، 05 زون أسطو بيير الجير – وهران	فريد بوجابي
فرع قسنطينة	نهج زويش عمار رقم 08 ، سجي مبروك الاعلي – قسنطينة	ايناس ميلي
فرع ورقلة	حي الشرفة ، الطريق الوطني رقم 46- ورقلة	محي الدين بن هلال
فرع حسيبة	حي حسيبة مجموعة سكنات HLM رقم :03 بلدية سدي محمد الجزائر الوسطي	أحمد ايت يونس
فرع سدي يحي	شارع حمداني لحسن رقم 04 – سيدي يحي- حيدرة	
فرع أدرار	شارع بوزيدي عبد القادر ملكية رقم 145 تجزئة رقم 30 أدرار	رضا عبد الرحيمي
فرع بسكرة	حي سايحي قطعة رقم :69 ملكية رقم :109-110 بسكرة	الباح العيد
فرع باتنة	حي المطار رقم 240 طريق بسكرة باتنة	ابراهيم اوراغ
فرع عنابة	حي 250 مسكن السهل الغربي الحصة ب رقم :03 عنابة	فاروق باباس
فرع سطوالي	بالطريق الوطني رقم 11 ، القطعة رقم402 ،القطعة رقم 04 سطوالي	مالك شريط

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد علي الموقع الرسمي لبنك السلام

الفرع الثاني: التعريف بالبنك السلام الجزائري ومبادئه

1- تعريف بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام الجزائري ثاني بنك إسلامي من حيث المنشأة بعد بنك البركة الجزائري ،للتعامل بالطرق التقليدية من بين أهم البنوك الإسلامية علي المستوي الوطني ،لأنه يسعي الي تنمية الاقتصاد من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عند تعامله مع زبائنه.[1]

إضافة إلي كل هذا فهو يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشي مع متطلبات التنمية الاقتصادية بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستشرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العملاء في الشريعة والاقتصاد.[2]

2- مبادئ بنك السلام

[1] نبيلة نين ، تحديات عمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري ،دراسة حالة مصارف الإسلامية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،2014-2015،ص 47

[2] معلومات مقدمة من طرف مسؤول فرع الإيجار التمويلي

إن منح القروض المرفقة بفوائد بمعني " الربا"هي ليست الخاصية الوحيدة للتمويل الإسلامي فالبنوك السلامية عامة او بنك السلام الخاصة يقوم علي مبادئ أخري يتمثل في :[1]

أ- منع القروض بفوائد

ب- منع المخاطرة المفرطة

ت- الاعتماد علي الأصول الحقيقية

ث- المشاركة في الأرباح والخسائر

ج- منع بيع ما لم يكن ملك للبنك

ح- الإنتاجية والملاءة

خ- منع النشطات الغير شرعية

بالإضافة إلى ذلك فإن لبنك السلام مبادئ أساسية تتمثل في :

الامتياز: في مصرف السلام الجزائري يعتبر الامتياز ثقافة عامة ووحيدة يسعي لنقلها للزبائن عن طريق خدمات ذات جودة عالية بمعاصرة التكنولوجيا.

المغامرة أو المخاطرة : في مصرف السلام الجزائري الخوض في المغامرة يتوجب الحمل المسؤولية وتلبية حاجيات الزبون والشركاء.

التواصل:يعتبر التواصل الداخلي والخارجي أولوية لدي بنك السلام لأنه يعتبر حليفهم لتقديم خدمة أفضل للزبائن

الفرع الثالث : معلومات عامة حول البنك :[2]

التسمية بنك السلام الجزائري

المقر الرئيسي شارع أحمد واكر دالي إبراهيم الجزائر العاصمة

التأسيس 2008

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

[2] معلومات مقدمة من طرف البنك

رأس المال المدفوع 10 مليار دج

عدد الفروع 15

الفرع الرابع : أهداف بنك السلام

وتكمن أهداف بنك السلام في :[1]

يستمد بنك السلام أسس نشاطه من روح الشريعة الإسلامية فهي مؤسسات مالية ومصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي ويمكن تحديد أهم الأهداف :

- إن هدف بنك السلام يتمثل في تحريك الطاقة الكاملة في المجتمع للوصول بها إلي أقصي إنتاجية ممكنة بما يكفل التغير المنشود في الشرع ولا شك أن تحريك الطاقة الكامنة في المجتمع ايا كان نوع هذه الطاقة أي سواءا كانت بشرية أو مادية أو غيرها فانه نوع من التغير في المجتمع الذي تنشده المصارف الإسلامية كهدف من أهداف الشرع الإسلامي .
- يعمل مصرف السلام بشكل مستمر علي استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة سواء في مجالات الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار بالشكل الذي يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات ومتغير العصر .
- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا والاستغلال .
- تجميع المدخرات واستثمارها بشكل يخدم المجتمع علي أساس الشريعة .

[1] معلومات مقدمة من طرف فرف إدارة الموارد البشرية

المطلب الثاني: خدمات بنك السلام الجزائري

يقترح مصرف السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة وذلك للقطاعين هما قطاع الأفراد وقطاع الشركات:

الفرع الأول :بالنسبة لقطاع الشركات:[1]

1- تمويل شامل: الاستغلال والاستثمار باستعمال صيغ التمويل التالية

أ- **المرابحة** : هي عملية شراء المصرف لسلعة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناءا علي طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن التكلفة مضافا اليها هامش ربح موعود به من لبنتعامل

ب- **الإجارة**: هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التقاعد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

- **إجار منتهية بالتمليك** :وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة الي المستأجر في نهاية مدة الاجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث)
- **إجارة تشغيلية** :وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلي المؤجر في نهاية مدة الاجارة .

ت- **الاستصناع** :هو عقد بين طرفين هو عقد بين المصرف والمتعامل يتعهد فيه المصرف بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد علي أن تسلم في تاريخ معين (ويكون هنا البنك صانعا والمتعامل مستصنعا).ويقوم

[1] http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.10.00 الاثنين 2019/05/20 الساعة

المصرف بإبرام عقد الاستصناع مواز مع طرف ثالث (عقد مقاولة) يكون فيها المصرف مستصنعا والمقاول صانعا.

ث- **البيع بالتقسيط للأفراد:** هو بيع السلعة بثمن مؤجل ،يسدد علي فترات متفرقة ،يقوم المصرف بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عميله في حال مقابل تأجيل سداد الثمن الي وقت محدد،ويستوي في ذلك أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة أو لجزء من هذا الثمن ، وغالبا ما يتم سداد المبلغ المؤجل من ثمن البضاعة علي دفعات أو أقساط ، إذا ما تم سداد الثمن علي دفعات من بداية تسلم الشيء المباع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط.

ج- **السلم** : عبارة عن شراء سلعة موصوفة في الذمة بثمن مقبوض في الحال وبشرط خاصة يتم فيها توكيل المصرف المتعامل ببيع السلعة بعد قبضها .

ح- **المشاركة** :هو عقد بين طرفين أو أكثر يقدم كل منهما حصة مالية ويتكون من الحصتين رأس المال الشركة .الربح يوزع بينهما حسب الاتفاق والخسارة علي حسب نسبة المشاركة وهي نوعان:

- **المشاركة المستمرة** : وهي التي تبقي الي نهاية مدتها .
- **المشاركة المتناقصة** :وفيها يملك أحد الشريكين حصة الأخر علي دفعات أو دفعة واحدة خلال مدة المشاركة النتهية بالتمليك.

خ- **المضاربة** : هي عقد بين طرفين يدفع من خلاله رب المال مبلغا من المال للمضاربة للمتاجرة به مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما اشترطا ، فإن خسره دون تعد وات تقصير مخالفة فالخسارة تقع علي المصرف وحده ولا يخسر المضارب الا جهده وعمله وقد تنقسم المضاربة الي قسمين :

- **مطلقة (يفوض** فيها المضارب بالاستثمار وفق ضوابط تتماشي مع مبادئ المصرف)
- **مقيدة** (يقيد بمشروع معين أو نشاط خاص)

المضاربة إذن شركة في الربح بمال من جانب يسمي (رب المال)، وعمل من جانب أخر يسمي (المضاربة)

د- **البيع الأجل:** هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلعة ،بضاعة ،آلات ،معدات بناءا علي طلب المتعامل ،ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل .

2- الخدمات الخارجية

أ- **بوالص التحصيل** :وهي إحدي وسائل الدفع التي يقدمها مصرف السلام الجزائري لعملائه في تمديد إئتمان السلع أو الخدمات في التجارة الدولية .

ب- **الاعتمادات المستندية** : يستخد م بصورة شاملة كوسيلة دفع في عمليات التجارة الخارجية ،يلتزم المصرف بموجبه بالدفع لصالح المستفيد نيابة عن مقدم الطلب مقابل المستندات التجارية .

ت- **خطابات الضمان** :هو شكل من أشكال الضمانات البنكية بموجبه المصرف دفع مبلغ مالي للمستفيد نيابة عن مقدم الطلب في حال تقصير الأخير في تلبية شروط وأحكام العقد.

3- حسابات الاستثمار: وثيقة شهادات الاستثمار

4- الحسابات

بالإضافة إلى خدمات أخري مقترحة للشركات :

أ- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الالي

ب- الخدمات المصرفية عن بعد (السلام مباشر)

ت- الخزانات الحديدية (امان)

ث- ماكينات TPE

ج- مايل سويفت

ح- الرسائل الالكترونية (e-mailing)

الفرع الثاني : بالنسبة لقطاع الافراد: [1]

1- الحساب الجاري

2- دفتر التوفير

3- الايجار

4- التمويل الاستهلاكي (السلام تسيير)

5- بطاقات الدفع

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

بالإضافة إلى خدمات أخري مقترحة للأفراد تتمثل في :

أ- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي

ب- الخدمات المصرفية عن بعد (السلام مباشر)

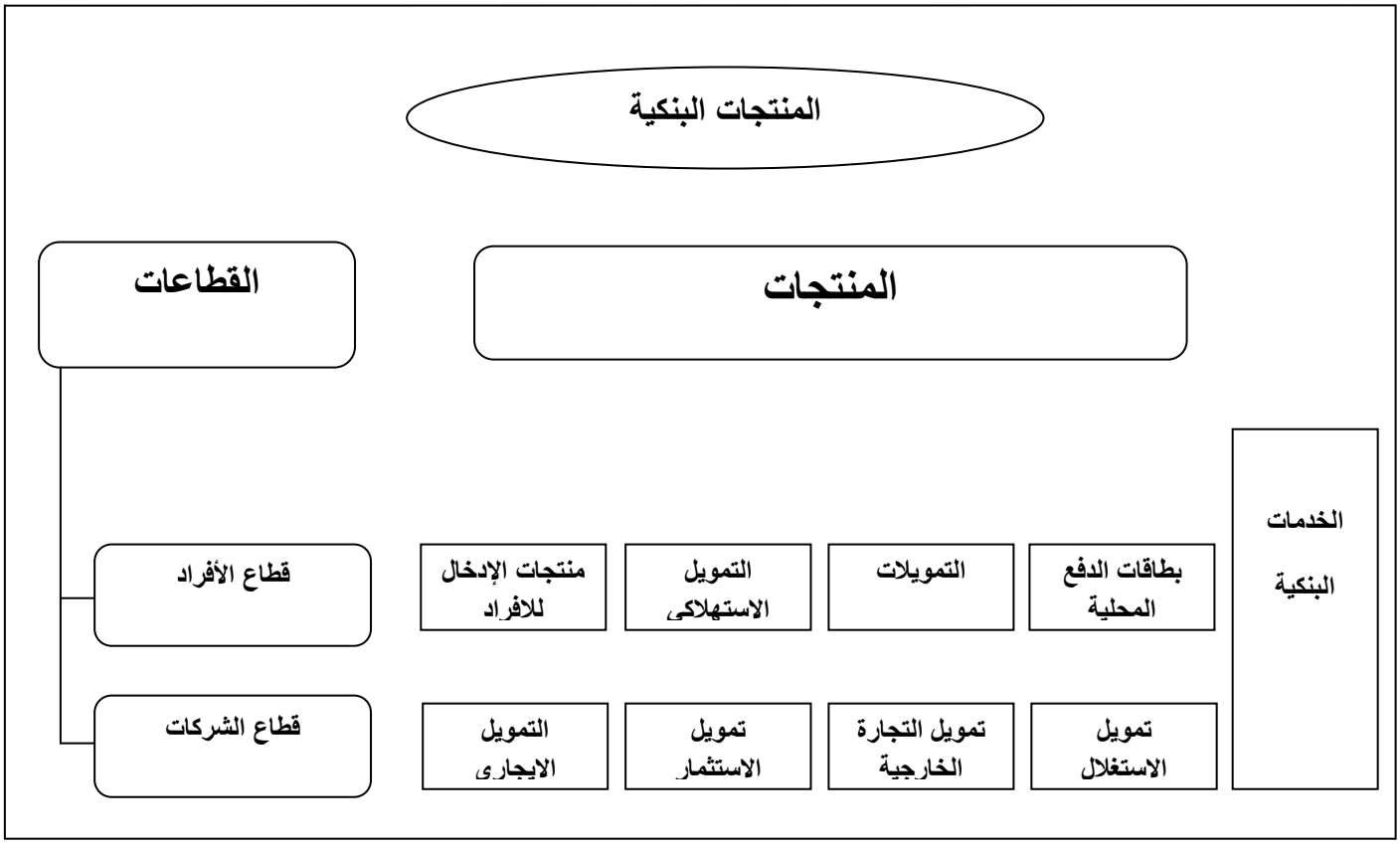
ت- الخزانات الحديدية (أمان)

ث- الصراف الآلي

ج- ماكيناتTPE

ح- الرسائل الالكترونية (e- mailing)

الشكل (3-1) يوضح بعض خدمات مصرف السلام الجزائري :[1]



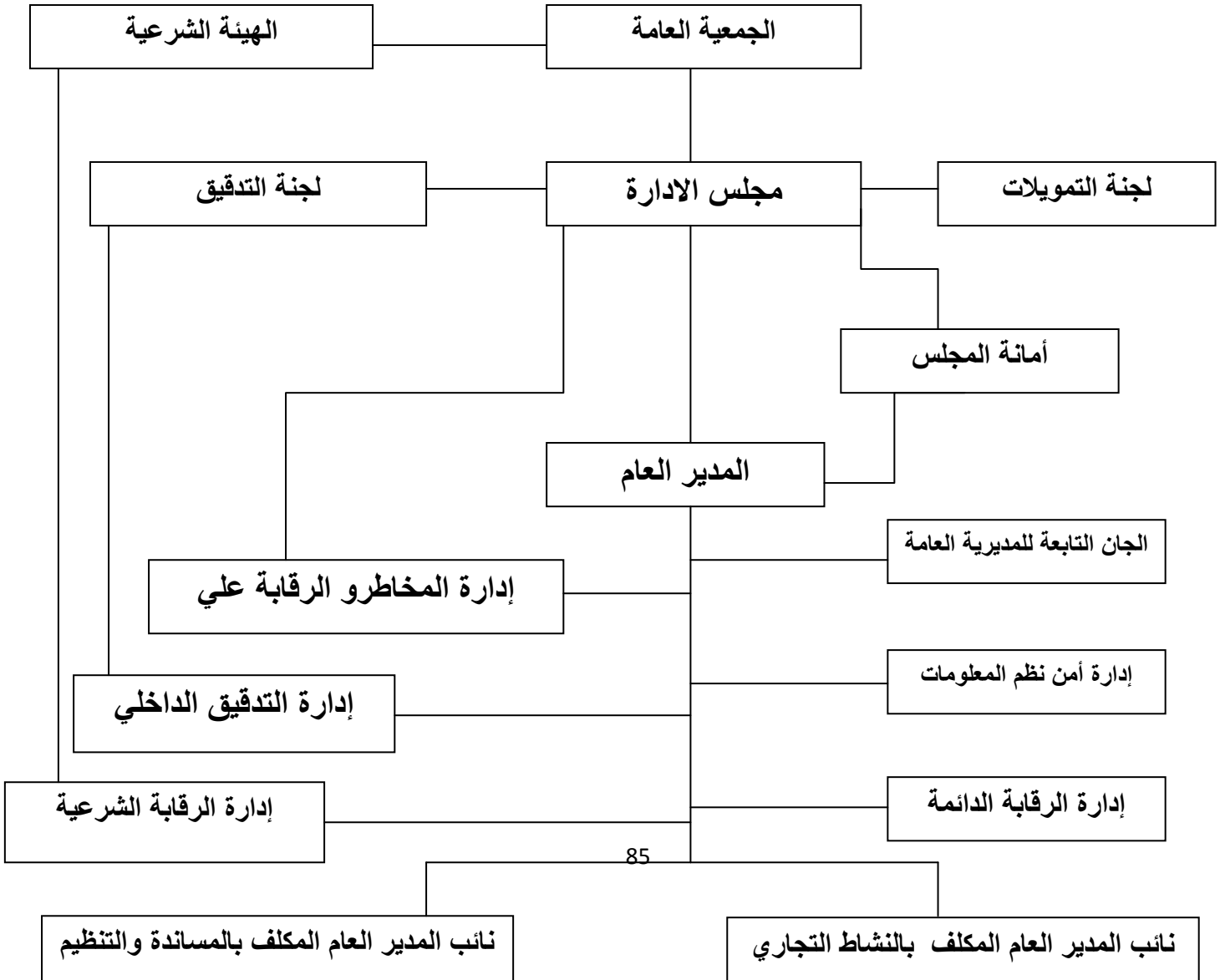
المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد علي المعلوات المقدمة من طرف البنك

المطالب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري وفروعه عبر الوطن

يتبني مصرف السلام في الوقت الراهن هيكل تنظيمي يوضحه الشكل التالي :

الشكل (3-2) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

الفرع الثاني : شرح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام

كان علي المصارف الإسلامية ومنذ نشأتها إيجاد هيكل تنظيمي خاص بها لأنها تختلف اختلافا جوهريا عن باقي البنوك:[1]

1- **مجلس الادارة** :يعتبر الهيئة العليا في البنك من حيث رسم الأهداف ووضع السياسة الخاصة واتخاذ القرارات الهامة وتحديد إستراتيجية المصرف.

2- **الإدارة العامة** :تتكفل هاته الإدارة بالشؤون المالية للمصرف كالحسابات والخزينة والشؤون الإدارية ،أي الإشراف علي جميع الإدارات .

3- **الهيئة التنفذية (المدير العام**)تسهر علي تسيير البنك وتنفيذ السياسة التي يضعها مجلس الإدارة يساعد في ذلك مستشارون في اختصاصات مختلفة ،ومن بين المهام التي يقوم بها المدير العام هي :

- إعطاء التعليمات والتوجيهات بصفة منتظمة
- استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها

[1] من إعداد الطالبين بالاعتماد علي الوثائق الداخلية لبنك السلام

- السهر علي تطبيق القانون

4- نائب المدير العام والذي يكون خاضع لسلطة المدير ويقوم مقامه عند غيابه تتمثل مهامه الأساسية تحقيق نشاطات وأهداف المصرف وكذلك تسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلي الجانب المتعلق بالميزانية وامن المصرف .

5- **مدير الائتمان** :هي التي تتولي مهمة تسيير القروض ومراجعة الملفات من حيث التطابق وتتفرع الي :

- قروض المؤسسة تكون مسؤولة عن منح القروض للمؤسسات وتسييرها سواء كانت هذه القروض متمثلة في قروض الاستغلال أو الاستثمار .
- قروض الأشخاص هي التي تكون مسؤولة عن تسيير القروض الموجهة للأفراد.

6- الإدارة المالية:والتي تقوم بالتنسيق بين قطاعي الأعمال المصرفية والاستثمارية جميع عمليات المحاسبة ،إعداد الميزانية ومختلف الكشوف .

7- مصلحة الصندوق : تتمثل مهامها في الاحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء ،القيام بعملية الاكتتاب ومنح الأوراق التجارية .

8- **مديرية التجارة ودعم الفروع** : تقوم هذه المديرية بالإشراف عل الفروع ،تطوير المحفظة المالية كما انها تهتم بكل عمليات التسويق والتنبؤات ومراقبة التسيير الذي يتم بشكل متواصل لدراسة الحاجات المالية المتغيرة ،لإشباع حاجات المستفيدين من خلال برنامج فعال تتمثل في مجموعة تقنيات والأنشطة التي يقوم بها المصرف لمعرفة حاجات ورغبات عملائه والعمل علي ابتكار وتطوير خدمات مصرفية تلبي تلك الرغبات .

9- **مديرية التدقيق** : تهدف الي مراقبة الذاتية والمحاسبية بصفة دورية علي عمليات المصرف تكون مسؤولة عن :

أ- تسجيل ومراجعة العمليات المحاسبية

ب- التعرف علي الحسابات غير النشطة والإعلان عنها لدي المصلحة المختصة

ت- التأكد من أن كل العمليات تم إدراجها في الحسابات الخاصة بها.

10- **مديرية الرقابة الداخلية** : تعمل علي :

أ- الرقابة علي نشاط البنك

ب- مراقبة سجلات المالية

ت- التأكد من سلامة العمليات المحاسبية

ث- مراقبة كل العمليات التي تؤدي في المصرف .

11- إدارة الأنظمة (الإعلام الآلي):تساعد هذه المديرية في إعداد واستخدام البرامج المتطورة فيما يخص العمليات المصرفية كما تسعي إلى حسن تسيير البرامج ومعالجة المعلومات بطريقة جديدة.

12- مديرية الشؤون الإدارية : تهتم هاته الإدارة بقضايا العمل ، تنظيم وترتيب شؤون المصرف ورعاية الموظفين كما تقوم أيضا بمراقبة الشؤون الإدارية ،شؤون المخازن ،الصيانة وشؤون المنشات .

13- **مديرية الموارد البشرية** :تتكلف بقضايا العمل من توظيف التكوين ،متابعة الموظفين ورعاية شؤونهم مثل التعيين ، الترقية ،التأهيل ،العطل ، الغياب والتأمين...

14- **مديرية التجارة الخارجية** : هي المسؤولة عن معالجة كل المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية من توطين عمليات الاستيراد والتصدير ،تسيير ومتابعة حسابات العملة الصعبة النقدي وكذلك قبض سجلات القانونية وغيرها من المعاملات .

15- **مديرية الشؤون القانونية** :تهتم بدراسة الملفات والعقود بالمصرف والمتعاملين وتكون مسؤولة علي دراسة الملفات التي وقع فيها النزاع ومحاولة حله ،وذلك باللجوء إلي الهيئات المختصة في ذلك كما تقوم بالإجابة علي كل الاستفسارات القانونية التي تطرحها باقي الأقسام .

16- **مديرية التنظيم** :تقوم علي إصدار النظم الداخلية للمصرف والإشراف علي إصدار التعليمات المتعلقة بالعمليات المصرفية ،وغيرها من أجل تحقيق أهداف المصرف.

المبحث الثاني:دراسة صيغة المرابحة من وجهة نظر بنك السلام الجزائري.

إن بنك السلام لا يختلف كثيرا عن بقية البنوك الإسلامية من حيث اعتماده على التمويل قصير الأجل وخاصة بصيغة المرابحة، إذ أصبحت من أهم الصيغ التي يتبناها البنك، حيث نجد أن بنك السلام يعتمد على تطبيق صيغة المرابحة في تمويلاته أكثر من غيرها من الصيغ، وذلك لقصر آجل هذه الصيغة من جهة ودخلها المضمون من جهة أخرى .

المطلب الأول :صيغة المرابحة من وجهة نظر بنك السلام الجزائري

الفرع الأول:مفهوم المرابحة

كما سبق التعريج عليها فيما سبق فهي تتمثل في قيام البنك بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين يتفقان عليه، ويعتبر الدكتور الباحث "سامي حمود" أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب "الأم" للإمام الشافعي رضي الله عنه وأدخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي.

الفرع الثاني :شروط القبول لتمويل عقد المرابحة:[1]

1. لديه القدرة القانونية للتعاقد على عقد مرابحة.
2. الحد الأدنى للسن19 سنة والحد الأقصى 70 سنة على أقصى تقدير.
3. صافي الدخل الأدنى40.000 دح أو أكثر
4. مرسم وأقدمية العمل لا تقل عن 6 أشهر
5. مستحقات شهرية لا تتعدي 30% من مداخيل الشهرية
6. هامش ضمان الجدية يبتدئ من 20% من قيمة أي منتوج

[1] الاثنين 2019/05/20 الساعة10.00 http //www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.:

الفرع الثالث: الوثائق الواجب تقديمها[1]

1. نسخة من بطاقة التعريف الوطنية قيد الصلاحية
2. شهادة إقامة قيد الصلاحية لا تتعدي 3 أشهر
3. شهادة عائلية للمتزوجين أو شهادة الحالة الشخصية لغير المتزوجين
4. جدول حساب بنكي علي مدى 3 أشهر الأخيرة
5. وثائق أو مبررات تثبت مدا خيل أخري من غير النشاط المهني الفعلي
6. تعهد كتابي لتوطين الأجر في المصرف السلام الجزائري ممضي من طرف المتعامل ومصادق عليه من صاحب العمل

1. للأجراء إضافة

7. شهادة عمل بتاريخ حديث أقل من شهر يوضح عدم محدودية عقد العمل و الترسيم في المنصب
8. كشف الراتب 3 أشهر الأخيرة
9. كشف الأجور

2. للمهنيين إضافة

10. نسخة من السجل التجاري
11. نسخة من القانون الأساسي للشركات المعنوية
12. نسخة من الاعتماد أو التصريح لممارسة النشاط للمهن الخاضعة له
13. الشهادات الضريبية والشبه ضريبية حديثة أقل من 3 أشهر
14. نسخة من البطاقة الضريبية
15. نسخة من التصريح السنوي للمداخل

[1] http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.10.00 الساعة 2019/05/20 الاثنين

16. أخر تحديث للتعاملات من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

3. للمتقاعدين إضافة

17. بيان منحة التقاعد أو شهادة كشف الأجر من الضمان الاجتماعي

ملاحظة

18. علا الكفلاء تقديم نفس الوثائق

2. لفتح حساب إضافة

19. شهادة ميلاد

20. شهادة إقامة قيد الصلاحية (لاتتعدي3 أشهر)

21. صورة شمسية للمعني

الفرع الرابع:خطوات إبرام عقد المرابحة: يتم إبرام عقد المرابحة بإتباع الخطوات التالية

1. يوقع البنك والعميل غلى عقد التمويل الذي يمكن أن ينص على فتح خط تمويل أو على عملية مرابحة ظرفية (محددة المدة) في الحالة الأولى يمكن تفسير اتفاقية الإطار من وجهة نظر الشريعة الإسلامية علي أنها وعد بالبيع شامل على أصول يتم التفاوض عليها بدقة.
2. يوكل البنك عميله للتفاوض مع المورد حول شروط شراء السلع من طرفه، والقيام لحسابه بكل الإجراءات المتعلقة بالعمليات الممولة حتى مرحلة استلام السلع.
3. يقوم المشتري الأخير (العميل) بتوجيه لمورده طلبية بالسلع التي يحتاجها (تشمل جميع المواصفات).
4. يقدم المورد للعميل فاتورة أولية محررة باسم البنك لحساب العميل ويوضح فيها التعيين، الكمية، سعر الوحدة والمبلغ الإجمالي للسلع، إضافة إلى الحقوق والرسوم المحتملة.

5. يقدم العميل للبنك طلب (أمر) شراء السلعة مدعوم بالفاتورة الأولية، ويجب أن يوضح في طلب الشراء بالخصوص مبلغ العملية، هامش الربح العائد للبنك وتاريخ استحقاق مبلغ المرابحة (موعد التسديد).
6. تحقق العملية التجارية للمرابحة (تحويل ملكية السلع للعميل) عند تسليم الفاتورة النهائية واستلام السلع.
7. بالنسبة لعمليات المرابحة المبرمة في إطار عمليات تحرير التجارة الخارجية، يسدد مبلغ التمويل للمورد عن طريق بنك الجزائر (لبنك المركزي) عند استلام الإشعار من هذا الأخير (إنجاز الاعتماد المستندي)، وتنجز المرحلة الثانية من المرابحة (إعادة بيع السلع المستوردة لفائدة المستورد) عند وصول الوثائق وتوطينها من طرف البنك، أو إذا اقتضى الأمر عند إصدار خطاب ضمان لفائدة مجهز السفينة أو من وكيل بالجزائر.
8. بالإمكان إنجاز العمليات التي تستفيد من تمويلات خارجية في شكل مرابحة دون تسديد (شراء وإعادة بيع السلع بتمويل من طرف البنك)، غير أنه لا يمكن أن تحسب في هذه العمليات نسب فائدة بل الأصل هو إدراج هامش الربح في المبلغ المحدد من طرف المورد في فاتورة الشراء.
9. كذلك هو الأمر بالنسبة للعمليات التي تتم بغلاف نقدي يكون فيه المقابل بالدينار مضمون من قبل العميل.
10. تجدر الإشارة إلى أن إعادة بيع السلع بالمرابحة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تحويل ملكية السلع لصالح البنك، ويجب أن يكون عقد شراء السلع (المبرم من طرف العميل) والفاتورة النهائية (محررة باسم البنك لحساب العميل) ملحقة لعقد المرابحة باعتبارها جزءا لا يتجزأ منه.
11. تحدد تواريخ التسديد حسب الدورة الاقتصادية للنشاط الممول وتحدد عند تحليل ملف التمويل.
12. في مرحلة بيع السلع يقوم العميل بتحويل الإيرادات المحصلة في حساب التسديد الذي يمكن أن يدر أرباحا تحفيزية بنفس الشروط المعمول بها في حسابات المساهمات المخصصة.

13. يقوم البنك أحيانا بتجزئة المرابحات حتى على المدى القصير على عدة استحقاقات واحتساب هامش ربح متوسط على مدة التسديد المطابقة وذلك من أجل تشجيع التسديد قبل الآجال.

المطلب الثاني :مراحل سير عملية التمويل بصيغة المرابحة.

تتم عملية سير عملية وفق مراحل سنوردها كمايلي:

الفرع الأول :مرحلة الوعد :تتضمن هذه المرحلة جملة من القيود نوجزها فيما يلي :[1]

1. **تحديد الواعد بالشراء (مواصفات السلعة المطلوبة)**: يجوز أن يقوم الواعد بالشراء بتحديد مواصفات السلعة التي يرغب في شرائها مرابحة لأنه هو الذي سيشتري بالمرابحة لاحقا.
2. **تحديد الواعد بالشراء جهة معينة لشراء السلعة منها** :يجوز أن يطلب الواعد من البنك أن يكون شراء السلعة من جهة معينة لا غير، ويحق للبنك الاعتذار عن المضي في العملية في حالة رفض العميل عروضا أخرى هي أنسب للبنك.
3. **تحديد نموذج طلب الشراء وإمكانية دمجه مع نموذج الوعد بالشراء** :لا يشترط وجود شكل مادي محدد لطلب الشراء، فقد يكون محررا من قبل الواعد بالشراء أو يكون طلبا نمطيا معدا من قبل البنك، وعليه يمكن دمجه مع نموذج الوعد بالشراء.
4. **تقديم الوعد بالشراء ما حصل عليه من عروض أسعار** :لا يشترط أن يكون عرض الأسعار باسم البنك ولكن كلما كان ذلك متوفرا كان أفضل.

[1] http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.11.00 الأحد 2019/06/03 الساعة

5. **الواعد بالشراء يتعامل بالفائدة مع عملائه** :يجوز التعامل بالطرق المشروعة مع من لا يؤمن تعامله الحرام، وهو الذي يتحمل وحده نتائج معاملاته غير المشروعة.
6. **الواعد بالشراء هو في نفس الوقت شريك البنك** :يجوز دخول البنك شريكا مع العميل لشراء مبيع معين، والاتفاق على بيع حصة البند لاحقا بالمرابحة بعد إتمام الشراء للشريكين وحيازة المبيع.
7. **الواعد بالشراء هو شركة مملوكة جزئيا للبائع أو العكس** :يجوز للبنك عقد عمليات مرابحة يكون فيها الواعد بالشراء مملوكا جزئيا للبائع أو العكس.
8. **البائع هو وكيل عن الواعد بالشراء أو تابع له** :تتحقق العينة المحرمة إذا كان البائع وكيلا عن الواعد بالشراء من الوكيل كالشراء من الأصيل نفسه.
9. **تواطؤ الواعد بالشراء مع البائع** :لا يجوز للبنك الدخول في عملية مرابحة إذا تبين له وجود تواطؤ أيا كان نوعه بين الواعد بالشراء وبين البائع.
10. **دخول الواعد بالشراء في اتفاقيات محددة مع البائع** :إذا سبق للواعد بالشراء الاتفاق والتعاقد مع البائع، فلا يمكن إجراء العملية من جديد مع البنك على أساس المرابحة إلا إذا تمت الإقالة بصورة صحيحة.
11. **التأكد من عدم حرمة التعامل بالمبيع شرعا** :يجب على البنك التأكد من أن المبيع بالمرابحة مما يجوز التعامل به شرعا ولم يأت نص بتحريمه كالخمور والذبائح المحرمة والخنزير والتماثيل وغيرها.
12. **تحديد هامش الربح في مرحلة الوعد** :يجوز في مرحلة الوعد تحديد هامش الربح بنسبة مئوية سنويا أو بما يقابل سعر السوق الزائد، ولكن بشرط أن يحدد الربح الفعلي عند إبرام عقد بيع المرابحة في شكله النهائي.
13. **أخذ البنك ضمانات من العميل في مرحلة الوعد** :يجوز التعجيل بتقديم الضمانات في مرحلة الوعد من كفالة ورهن وغيره، ولكن بشرط ألا تستخدم إلا بعد توقيع عقد المرابحة، وإذا لم يتم التعاقد نتيجة إخلال العميل بوعده يؤخذ منها مقدار الضرر.
14. **اشتراط تحمل الواعد بشراء جميع المصاريف والعمولات في حالة عدم تنفيذ البائع الأصلي لالتزاماته** :لا يجوز تحميل الواعد بالشراء جميع المصاريف والعمولات المتعلقة بخطاب الاعتماد في حالة عدم تنفيذ البائع الأصلي لالتزاماته.
15. **أخذ عمولة ارتباط على سقف التسهيلات الممنوحة في اتفاقية التعاون** :لا يجوز شرعا الاتفاق بين البنك والعميل على تقاضي عمولة الارتباط على سقف تسهيلات التمويل بالمرابحة المقرر في اتفاقية التعاون.

الفرع الثاني :مرحلة التملك :في هذه المرحلة يتم التأكد من بعض البنود التي تعتبر ضرورية في عقد المرابحة، والتي تعتبر من بين المراحل الحساسة التي تنبغي ضبط دقيق لكافة النقاط، حيث تتضمن ما يلي :[1]

1. **التأكد من عدم وجود أي تعاقد سابق للواعد بالشراء مع البائع قبل إبرام البنك عقد الشراء** :يجوز للبنك التعاقد مع البائع وإتمام عملية المرابحة إذا تبين له وجود أي تعاقد سابق للواعد بالشراء مع البائع بشأّن نفس المعاملة.
2. **التأكد من وجود السلعة فعلا في مستودعات البائع** :يشترط في المربحات في السلع الدولية وجود شهادة مخزون تثبت وجودها فعلا في مستودعات البائع، ويجب تقليل ما أمكن من هذا النوع من التمويلات.
3. **التعاقد عن طريق الكتابة والمراسلة** :يمكن أن يتم تعاقد البنك مع البائع عن طريق إيجاب وقبول متبادلين بالكتابة أو المراسلة بأي شكل من الأشكال المتعارف عليها(البريد – الفاكس.)
4. **التعاقد عن طريق فتح اعتماد مستندي** :يمكن أن يتم تعاقد البنك عن طريق فتح اعتماد مستندي باسمه لصالح البائع، فيكون ذلك إيجاب يقابله الأول) البائع (بالرد أو بشحن السلعة.
5. **التعاقد عن طريق إبرام عقد مكتوب مع البائع** :يمكن أن يتم تعاقد البنك مع البائع عن طريق لقاء طرفين وإبرام وتوقيع عقد البيع مباشرة بعد مناقشة وإقرار تفاصيله.
6. **التعاقد عن طريق توكيل الواعد بالشراء لإبرام العقد مع البائع** :ينبغي عدم الاسترسال في توكيل الواعد بالشراء في كل عمليات المرابحة التي ينفذها البنك، والعمل على حصر هذا التوكيل في أضيق الحدود بعد موافقة المستشار أو الهيئة الشرعية للبنك.
7. **فصل الوكالة عن وعد الشراء في عمليات المرابحة المقترنة بالتوكيل** :في الحالات الخاصة التي يلجأ فيها البنك لتوكيل الواعد بالشراء، يجب فصل عقد التوكيل عن الوعد بالشراء، كما يجب إبرام عقد المرابحة بإيجاب وقبول متبادلين.
8. **التأكد من كون المستندات التعاقدية باسم البنك وليس العميل الواعد بالشراء** :يشترط أن تكون الوثائق والمستندات الصادرة عند إبرام عقد شراء المبيع باسم البنك وليس باسم العميل، لأن الشراء يتم لصالح البنك نفسه.

[1] http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.11.00 الأحد 2019/06/03 الساعة

9. **دفع البنك الثمن مباشرة للبائع** :يشترط أن يقوم البنك بدفع ثمن المبيع مباشرة إلى البائع، ولا يجوز دفعه للعميل الواعد بالشراء ولو في حالة وكيله دفعا للشبهات.
10. **تسجيل المبيع باسم البنك عند الشراء** :يشترط تسجيل البنك المبيع باسمه لأن ملكية المبيع تنتقل إليه بالعقد ولا تحتاج إلى التسجيل الذي هو مجرد إجراء قانوني لتأكيد العقد.
11. **حيازة البنك المبيع مباشرة من مخازن البائع** :الأصل أن يستلم البنك السلعة بنفسه من مخازن البائع أو من المكان المحدد في شروط التسليم، وتنتقل مسؤولية المبيع إلى البنك بتحقق حيازته.
12. **حيازة البنك المبيع عن طريق وكيله** :يجوز للبنك حيازة المبيع بنفسه، ويجوز له توكيل الغير للقيام بذلك نيابة عنه، وفي الحالات الاستثنائية التي يتم فيها توكيل الواعد بالشراء يشترط أن يكون التوكيل بعقد مستقل لتفادي اللبس حول الربط بين عقدين.
13. **حيازة البنك المبيع عند استلام المستندات** :يعتبر قبضا صريحا تسلم البنك لمستندات الشحن عند شراء البضائع من السوق الخارجية، وكذلك تسلمه لشهادات التخزين من المخازن التي تدار بطرق عملية موثوق بها .
14. **تحمل البنك مخاطر هلاك السلعة في مرحلة التملك** :تكون السلعة تحت مسؤولية البنك بمجرد حيازتها إلي حين تسليمها للعميل ،حيث اشترط الفقهاء وجوب استلام البنك السلعة ولو للحظات لأن ذلك هو السبب استحقاق الربح.
15. **مسؤولية إجراء التأمين على سلع المرابحة في مرحلة التملك** :من مسؤولية البنك التأمين على السلعة في هذه المرحلة، حيث يتم إضافة مصاريف التأمين إلى تكلفة البيع وبالتالي إلى ثمن بيع المرابحة، ويكون التعويض في حالة وجود مخاطر من حق البنك وليس العميل باعتباره مالكا للعقد وباعتبار أن المصاريف تتبع ملكية العين.

الفرع الثالث:مرحلة البيع يقوم البنك في هذه الخطوة بالعمليات التالية[1]:

1. إبرام عقد بيع المرابحة بعد دخول السلعة في ملكية البنك.
2. إبرام عقد بيع المرابحة بشكل منفصل عن الوعد بالشراء.

[1] الأحد 2019/06/03 الساعة 11.00 http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html

3. امتناع الواعد بالشراء عن الوفاء بوعده وإتمام عقد المرابحة يجره إلى دفع كل المصاريف التي تحملها البنك مسبقا.
4. تعديل بنود عقد بيع المرابحة عما هو متفق عليه في الوعد باتفاق كل من العميل والبنك.
5. تسليم البضاعة للواعد بالشراء قبل وصول المستندات.
6. ظهور المبيع معيبا أو معدوما عند التعاقد يعطي الحق للعميل في الامتناع عن إبرام عقد المرابحة
7. تحديد مدة في عقد بيع المرابحة يتخل فيها البنك عن مسؤولية السلع.
8. توكيل البنك البائع لإبرام عقد بيع المرابحة مع العميل.
9. انتقال ملكية السلعة إلى العميل المشتري عند تمام العقد وفي المقابل انتقال ملكية الثمن إلى البنك البائع.
10. يشترط بيان الثمن في عقد المرابحة، ويجوز اتفاق الطرفين على تحديده بزيادة ربح معلوم على سعر الشراء الأول، أو أن تكون الزيادة على التكلفة أي بإضافة جميع المصروفات، فالأصل في بيع المرابحة يقضي بإضافة المصروفات التي جري بها العرف ولا يزيد غيرها من المصاريف إلا بالتراضي والاتفاق .
11. لا يحق للبنك مطالبة العميل بعمولة مباشرة عن الاعتماد الذي يفتحه لصالحه بصفته المشتري في بيع المرابحة.
12. جواز شراء البنك للشيء الذي تجرى عليه المرابحة بالتأجيل أو التقسيط، وفي هذه الحالة يجوز بيان ذلك للعميل الواعد بالشراء.
13. في حالة حصول البنك على أي خصم سابق أو لاحق على ثمن شراء المبيع، فهذا الخصم يكون من حق العميل المشتري بالمرابحة، وله كامل الحق في الاستفادة منه.

المطلب الثالث :تنفيذ عقد المرابحة.

بعد إتمام جميع المراحل التي سبق ذكرها تقوم الأطراف المعنية بعقد بيع المرابحة بتنفيذ هذا العقد حيث يمكن اعتبار هذا الجزء من العقد مهما لكلا الطرفين، حيث يمكن المشتري من الاستفادة من بعض التسهيلات:[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

- تخفيض الربح في حالة السداد المبكر: قيام المشتري بتعجيل سداده للثمن المتفق عليه قد يمكنه من خصم جزء من الثمن إذا لم بشرط متفق عليه في العقد، وأجازت بغض الفتاوى الاتفاق على تعجيل جزء من الدين مقابل إعطاء مهلة أطول لسداد باقي الدين.
- إعطاء المدين المعسر مهلة: من خلال إعطاء البنك مهلة للمدين المعسر وذلك بالتمديد له في أجل الدين، ويشترط أن يكون ذلك دون زيادة ولكن من حق البنك التنفيذ على الضمانات لاستفاء حقوقه.
- وفاء الدين بعملة مغايرة لعملة الدين: يمكن أن يتفق البنك مع عميله على أداء دين المرابحة بعملة أخرى مغايرة لعملة الدين إذا كان ذلك بسعر صرف يوم السداد.
- مكافئة العميل السداد في الأجل: قد يسقط البنك نسبة من الربح وذلك جراء تسديد العميل لكامل المصاريف (مبلغ المرابحة النهائي المتفق عليه) في الموعد المحدد في العقد.
- إعادة جدولة المديونية بعملة مغايرة لعملة الدين: يجوز إعادة جدولة المديونية وذلك بدون زيادة إذا كان ذلك بنفس العملة، أما إذا كانت الجدولة بعملة مغايرة لعملة الدين الأصلي فلا يجوز بذلك لأن المصارفة مع بقاء الدين في الذمة قد تعتبر ربا.
- تحويل مديونية العميل إلى ذمة شخص آخر: يجوز تحويل مديونية العميل (الأصلي) إلى ذمة شخص آخر، كما يجوز أخذ مبلغ معين موحدا نظير إجراءا القيام التحويل.
- شراء البنك المبيع بالمرابحة أو جزء منه لاستفاء الدين: إذا لم يقم المشتري بالمرابحة بسداد مديونيته، يجوز للبنك شراء ما باعه أو جزء منه بثمن حال تحري المقاصة بينه وبين جزء من المديونية المتأخرة، وإذا رجعت السلعة غلى ملك البنك الدائن جاز له التصرف فيها بما في ذلك تأجيرها للعميل تأجيرا تمليكيا.

الفرع الثاني :التطبيق العملي لصيغة بيع المرابحة في بنك السلام الجزائري

1- قسم إدارة التمويلات

تاريخ إيداع الطلب 2019/04/21

دراسة طلب تسهيلات رقم 2019/169

تاريخ الاستلام 2019/03/11

سلطة القرار لجنة التسهيلات

اسم المتعامل ش ذ ش و م م المعلومات الشخصية الفرع 1901 رقم الحساب 20090 تاريخ فتح الحساب 2018/03/01

النشاط الرئيسي استراد للبيع على الحالة أدوات البلاستيك والمطاط

النشاط الثانوي إنتاج أدوات البلاستيك و أدوات اللعب التربوية

الطلب رفع سقف اعتمادات مستنديه /بواليص تحصيل من مبلغ 40مليون دج إلى 66 مليون بتامين نقدي 10 %عند الفتح والباقة موصول ببيع اجل يسدد من 90 إلى 180 يوم

الغرض من الطلب تمويل مخزون شركة بالنظر إلى كثرة الطلبات حسب تصريح المتعامل بالإضافة تمويل برنامج الاستيراد لسنة 20190و المتمثل في اقتناء المواد الأولية من البلاستيك (POLYPROPYLENE PP/ HDPE0)بلغت قيمته 215مليون دج

الجدول رقم (3–2) يوضح تفاصيل التسهيلات الممنوحة (بالمليون دج).

تاريخ منح الرخصة	نوع التسهيلات	الحالية	الرصيد	المطلوبة	الإجمالي	التأمين النقدي	المدة
2019/02/20	سقف اعتمادات مستنديه بواليص تحصيل	40	29	+37	66	%10	90الى180يوم
إجمالي المباشر		40	29	37	66	–	–

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ أن تفاصيل التسهيلات الممنوحة تتمثل في رفع سقف اعتمادات مستنديه من 40مليون إلى 66 مليون بمقدار 37 مليون وذلك بتأمين نقدي 10% في مدة محددة من 90الي 180 يوم

الجدول رقم (3–3)يوضح البيانات الضمانات المقدمة من طرف العميل

الضمانات الحالية	الضمانات المقترحة
رهن عقاري من الدرجة الأولي متمثلة في قطعة أرض مشيدة عليها بناية معدة للاستعمال السكني والتجاري مخمنة من طرف خبير المصرف السيد بتاريخ 2018/01/06 بقيمة 79 مليون	الإبقاء علي الضمانات الحالية

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك السلام يعتمد بالدرجة الأولي في تمويل المستثمرين علي العقارات ففي الضمانات الحالية اعتمد علي قطعة ارض مخمنة من طرف خبير عقاري الذي قدرها بقيمة 79 مليون اما في الضمانات المقترحة ابقي علي الضمانات الحالية

الجدول رقم (3-4) يوضح الحركة والأعمال الجانبية للحساب مع مصرف السلام الجزائري بالمليون

الحركة	2018	2019/05/22
الايداعات	69	4
المبيعات	627	223
الايداعات /المبيعات	%11	%02
التوطين	SALAM BANK/BNP PARIBAS	

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ أن حركة الايداعات والمبيعات مع مصرف السلام خلال سنة 2018الي 2019 ففي سنة 2018 بلغ حم الايداعات علي المبيعات 11% وفي سنة 2019بلغ 02 %وهذا ما يوضح أن للمتعامل القدرة علي الوفاء بالالتزماته

الجدول رقم (3-5) يوضح مركزية المخاطر كما هي في تاريخ ديسمبر 2018

البيان (بالمليون دج)	مصرف السلام	BNP PARIBAS ALGERIE	الإجمالي

	الممنوح	المستغل	الممنوح	المستغل	الممنوح	المستغل
المباشرة	–	–	84	54	84	54
غ المباشرة	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	–	–	84	54	84	54
ملاحظة: استفاد من اعتماد إيجاري لدى بي ا نبي باريبا بمبلغ 12مليون لايسجل أي تعثر مالي استفاد من اعتماد إيجاري لدى MALبمبلغ إجمالي 84 مليون دج بالإضافة إلى التسهيلات المستفادة لدى مصرف السلام						

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ مركزية المخاطر حيث انه استفادة المتعامل من اعتماد إيجاري من بنك بي انبي باريبا بقيمة 12 مليون واعتماد إيجاري بقيمة 84 مليون من طرف MAL بالإضافة إلي التسهيلات الممنوحة من قبل مصرف السلام .

الجدول رقم (3–6)يوضح نبذة عن المتعامل

اسم الشريك /المالك	العمر	صفة الشريك	الجنسية	نسبة الحصة
السيد	35	شريك / مسير	جزائرية	%100
السيد	33	مسيير غير شريك	جزائرية	–
الاجمالي				%100

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة تسير من قبل شريكين ذو جنسية جزائرية فالشريك الأول مقدار مساهمته هي 100% فهو المالك والمسير الرئيسي للشركة أما الثاني هو مسير غير شريك أي يدير شؤون التجارية للشركة

2– معلومات أخري عن المتعامل

- تاريخ التأسيس: 2011/11/16

- تاريخ بداية النشاط: 2011/12/07
- المقر الاجتماعي :المقر الأساسي حي هواري بومدين تعاضديه العصر رقم 06 بلدية العلمة ولاية سطيف المقر الثانوي المصنع بعراعير شمال مشته المسمارة بلدية العلمة
- رأس المال عند التأسيس 300 ألف والحالي 30 مليون دج
- الادارة : يسير الشركة شخص بالغ من العمر لديه مستوي أولى ثانوي لديه خبرة 8 سنوات في ميدان البلاستيك
- متوجاتها:تختص بإنتاج الكراسي والادلاء البلاستكية وكذا الطاولات

الوضعية الجبائية والشبه جبائية:

*الوضعية الجبائية :محينة بتاريخ 2018/04/18وهي خالية من الديون

*الوضعية الشبه جبائية للأجراء :صالحة إلى غاية 2018/07/31وتصرح ب 33 عامل

*الوضعية الشبه جبائية لغير الأجراء:صالحة إلى غاية 2018/12/31

الجدول رقم (3-7) يوضح الموردون والزبائن الذين يتعامل معهم المتعامل طريقة السداد

الموردون	طريقة السداد
I. B.S C.S B. I.V M.S	اعتمادات مستنديه /بواليص تحصيل
الزبائن	طريقة السداد
K.Z F.B T. T.E N.H	تحويلات بنكية /شيكات

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول يتبين لنا أن المتعامل لديه مجموعة من الموردين (C.S، I.B.S ،....) ويعتمد في طريقة السداد علي الاعتمادات المستندية (بواليص التحصيل) ، أما زبائنه هم (F.B، K.Z ...) حيث يعتمد علي تحويلات بنكية (شيكات) في تسديد مستحقاتهم

الجدول رقم (3–8) يوضح إعداد البيانات والتحليل المالي بالنسبة للمتعامل

بالاعتماد علي الملاحق الثلاث بالإضافة إلي المعلومات أخرى مقدمة من طرف البنك والمكتسبات القبلية قمنا باستخراج النتائج التالية:

البيان		2016	2017	2018	التغير
حقوق الملكية		145	153	185	%22
منها	نتائج متراكمة	88	88	88	%0
	رأس المال	57	64	97	%51
مجموع المطلوبات (الديون)		448	893	628	%-30
منها	التزامات بنكية متوسطة اجل	0	48	63	-
	تسهيلات الموردين	0	11	17	%53
	مطلوبات أخرى متداولة	488	834	546	%-35
نسبة المديونية		X3	X5	X3	-
الالتزامات اتجاه البنوك /حقوق		-	X0.3	X0.3	-
مجموع الميزانية		594	1046	814	%-22
المبيعات ، الإيرادات		367	466	627	%35
EBITDA		64	50	98	%95
صافي الأرباح		47	7	33	%363
صافي الأرباح /المبيعات		%13	%2	%5	%244
صافي رأس المال العامل		88	83	42	%-49
احتياجات رأس مال العامل		85	68	38	%-45
التدفقات النقدية التشغيلية		-18	73	132	%82
نسبة تداول السيولة		1.2	1.10	1.07	%-2

نسبة السيولة السريعة	0.01	0.02	0.01	%-54
حقوق عند الزبائن	00	4.0	4.0	%0
المخزون	470	792	546	%-31
متوسط دوران المخزون	286	562	469	%-17
متوسط فترة التحصيل	31	61	51	%-21
مدة التسهيلات	0	5	10	%93

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول التالي يمن استنتاج مايلي :

- ارتفاع كبير في حقوق الملكية راجع إلى ارتفاع كبير في الأرباح ،حقوق الملكية تمثل 22%من مجموع الميزانية نسبة جيدة تدل على استقلالية الشركة
- تتمثل في اعتماد إيجاري لدى بي ان بي باريبا بالإضافة إلى التزامات MLA
- تتمثل أساسا في تسبيقات الزبائن و حسابات الشركاء
- ارتفاع ملحوظ راجع إلى زيادة حجم الإنتاج وزيادة الطلب في إن واحد
- ارتفاع كبير راجع أساسا إلى ارتفاع الإيرادات
- تحقق الشركة توازن مالي هيكلي يمكنها من تغطية كل احتياجاتها من دورة الاستغلال
- نسبة حسنة تبين قدرة المتعامل على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل
- نسبة ضعيفة تدل على صعوبة مواجهة الشركة الالتزامات الجد قصيرة
- مقبول بالنسبة لنشاط الشركة حيث يضم المواد الأولية والمواد النهائية
- حيث صرح المتعامل أن فترة تسديد الموردين تتراوح ما بين 60الى 90يوم

البيانات الداخلية إلى غاية 2019/05/20

- رقم الأعمال 223مليون دج
- الأرباح المحققة 66 مليون دج
- حقوق الملكية 219مليون دج

- مجموع الديون 828مليون دج
- مجموع الميزانية 1047مليون دج

الجدول رقم (3–9) يوضح تحليل نقاط القوة والضعف بالنسبة للمتعامل

نقاط القوة	نقاط الضعف
- تحقيق توازن مالي هيكلي - رقم العمال في ارتفاع مستمر خلال الثلاث سنوات الأخيرة - خبرة المسير في ميدان النشاط - وجود ضمانات عينية تغطي الالتزامات الحالية - زيادة الطلب علي منتوجات الشركة - عدم تسجيل اي تعثر	- علاقة حديثة مع المصرف - حدة المنافسة في ميدان النشاط

المصدر من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

من خلال الجدول نلاحظ أنا لعميل يعتمد علي نقاط قوة متمثلة في ارتفاع رقم الأعمال وخبرة المسير بالإضافة إلي زيادة الطلب علا المنتوجات الأمر الذي يشجعه في توسيع نشاطه في ضل نقاط ضعف لا تؤثر بالكثير علي نشاطه والمتمثلة في علاقة حديثة مع المصرف وحدة المنافسة في ميدان النشاط

3– اقتراح إدارة التمويلات

بالنظر إلي خبرة المسير في ميدان النشاط ،زيادة الطلب علي منتوجاتها وارتفاع رقم أعمالها سنة 2018 بالإضافة إلي البيانات العينية الموجودة التي تغطي إجمالي التسهيلات ، توصي إدارة التمويلات بمنح المتعامل مايلي:

رفع سقف اعتمادات مستنديه /بواليص تحصيل مبلغ 40مليون دج إلي 60 مليون دج بالتأمين نقدي 10 %عند الفتح والباقي موصول ببيع اجل يسدد حسب طلب المتعامل

4– الشروط والضمانات

- تحين الرهن العقاري من الدرجة الأولى يغطي 120% من صافي التسهيلات
- الكفالة التضامنية للسيد بلال x بإجمالي التسهيلات
- إمضاء سند لأمر بإجمالي التسهيلات
- شهادة جبائية وشبه جبائية محينة
- هامش الربحية 9 % سنويا

5- قرار لجنة التسهيلات

بالنظر لما ذكر أعلاه، توصي لجنة التسهيلات مايلي منح المتعامل اعتماد مستندي بمبلغ 66 مليون مقبل تأمين نقدي 10 % وفق الشروط والضمانات المتفق عليها آنفا

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك السلام الجزائري البنك الإسلامي المتواجد على مستوى الجزائر، والذي يقدم البدائل التي وضعها الإسلام لتفادي الفوائد الربوية التي تغطي المعاملات الاقتصادية.

حيث يسعى لتغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بطرق وأساليب موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية ولقد شهدا هذا البنك نموا ملحوظا منذ بداية نشاطه الأمر الذي دفع القائمين عليه إلى زيادة فروعه على مستوى القطر الوطني

إذ يقوم هذا الأخير ببعض الصيغ التمويلية، حيث ركزنا على صيغة المرابحة بعرض أهم الطرق التي تقوم عليها مع سرد مثال توضيحي عن هذه العملية.

الفصل الثالث: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة صيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري

بعد أن تطرقنا إلى صيغ التمويل الإسلامية وكيفية تطبيقها وذلك كدراسة نظرية، سوف نركز في هذا الفصل دراستنا على واحدة من الصيغ الأكثر استعمالا في بنك السلام وذلك من خلال دراسة تطبيقية، لنرى مدى تركيز أو تنوع أنشطة هذا البنك في استخدام هذه الصيغة، وقد اخترنا لهذه الدراسة كنموذج بنك السلام الجزائري وستكون دراستنا في هذا الفصل وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقة حول صيغة المرابحة في بنك السلام الجزائري.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام من البنوك التي تقدم خدمات تتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر ، حيث إن هذا البنك ليس مصرفا شبيها بالمصارف الاخري من خلال جلب الودائع من أصحاب الفوائض ويوفر السيولة لأصحاب العجز المالي بصيغ التمويل المستمدة من ضوابط الشريعة الإسلامية .

المطلب الأول :بطاقة تعريفية لبنك السلام الجزائري

كون البنك إسلاميا فهو يلتزم في جميع تعاملاته ونشاطاته بأحكام الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق باجتناب الربا في الأخذ والعطاء وتكون الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة خلافا لموجبات هذا الالتزام غير نافذة في حق البنك له أو عليه.

الفرع الأول : نشأة بنك السلام الجزائري

تم تأسيس المصرف بتاريخ 2008/06/08 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 7.2 مليار دينار جزائري في بداية النشاط سنة 2008 وفي نهاية 2009 ارتفع إلى 10 مليار دينار جزائري ،تم اعتماده بتاريخ 2008/09/10 وبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تواكب مسيرة التعاون في الجزائر ،ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدا علي أحسن وأرفع معايير الجودة والأداء ،يحتوي هذا المصرف 269موظفا في نهاية 2016 و11 مديرية ويرأسه السيد محمد عمير بن يوسف المهيري (من جنسية امراتية)[1].

الجدول رقم (3-1) يوضح توزيع فروع بنك السلام علي التراب الوطني

الفرع	العنوان	رئيس الفرع
فرع دالي براهيم	شارع 233 أحمد واكد الجزائر	شوقي بن عياش
فرع القبة	شارع 24 جنان بن عمر القبة الجزائر	طارق لزعر
فرع باب الزوار	تجزئة بوسحاقي ،ف-رقم 186 باب الزوار الجزائر	ابراهيم بن عزي

[1] الاثنين 2019/05/20 الساعة 10.00 http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.

فرع سطيف	حي المناورات لعرارسة تجزئة 143 قطعة رقم -11 سطيف	خالد بونازو
فرع البليدة	نهج محمد بوضياف ،ملكية مجموعة رقم 88 تجزئة -102 البليدة	كريم درويش
فرع وهران	تعاونية عدنان مصطفي ، 05 زون أسطو بيير الجير – وهران	فريد بوجابي
فرع قسنطينة	نهج زويش عمار رقم 08 ، سجي مبروك الاعلي – قسنطينة	ايناس ميلي
فرع ورقلة	حي الشرفة ، الطريق الوطني رقم 46- ورقلة	محي الدين بن هلال
فرع حسيبة	حي حسيبة مجموعة سكنات HLM رقم :03 بلدية سدي محمد الجزائر الوسطي	أحمد ايت يونس
فرع سدي يحي	شارع حمداني لحسن رقم 04 – سيدي يحي- حيدرة	
فرع أدرار	شارع بوزيدي عبد القادر ملكية رقم 145 تجزئة رقم 30 أدرار	رضا عبد الرحيمي
فرع بسكرة	حي سايحي قطعة رقم :69 ملكية رقم :109-110 بسكرة	الباح العيد
فرع باتنة	حي المطار رقم 240 طريق بسكرة باتنة	ابراهيم اوراغ
فرع عنابة	حي 250 مسكن السهل الغربي الحصة ب رقم :03 عنابة	فاروق باباس
فرع سطوالي	بالطريق الوطني رقم 11 ، القطعة رقم402 ،القطعة رقم 04 سطوالي	مالك شريط

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد علي الموقع الرسمي لبنك السلام

الفرع الثاني: التعريف بالبنك السلام الجزائري ومبادئه

1- تعريف بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام الجزائري ثاني بنك إسلامي من حيث المنشأة بعد بنك البركة الجزائري ،للتعامل بالطرق التقليدية من بين أهم البنوك الإسلامية علي المستوي الوطني ،لأنه يسعي الي تنمية الاقتصاد من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عند تعامله مع زبائنه.[1]

إضافة إلي كل هذا فهو يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشي مع متطلبات التنمية الاقتصادية بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستشرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العملاء في الشريعة والاقتصاد.[2]

2- مبادئ بنك السلام

[1] نبيلة نين ، تحديات عمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري ،دراسة حالة مصارف الإسلامية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،2014-2015،ص 47

[2] معلومات مقدمة من طرف مسؤول فرع الإيجار التمويلي

إن منح القروض المرفقة بفوائد بمعني " الربا"هي ليست الخاصية الوحيدة للتمويل الإسلامي فالبنوك السلامية عامة او بنك السلام الخاصة يقوم علي مبادئ أخري يتمثل في :[1]

أ- منع القروض بفوائد

ب- منع المخاطرة المفرطة

ت- الاعتماد علي الأصول الحقيقية

ث- المشاركة في الأرباح والخسائر

ج- منع بيع ما لم يكن ملك للبنك

ح- الإنتاجية والملاءة

خ- منع النشطات الغير شرعية

بالإضافة إلى ذلك فإن لبنك السلام مبادئ أساسية تتمثل في :

الامتياز: في مصرف السلام الجزائري يعتبر الامتياز ثقافة عامة ووحيدة يسعي لنقلها للزبائن عن طريق خدمات ذات جودة عالية بمعاصرة التكنولوجيا.

المغامرة أو المخاطرة : في مصرف السلام الجزائري الخوض في المغامرة يتوجب الحمل المسؤولية وتلبية حاجيات الزبون والشركاء.

التواصل:يعتبر التواصل الداخلي والخارجي أولوية لدي بنك السلام لأنه يعتبر حليفهم لتقديم خدمة أفضل للزبائن

الفرع الثالث : معلومات عامة حول البنك :[2]

التسمية بنك السلام الجزائري

المقر الرئيسي شارع أحمد واكر دالي إبراهيم الجزائر العاصمة

التأسيس 2008

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

[2] معلومات مقدمة من طرف البنك

رأس المال المدفوع 10 مليار دج

عدد الفروع 15

الفرع الرابع : أهداف بنك السلام

وتكمن أهداف بنك السلام في :[1]

يستمد بنك السلام أسس نشاطه من روح الشريعة الإسلامية فهي مؤسسات مالية ومصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي ويمكن تحديد أهم الأهداف :

- إن هدف بنك السلام يتمثل في تحريك الطاقة الكاملة في المجتمع للوصول بها إلي أقصي إنتاجية ممكنة بما يكفل التغير المنشود في الشرع ولا شك أن تحريك الطاقة الكامنة في المجتمع ايا كان نوع هذه الطاقة أي سواءا كانت بشرية أو مادية أو غيرها فانه نوع من التغير في المجتمع الذي تنشده المصارف الإسلامية كهدف من أهداف الشرع الإسلامي .
- يعمل مصرف السلام بشكل مستمر علي استحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة سواء في مجالات الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار بالشكل الذي يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات ومتغير العصر .
- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا والاستغلال .
- تجميع المدخرات واستثمارها بشكل يخدم المجتمع علي أساس الشريعة .

[1] معلومات مقدمة من طرف فرف إدارة الموارد البشرية

المطلب الثاني: خدمات بنك السلام الجزائري

يقترح مصرف السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة وذلك للقطاعين هما قطاع الأفراد وقطاع الشركات:

الفرع الأول :بالنسبة لقطاع الشركات:[1]

1- تمويل شامل: الاستغلال والاستثمار باستعمال صيغ التمويل التالية

أ- **المرابحة** : هي عملية شراء المصرف لسلعة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناءا علي طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن التكلفة مضافا اليها هامش ربح موعود به من لبنتعامل

ب- **الإجارة**: هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التقاعد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

- **إجار منتهية بالتمليك** :وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة الي المستأجر في نهاية مدة الاجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث)
- **إجارة تشغيلية** :وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلي المؤجر في نهاية مدة الاجارة .

ت- **الاستصناع** :هو عقد بين طرفين هو عقد بين المصرف والمتعامل يتعهد فيه المصرف بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد علي أن تسلم في تاريخ معين (ويكون هنا البنك صانعا والمتعامل مستصنعا).ويقوم

[1] http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.10.00 الاثنين 2019/05/20 الساعة

المصرف بإبرام عقد الاستصناع مواز مع طرف ثالث (عقد مقاولة) يكون فيها المصرف مستصنعا والمقاول صانعا.

ث- **البيع بالتقسيط للأفراد:** هو بيع السلعة بثمن مؤجل ،يسدد علي فترات متفرقة ،يقوم المصرف بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عميله في حال مقابل تأجيل سداد الثمن الي وقت محدد،ويستوي في ذلك أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة أو لجزء من هذا الثمن ، وغالبا ما يتم سداد المبلغ المؤجل من ثمن البضاعة علي دفعات أو أقساط ، إذا ما تم سداد الثمن علي دفعات من بداية تسلم الشيء المباع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو بيع بالتقسيط.

ج- **السلم** : عبارة عن شراء سلعة موصوفة في الذمة بثمن مقبوض في الحال وبشرط خاصة يتم فيها توكيل المصرف المتعامل ببيع السلعة بعد قبضها .

ح- **المشاركة** :هو عقد بين طرفين أو أكثر يقدم كل منهما حصة مالية ويتكون من الحصتين رأس المال الشركة .الربح يوزع بينهما حسب الاتفاق والخسارة علي حسب نسبة المشاركة وهي نوعان:

- **المشاركة المستمرة** : وهي التي تبقي الي نهاية مدتها .
- **المشاركة المتناقصة** :وفيها يملك أحد الشريكين حصة الأخر علي دفعات أو دفعة واحدة خلال مدة المشاركة النتهية بالتمليك.

خ- **المضاربة** : هي عقد بين طرفين يدفع من خلاله رب المال مبلغا من المال للمضاربة للمتاجرة به مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما اشترطا ، فإن خسره دون تعد وات تقصير مخالفة فالخسارة تقع علي المصرف وحده ولا يخسر المضارب الا جهده وعمله وقد تنقسم المضاربة الي قسمين :

- **مطلقة (يفوض** فيها المضارب بالاستثمار وفق ضوابط تتماشي مع مبادئ المصرف)
- **مقيدة** (يقيد بمشروع معين أو نشاط خاص)

المضاربة إذن شركة في الربح بمال من جانب يسمي (رب المال)، وعمل من جانب أخر يسمي (المضاربة)

د- **البيع الأجل:** هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلعة ،بضاعة ،آلات ،معدات بناءا علي طلب المتعامل ،ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل .

2- الخدمات الخارجية

أ- **بوالص التحصيل** :وهي إحدي وسائل الدفع التي يقدمها مصرف السلام الجزائري لعملائه في تمديد إئتمان السلع أو الخدمات في التجارة الدولية .

ب- **الاعتمادات المستندية** : يستخد م بصورة شاملة كوسيلة دفع في عمليات التجارة الخارجية ،يلتزم المصرف بموجبه بالدفع لصالح المستفيد نيابة عن مقدم الطلب مقابل المستندات التجارية .

ت- **خطابات الضمان** :هو شكل من أشكال الضمانات البنكية بموجبه المصرف دفع مبلغ مالي للمستفيد نيابة عن مقدم الطلب في حال تقصير الأخير في تلبية شروط وأحكام العقد.

3- حسابات الاستثمار: وثيقة شهادات الاستثمار

4- الحسابات

بالإضافة إلى خدمات أخري مقترحة للشركات :

أ- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الالي

ب- الخدمات المصرفية عن بعد (السلام مباشر)

ت- الخزانات الحديدية (امان)

ث- ماكينات TPE

ج- مايل سويفت

ح- الرسائل الالكترونية (e-mailing)

الفرع الثاني : بالنسبة لقطاع الافراد: [1]

1- الحساب الجاري

2- دفتر التوفير

3- الايجار

4- التمويل الاستهلاكي (السلام تسيير)

5- بطاقات الدفع

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

بالإضافة إلى خدمات أخري مقترحة للأفراد تتمثل في :

أ- خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي

ب- الخدمات المصرفية عن بعد (السلام مباشر)

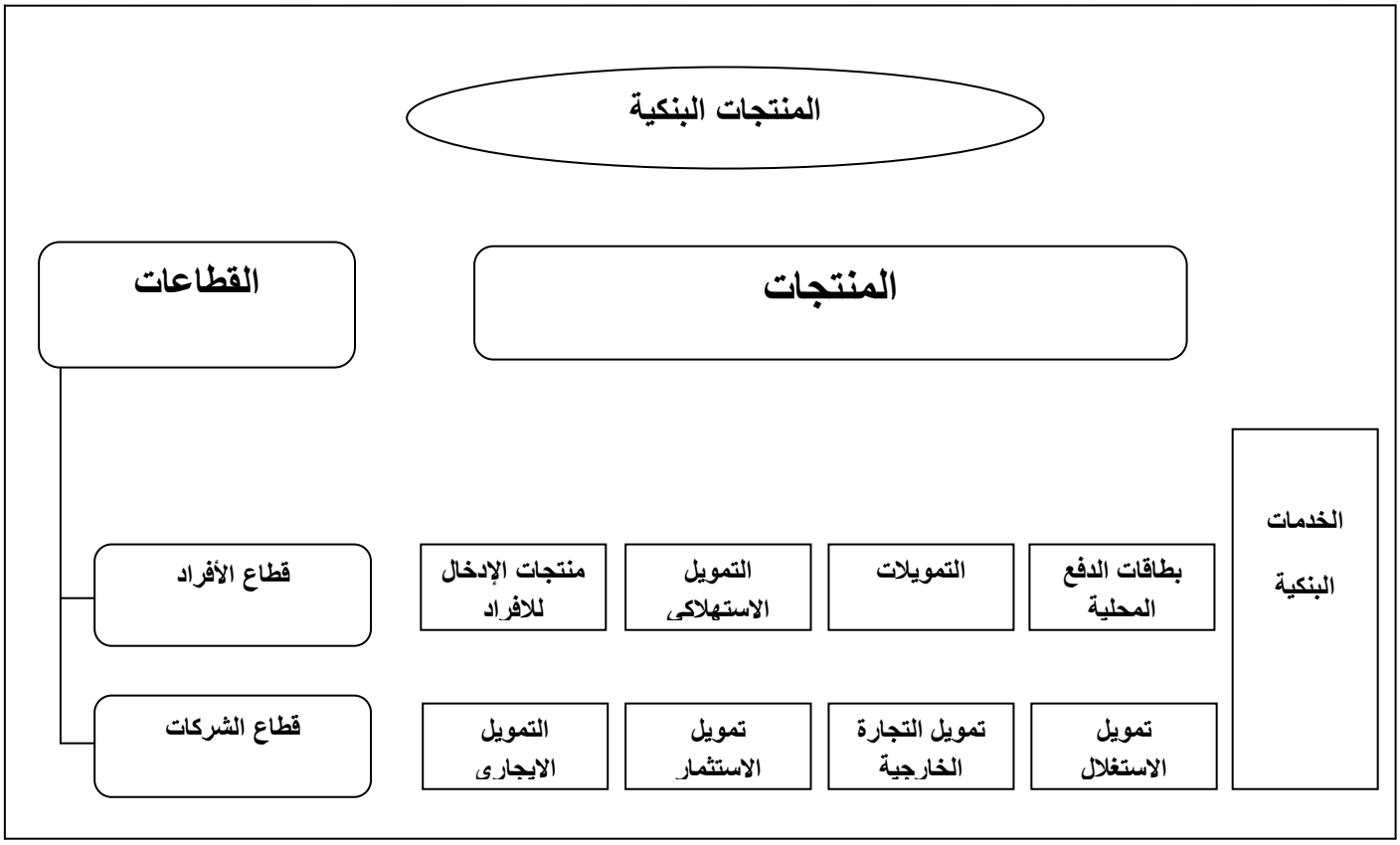
ت- الخزانات الحديدية (أمان)

ث- الصراف الآلي

ج- ماكيناتTPE

ح- الرسائل الالكترونية (e- mailing)

الشكل (3-1) يوضح بعض خدمات مصرف السلام الجزائري :[1]



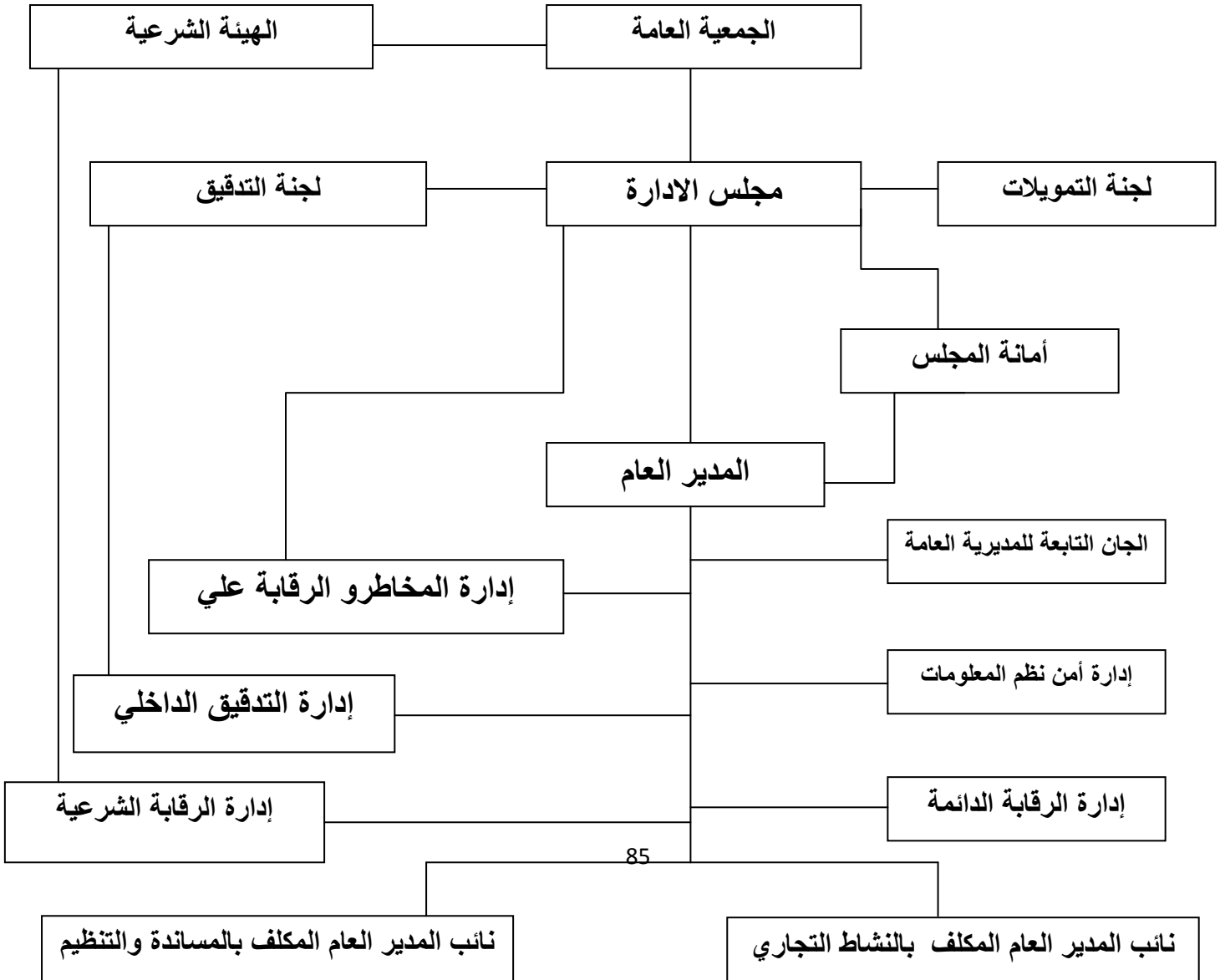
المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد علي المعلومات المقدمة

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد علي المعلوات المقدمة من طرف البنك

المطالب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري وفروعه عبر الوطن

يتبني مصرف السلام في الوقت الراهن هيكل تنظيمي يوضحه الشكل التالي :

الشكل (3-2) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد علي المعلومات المقدمة من طرف البنك

الفرع الثاني : شرح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام

كان علي المصارف الإسلامية ومنذ نشأتها إيجاد هيكل تنظيمي خاص بها لأنها تختلف اختلافا جوهريا عن باقي البنوك:[1]

1- **مجلس الادارة** :يعتبر الهيئة العليا في البنك من حيث رسم الأهداف ووضع السياسة الخاصة واتخاذ القرارات الهامة وتحديد إستراتيجية المصرف.

2- **الإدارة العامة** :تتكفل هاته الإدارة بالشؤون المالية للمصرف كالحسابات والخزينة والشؤون الإدارية ،أي الإشراف علي جميع الإدارات .

3- **الهيئة التنفذية (المدير العام**)تسهر علي تسيير البنك وتنفيذ السياسة التي يضعها مجلس الإدارة يساعد في ذلك مستشارون في اختصاصات مختلفة ،ومن بين المهام التي يقوم بها المدير العام هي :

- إعطاء التعليمات والتوجيهات بصفة منتظمة
- استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها

[1] من إعداد الطالبين بالاعتماد علي الوثائق الداخلية لبنك السلام

- السهر علي تطبيق القانون

4- نائب المدير العام والذي يكون خاضع لسلطة المدير ويقوم مقامه عند غيابه تتمثل مهامه الأساسية تحقيق نشاطات وأهداف المصرف وكذلك تسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلي الجانب المتعلق بالميزانية وامن المصرف .

5- **مدير الائتمان** :هي التي تتولي مهمة تسيير القروض ومراجعة الملفات من حيث التطابق وتتفرع الي :

- قروض المؤسسة تكون مسؤولة عن منح القروض للمؤسسات وتسييرها سواء كانت هذه القروض متمثلة في قروض الاستغلال أو الاستثمار .
- قروض الأشخاص هي التي تكون مسؤولة عن تسيير القروض الموجهة للأفراد.

6- الإدارة المالية:والتي تقوم بالتنسيق بين قطاعي الأعمال المصرفية والاستثمارية جميع عمليات المحاسبة ،إعداد الميزانية ومختلف الكشوف .

7- مصلحة الصندوق : تتمثل مهامها في الاحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء ،القيام بعملية الاكتتاب ومنح الأوراق التجارية .

8- **مديرية التجارة ودعم الفروع** : تقوم هذه المديرية بالإشراف عل الفروع ،تطوير المحفظة المالية كما انها تهتم بكل عمليات التسويق والتنبؤات ومراقبة التسيير الذي يتم بشكل متواصل لدراسة الحاجات المالية المتغيرة ،لإشباع حاجات المستفيدين من خلال برنامج فعال تتمثل في مجموعة تقنيات والأنشطة التي يقوم بها المصرف لمعرفة حاجات ورغبات عملائه والعمل علي ابتكار وتطوير خدمات مصرفية تلبي تلك الرغبات .

9- **مديرية التدقيق** : تهدف الي مراقبة الذاتية والمحاسبية بصفة دورية علي عمليات المصرف تكون مسؤولة عن :

أ- تسجيل ومراجعة العمليات المحاسبية

ب- التعرف علي الحسابات غير النشطة والإعلان عنها لدي المصلحة المختصة

ت- التأكد من أن كل العمليات تم إدراجها في الحسابات الخاصة بها.

10- **مديرية الرقابة الداخلية** : تعمل علي :

أ- الرقابة علي نشاط البنك

ب- مراقبة سجلات المالية

ت- التأكد من سلامة العمليات المحاسبية

ث- مراقبة كل العمليات التي تؤدي في المصرف .

11- إدارة الأنظمة (الإعلام الآلي):تساعد هذه المديرية في إعداد واستخدام البرامج المتطورة فيما يخص العمليات المصرفية كما تسعي إلى حسن تسيير البرامج ومعالجة المعلومات بطريقة جديدة.

12- مديرية الشؤون الإدارية : تهتم هاته الإدارة بقضايا العمل ، تنظيم وترتيب شؤون المصرف ورعاية الموظفين كما تقوم أيضا بمراقبة الشؤون الإدارية ،شؤون المخازن ،الصيانة وشؤون المنشات .

13- **مديرية الموارد البشرية** :تتكلف بقضايا العمل من توظيف التكوين ،متابعة الموظفين ورعاية شؤونهم مثل التعيين ، الترقية ،التأهيل ،العطل ، الغياب والتأمين...

14- **مديرية التجارة الخارجية** : هي المسؤولة عن معالجة كل المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية من توطين عمليات الاستيراد والتصدير ،تسيير ومتابعة حسابات العملة الصعبة النقدي وكذلك قبض سجلات القانونية وغيرها من المعاملات .

15- **مديرية الشؤون القانونية** :تهتم بدراسة الملفات والعقود بالمصرف والمتعاملين وتكون مسؤولة علي دراسة الملفات التي وقع فيها النزاع ومحاولة حله ،وذلك باللجوء إلي الهيئات المختصة في ذلك كما تقوم بالإجابة علي كل الاستفسارات القانونية التي تطرحها باقي الأقسام .

16- **مديرية التنظيم** :تقوم علي إصدار النظم الداخلية للمصرف والإشراف علي إصدار التعليمات المتعلقة بالعمليات المصرفية ،وغيرها من أجل تحقيق أهداف المصرف.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة تعبر الهندسة المالية عن العملية التي يتم من خلالها تطوير منتجات مالية قائمة أو ابتكارات أخرى تلبي مختلف الاحتياجات التمويلية والاستثمارية أما التطبيق الخاطئ لذا يؤدي الى حدوث أزمات وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مستقبلها وكانت الإجابة عند بيتر دراكر وفريد النجار باستبدال الهندسة القائمة بأخرى،أما الباحثة فكانت ترى بأن البديل هو الصناعة المالية الإسلامية؛ تلك الصناعة الحديثة مقارنة بنظيرتها تستطيع الاستفادة من كفاءات الهندسة التقليدية مع احترام ضوابط الشريعة الإسلامية لتصبح البديل.

يعتبر التمويل الإسلامي مهما في الحياة الاقتصادية، إذ يعمل على تحويل الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (المصرف) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها وفق منظور إسلامي يكون ضمن أحكام في تحقيق عائد مباح شرعا، كما تبين أن الإسلام قدم مجموعة من الأساليب والصيغ التي يمكن استخدامها لتلبية كافة الاحتياجات المالية، فهذه الصيغ تمثل البديل لنظام الإقراض الربوي ،كما أنها تتميز بالتنوع و الاختلاف فيما بينها من حيث التطبيق بشكل يضمن تحقيق العدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية، بالإضافة إلى تلبية مختلف حاجات العملاء وأفراد المجتمع وبالتالي يجعل المؤسسات المالية الإسلامية التي تحكمها ضوابط المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، تتبنى أيضا مفهوم الهندسة المالية التي تعرف بالصناعة المالية الإسلامية وفق المنظور الإسلامي، والتي تقوم على أساس منهج المحاكاة والأصالة، للوصول إلى منتجات مالية متميزة عن المنتجات المالية التقليدية من الناحية الشرعية، ومن ناحية الكفاءة الاقتصادية، حيث تتوفر الصناعة المالية الإسلامية على تشكيلة منوعة من المنتجات المالية المستحدثة التي تلبي الاحتياجات التمويلية كالصكوك بأنواعها المختلفة وصناديق الاستثمار، وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية المتواجدة لدى الأفراد ومحاربة الاكتناز عن طريق توظيف هذه الموارد في المشاريع التنموية المختلفة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لأفرد المجتمع الإسلامي ، حيث ظهرت فعاليتها خاصة في الجانب التمويلي الذي يمثل أحد أهم النشاطات التي تقوم بها .

تمثلت إفرازات الصناعة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مجموعة من المنتجات المالية و كانت متنوعة بين منتجات أصيلة تم استنباطها من مختلف كتب الفقه والتي أقرتها آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية

الشريفة ،كما ظهرت منتجات أخرى تقوم على محاكاة المنتجات المالية التقليدية،مع إضفاء ضوابط والشريعة الإسلامية .

– **اختبار صحة الفرضيات:** بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء إختبار لفرضياته كما يلي:

الفرضية الأولي : والتي تنص علي أن **تعاظم دور بيع المرابحة وملاءمته علما وعملا لطبيعة العمليات التمويلية والعمليات الإرادية التي تجريها البنوك الاسلامية بعيدا عن القروض ونظام الفائدة الربوية.**هذه الفرضية صحيحة لأنها تعد جزءا لا يتجزأ من العمليات التي تقوم بها البنوك الإسلامية وبالتالي تعطي فرصة لكل مستثمر للاستفادة من الاستثمار الذي يحتاجه في الوقت المناسب بالطريقة التي تلائم جانبه الديني والعقائدي كما يقلل من احتمال وقوعه في العسر المالي باعتبار أن عقدها مضمون و منظم .

الفرضية الثانية : والتي تنص علي أن **للتمويل الإسلامي عدة صيغ تتمثل في المضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم والاستصناع، ولا يختلف عن التمويل التقليدي (الربوي)**. هذه الفرضية خاطئة فالتمويل الإسلامي له جملة من الصيغ التي تطبق وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي تواكب التطورات العالمية المتسارعة وبالتالي فهو مغاير تماما للتمويل التقليدي.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن **تعتبر المرابحة من أكثر صيغ التمويل تطبيقا في بنك السلام الجزائري، تساهم في تقليل المخاطر من خلال الاعتماد على مجموعة من التقنيات** هذه الفرضية صحيحة يتم تطبيق صيغة المرابحة من خلال الإعتماد على جملة من المراحل والتي من خلالها يتم تطبيق مجموعة من القوانين التي تتماشئ والقانون الداخلي لبنك السلام، من خلال البيع بثمن الشراء، مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم)، وتتم العملية بين ثلاثة أطراف والمتمثلة في البنك والمورد والزبون .

نتائج الدراسة من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- أن الهندسة المالية تسعى دوما إلى الوصول إلى حلول خلاقة تضمن تحقيق الأهداف إلى كل المتعاملين، فالهندسة المالية هي عملية تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات الاقتصادية والمالية ولا يقتصر دورها على المنتجات الجديدة فحسب، بل يمتد كذلك إلى محاولات تطوير أدوات وأفكار قائمة لخدمة أهداف منشآت الأعمال.
- تحكم المعاملات المصرفية والمالية في الإسلام مبادئ وأحكام يجب مراعتها عند تطبيق هذه المعاملات
- للهندسة المالية الإسلامية منتجات مالية إسلامية خاصة بها والتي يمكن أن نقول عنها ابتكارات حديثة جاءت لمساعدة الاقتصاد.
- للهندسة المالية دور في تطوير الصناعات المالية الاسلامية من خلال تطوير حجم وإصدار الصكوك الإسلامية وتلعب دورا في إدارة المخاطر بإضافة مناهج تطوير الصناعات المالية الإسلامية.
- يعتبر بنك السلام من البنوك الحديثة في الجزائر ، فهو يمارس مختلف الأنشطة المصرفية، وفي مقدمتها النشاط التمويلي التي تقدم خدمات تتماشي مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر.
- بيع المرابحة بالمعنى الفقهي القديم جائز عند جمهور الفقهاء، وربح البائع فيه يكون في مقابل خبرته وجهده ووقته ومخاطرته.
- المرابحة في البنوك الاسلامية تختلف صورها من بنك إلى آخر، باختلاف إدارته وهيئة الرقابة الشرعية فيه. فهي بيع جاد في بعض البنوك، وصوري في بنوك أخرى، وبينهما درجات.
- إن بيع المرابحة للآمر بالشراء إذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصول القبض المطلوب شرعا، هو بيع جائز، طالما كانت تقع على المأمور مسؤولية التلف قبل التسليم، وتوافرت شروط البيع، وانتفت موانعه.

الاقتراحات والتوصيات :يمكننا إيجاز هذه التوصيات كما يلي:

- ضرورة التعمق في تقنيات الهندسة المالية والعمل على تطويرها بما يتناسب مع الأنشطة المصرفية
- العمل وفق أسس الهندسة المالية وتجنب الخروج عن الحدود المفروضة.
- ضرورة تطور السوق المالية في الجزائر حتى يتم التعامل بأدوات الهندسة المالية.

- على المصارف الإسلامية استنباط المناهج العلمية في اختيار المتعاملين معها وفقا لأساليبها الاستثمارية الجديدة، وفي هذا الصدد يمكن تشجيع جيل جديد من المستثمرين الذين يرغبون في التعامل وفق الأساليب الإسلامية على أن تضع المصارف ضمن أهدافها
- تفعيل البحث في التراث الفقهي عن المنتجات المالية الأصلية التي تعكس ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وتساهم في الارتقاء بالصناعة المالية الإسلامية، والابتعاد ما أمكن عن محاكاة المنتجات المالية التقليدية.
- وضع فتوى شرعية موحدة لكل منتج مالي، لتضمن من خلاله تحقيق المصداقية الشرعية للمنتج
- ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالمصارف الإسلامية ليحسن ذلك من كفاءة المعاملات الإسلامية التي تقوم على قاعدة المشاركة

أفاق البحث

لا شك أن هناك العديد من الجوانب التي لم يستوفيها هذا البحث ،وهي جوانب ينبغي الاعتناء بها في مجال دور الصناعة المالية في تطوير الصناعات المالية الإسلامية ،والتي إنها تشكل مواضيع بحث مستقبلية ، نذكر منها مايلي :

- واقع الهندسة المالية من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر.
- الصناعة المالية الإسلامية ودورها في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية.
- سبل إدارة الصناعة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية
- سبل تطوير الصيغ الإسلامية في البنوك الإسلامية بالجزائر
- دراسة مقارنة بين صناعة الهندسة المالية التقليدية وصناعة الهندسة المالية الإسلامية كمحاولة لعلاج الأزمات المالية .

قائمة المراجع

القران الكريم

القران الكريم سورة البقرة ،الاية 275

القران الكريم ،سورة البقرة ،الاية 277-281

الكتب

1- أرشد فؤاد التميمي ،أسامة عزمي سلام،الاستثمار بالأوراق المالية،دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2004.

2- أرشد فؤاد التميمي،الأسواق المالية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية،مصر،الطبعة العربية 2010.

3- جليل كاظم مدلول العارضين، علي عبود نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة، دار المنهجية للنشر والتوزيع ، الأردن، بدون طبعة.

4- رسمية أحمد أبو موسي، الأسواق المالية والنقدية ،جامعة البلقاء التطبيقية ،الأردن ،الطبعة الأولي ،2005.

5- زياد رمضان ،مروان شموط،الأسواق المالية ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ،القاهرة ،2008.

6- سعيد علي العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2011 .

7- سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005.

8- السيد متولي عبد القادر " الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير ''دار الفكر، عمان ، 2010 .

9- صادق راشد الشمري، أسياسيات الصناعات المصرفية الإسلامية –أنشطتها –التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية،2008 .

10- طارق عبد العال حماد"دليل المستثمر لي بورصة الأوراق المالية "كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ،2005.

11- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،بدون طبعة، مصر، 2002.

12- طارق عبد العال حماد،المشتقات المالية (المفاهيم ،إدارة المخاطر المحاسبية) الجزء الخامس ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2001.

13- عبد الغفار حنفي ،رسمية قرياض،أسواق رأس المال ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ، الطبعة الأولي ،2003

14- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياض، **المنشآت المالية ودورها في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، بدون طبعة،2014 .

15- عبد الغفار حنفي ،استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ،مصر ،2007.

16- عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية ، الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن،2014.

17- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، السعودية، 2007 .

18- عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية ، جامعة شلف، حسيبة بن بوعلي،2007.

19- فتح الله علي محمد صالح، **دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية** ،منتدى الصيرفة الاسلامية ،بيروت ،يوليو 2008.

20- فريد النجار" **المشتقات و الهندسة المالية** "الدار الجامعية الإسكندرية،2009 .

21- محب خلة توفيق، الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، مصر الطبعة الأولي ،2011.

22- محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية المالية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

23- محمد صالح الحناوي وآخرون ،الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،2004.

24- محمد عوض عبد الجواد ،علي إبراهيم الشريفات، الاستثمار في البورصة ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولي ،2006.

25- محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية ومأزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازلI II III**،دار الفكر والقانون، مصر،بدون طبعة، 2011.

26- محمد مطر ،فايز تيم،إدارة المحافظ الاستثمارية ،دار اليازوري ، الأردن.

27- محمود محمد الداغر ،الأسواق المالية ،مؤسسات،أسواق،بورصات،دار النشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،الطبعة الثانية ،2007.

28- محسن فؤاد محمد ، الصكوك الاسلامية ومجالات التطبيق ،6-7 شعبان 1431.

29- مصطفى كمال السيد طايل، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، مصر، الطبعة الأولى،2014 .

30- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التو ريق والمشتقات، الجزء 1، دار المعارف الإسكندرية، مصر، 1999 .

31- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف بالسكندرية، مصر، 1998.

32- منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999 .

33- مؤيد عبد الرحمان إدارة المحافظ الاستثمارية والمحافظ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

34- هاشم فوزي دباس العبادي ،الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز علي إستراتيجيات الخيارات المالية ،الوراقة للنشر والتوزيع ، الأردن ،2008 .

35- يزن خلف سالم المعطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الطبعة لأولى،2009 .

المذكرات

1- أسامة يوسف الجزار"العقود الآجلة في الاقتصاد الإسلامي البديل" رسالة ماجستير،كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن،غزة، فلسطين، 1430 هـ- 2009.

2- بوروبة أحمد ،شيماء عائشة ،الهندسة المالية ودورها في تطوير الصناعات المالية الإسلامية مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر تخصص إدارة مالية ،جامعة تيارت ، 2018/2017.

3- جعفري مفيدة ،دور الهندسة المالية في زيادة جدة الأزمة المالية العالمية2008 سوق الدوحة للأوراق المالية وبنك ليمان براذرز نموذجا،مذكرة مقدمة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية وبنوك،جامعة أم البواقي،2013-2014.

4- ربيع بوصبع عائشة ،دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية ،دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق القطري للفترة 2011/2007،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير نتخصص مالية السوق ؛قسم علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر ،2012/2011.

5- ساسية جدي ،دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية "دراسة حالة ماليزيا والسودان،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيثر،بسطرة ،2014-2015.

6- محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية)دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية ،رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر 2013/2012.

7- مختار بونقاب،الهندسة المالية في تطوير المنتجات المالية المؤسسات المالية ،رسالة ماستر علوم التسيير،تخصص مالية المؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2011-2012.

8- نزار سناء، دور آلية التو ريق المصرفي التصكيك الإسلامي في سوق رأس المال ،دراسة حالة سوق رأس المال الماليزي خلال الفترة 2001-2015 ،رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراء طور ثالث ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ،جامعة بسكرة،2016.

9- نوال بوعكاز حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فيل العلوم التجارية ،تخصص دراسات مالية معمقة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف،2010/ 2011.

10- نبيلة نين ، تحديات عمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري ،دراسة حالة مصارف الإسلامية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،2014-2015.

الملتقيات و المؤتمرات

1- احمد طرطار، دور الصكوك الاسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية بحث مقدم إلي المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الهندسة المالية التقليدية والصناعات المالية الاسلامية،يومي 5-6 ماي 2014،بالتعاون مع جامعة سطيف ، الجزائر و isra.

2- برودي نعيمة، ورقة بحثية، التصكيك الإسلامي حجر الأساس لقيام سوق للأوراق المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آلية ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 8 و 9 ديسمبر 2013.

3- بوخدوني، وهيبة.منتجات الهندسة المالية الاسلامية واقع وأفاق،ملتقى صفاقص الدولي الرابع للمالية الاسلامية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ،جامعة البليدة 2، بدون سنة النشر.

4- جمال لعمارة، المنتجات المالية كتطبيقات للعقود في الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة التقليدية والصناعة المالية الاسلامية،جامعة فرحات ،سطيف،الجزائر،يومي5-6ماي 2014.

5- خلوف زهرة، مرقاش سميرة، مشاكل عمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في ظل بيئات غير إسلامية، الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي5 -6ماي.

6- زيتوني عبد القادر ،التصكيك الإسلامي وركب المصرفية الاسلامية في ضل الأزمة العمالية ، المؤتمر العلمي الدولي ، عمان –الأردن،1-2 ديسمبر 2010.

7- عبد الكريم أحمد قندوز،الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي ،مؤتمر كلية العلوم الإدارية الدولي الرابع ،جامعة الملك فيصل ،المملك العربية السعودية كلية العلوم الإدارية والإجتماعية 15-16سبتمبر 2006.

8- عماري صليحة و سعدان آسيا"الصكوك الإسلامية :تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها،جامعة قالمة ،الملتقى الثاني للصناعة المالية الإسلامية "آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية يومي 8-9 ديسمبر 2013،بالتعاون بين المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

9- كمال توفيق الحطاب ، نحو سوق مالية إسلامية ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

10- معطي الله خير الدين، ظشرقاي رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتميل التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي ، تحت عنوان "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة قالمة، الجزائر، المنظم يومي03 و 04 ديسمبر 2012.

11- هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، العقود المالية المركبة نموذجا، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول :منتجات وتطبيقات الابتكار الهندسة المالية بين

الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف .6ماي 2014 ، ص3 -الجزائر، يومي5-6.

12- حنان العمراوي"فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة" بحث علمي مقدم إلى الملتقى الدولي:مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة 04/03 ديسمبر 2012

13- بن عزة هشام ،دور الهندسة المالية الاسلامية في علاج الأزمة المالية الراهنة ،الملتقي العلمي الدولي الثاني ،جامعة تبسة.

المجلات

1- بن عمارة نوال ،الصكوك الاسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الاسلامية تجربة السوق المالية الاسلامية الدولية –البحرين -،مجلة الباحث ،العدد 09،الجزائر ،سنة 2011.

2- رديف مصطفى، مراد إسماعيل، الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان2016 .

3- سليمان ناصر وربيعة بن زيد ،الصكوك الاسلامية الواقع والتحديات ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،العدد الأول.

4- عبد العليم غربي"الابتكار المالي في البنوك الإسلامية:واقع وآفاق"مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس الجزائر،العدد 9،2009.

5- لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية، والمالية، الجزائر، العدد1،2015.

6- هناء محمد هلال الحنيطي ، دور الصكوك الاسلامية في التمويل في ضل الوضع الاقتصادي الراهن آليات ومتطلبات إصدار الصكوك الاسلامية ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،الأردن ،المجلد 21 ،العدد1،يناير 2013.

7- يوسفاوي سعاد، مخلوفي عبد السلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية العدد 1، جامعة طاهري محمد، الجزائر، مارس 2017.

المواقع

1. أحمد محمد نصار ،استراتيجيات الابتكار المالي في المصارف الاسلامية ،متوفر علي الموقع يوم 2019/06/04علي الساعة 11:00.
http://islamfin.go-forum.net/t61-topic

2. .http://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html